الأمم المتحدة

S/2016/694

مجلس الأمن

Distr.: General
11 August 2016
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٦٢ (٢٠١٦)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب القرار ٢٢٦٢ (٢٠١٦) بأن يحيلوا طيه، وفقا للفقرة ٢٣ (ج) من القرار ٢٢٦٢ (٢٠١٦)، تقرير منتصف المدة عن أعمال الفريق.

وقد قُدِّم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، ونظرت فيه اللجنة في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦.

ويرجو الفريق ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وهذا التقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) روبن **دي كونينغ**
منسّق فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٦٢ (٢٠١٦)

(توقيع) لويس **بينافيديس**
الخبير

(توقيع) رومان **إزمينجزو**
الخبير

(توقيع) بول - سايمون **هاندي**
الخبير

(توقيع) ميلاني **دي غرووف**
الخبيرة

120816 120816 16-12368 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٦٢ (٢٠١٦)

موجز

لم يدُم تحسّن الحالة الأمنية في أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى التي كانت مضطربة في السابق عقب الانتخابات التي أجريت في أواخر عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦ إلا لفترة وجيزة. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٦، حدثت مناوشات عنيفة بين ميليشيا هارون غاي، وهو من الأفراد المدرجين في قوائم الجزاءات، وبين قوى الأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى إغلاق حي PK5 في بانغي مرة أخرى. وفي الشهر ذاته، وقعت اشتباكات بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق في عدة أماكن في شمال ووسط البلد، بالتزامن مع عودة نور الدين آدم من تشاد في أواخر أيار/مايو.

وإن أحداث العنف التي وقعت في بانغي والمقاطعات، وإنْ لم تكن متصلة بالضرورة، قد مثّلت أول اختبار فعلي لحكومة فوستان أرشانج توادیرا المنتخبة حديثا. وفي نيسان/أبريل، بادر الرئيس توادیرا بإجراء مناقشات مع قادة مختلف الجماعات المسلحة، ولكن أغلبية قادة ائتلاف سيليكا السابق ظلوا ساخطين لضآلة ما رأوه متاحا لهم ولمقاتليهم من فرص للانضمام إلى الحكومة الجديدة والقوات المسلحة. وبينما يستمر ائتلاف سيليكا السابق في إحباط مساعي بسط سلطة الدولة وفي توسيع نطاق وجوده في أجزاء كبيرة من البلد، يبدو أن التناحر بين الفصائل المختلفة يقف حائلا في المرحلة الراهنة دون إمكانية أن يكوّن ائتلاف سيليكا السابق جبهة موحّدة ضد الحكومة.

ومع ذلك فإن ائتلاف سيليكا السابق لا يزال محافظا على قدرته القتالية من خلال عمليات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الآتية من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرفض التام من جانب معظم قياداته للتخلّي عن أسلحتهم.

وعلى النقيض من تحالف سيليكا السابق، تتبع جماعات أنتي بالاكا أسلوبا أهدأ. وقد انتُخب بعض قادتها، وبالأخص ألفريد ييكاتوم المعروف أيضا باسم ”رومبو“، وهو من الأفراد المدرجين بقوائم الجزاءات، في الجمعية الوطنية. فمقاتلو ميليشيات أنتي بالاكا، الناشطين في المناطق التي يجري العمل على إعادة بسط سلطة الدولة فيها والذين سبق لهم أن خدموا في قوات الأمن الوطني، تتوافر لهم بحكم الأمر الواقع فرصا لإعادة الاندماج بشكل أسهل.

غير أن نشاط ميليشيات أنتي بالاكا ما زال موجودا بقوة في مناطق أخرى من جمهورية أفريقيا الوسطى، مثل المناطق ذات الأغلبية المسيحية التي يمرّ منها رعاة الماشية الفولانيين، و/أو المناطق التي يسيطر عليها ائتلاف سيليكا السابق، مثل بلدة بامباري. وقد أسفرت هجمات ميليشيات أنتي بالاكا على الرعاة الفولانيين ومقاتلي ائتلاف سيليكا السابق في أقصى الشمال الغربي عن مقتل العديد من الأشخاص في حزيران/يونيه. ويعدّ التنافس على كسب المال بالابتزاز مصدرا لكثير من العنف الذي لا تقترفه ميليشيات أنتي - بالاكا فحسب، بل وفصائل ائتلاف سيليكا السابق التي تناقض نفسها بادّعاء أنها تحمي المصالح الرعوية.

وما زال قطاع التعدين، ولا سيما في الشرق، يجتذب إلى المناطق المحيطة بالمناجم الجماعات المسلحة الراغبة في نهب المناجم أو إخضاعها لنظم ضريبية موازية. وفي الجنوب الغربي، لا يؤثر نشاط الجماعات المسلحة على تعدين الماس، ولكنه يهدد حرية حركة المشغّلين المسلمين نظرا للهجمات المتكررة التي تُشنّ على اللاجئين والمشردين داخليا العائدين إلى ديارهم. وقد تولّد عن أنشطة التنقيب عن النفط في الشمال تنافس بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق على التعيين في وظائف حرّاس الأمن، مما دفع شركة الأمن الخاصة FIT Protection إلى دفع إتاوة لأحد الفصائل.

ومع تجدُّد العنف في منطقتي الشمال والوسط، تولّدت تدفقات جديدة من المشردين داخليا، وهو ما تسبّب على ما يبدو في توقُّف الانخفاض التدريجي في أعداد المشرّدين داخليا الذي لوحظ خلال عام ٢٠١٦ وحتى تاريخه. وهناك تصاعد في الهجمات والاعتداءات التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة في الشرق، والتي باتت تؤثر على القرى القريبة من بلدات مثل رافاي، حيث توجد القوات الدولية.

# المحتويات

الصفحة


أولا – معلومات أساسية ..... ٦

ثانياً – المنهجية ..... ٦

ثالثا – منطقة بانغي ..... ٧

ألف – تجدُّد العنف في حي PK5 في بانغي ..... ٧

باء – تفاعل الحكومة الجديدة مع الجماعات المسلحة ..... ٨

جيم – الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني ..... ١٢

رابعا – المنطقة الوسطى والحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ..... ١٧

ألف – بامباري بؤرة للاضطرابات ..... ١٧

باء – معقل ميليشيات أنتي بالاكا في بوسانغوا ..... ٢٠

خامسا – المنطقة الشرقية والحدود مع السودان وجنوب السودان ..... ٢٠

ألف – قيام الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة علي داراسا بتوسيع المنطقة الخاضعة لسيطرته باتجاه الجنوب الشرقي ..... ٢١

باء – تصاعد أعمال العنف التي يمارسها جيش الرب للمقاومة ..... ٢٣

جيم – مقاطعة فاكاغا ونشر القوة الثلاثية ..... ٢٤

سادسا – المنطقة الشمالية والحدود مع تشاد ..... ٢٧

ألف – التنافس بين الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في بامينغي – بانغوران ..... ٢٨

باء – التنقيب عن النفط ..... ٢٩

جيم – تحركات الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى على طول الحدود التشادية باتجاه الغرب ..... ٣١

دال – إعادة تشكيل حدود النفوذ الإقليمي بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق في نانا ريبيزي وأوهام ..... ٣٢

سابعا – المنطقة الغربية والحدود مع الكاميرون . . . . . ٣٣
ألف – تمرد الفولانيين المسلح في الشمال الغربي . . . . . ٣٤
باء – عودة الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة عبد الله مسكين للظهور على الساحة في زوكومبو . . . . . ٣٥
جيم – الرفع الجزئي لتعليق العضوية في عملية كمبرلي . . . . . ٣٦
ثامنا – معلومات مستكملة عن الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات . . . . . ٣٨
تاسعا – التوصيات . . . . . ٣٨
المرفقات* . . . . . ٤٠

* يجري تعميم المرفقات باللغة التي قُدّمت بها فقط، ودون تحرير رسمي.

## أولا – معلومات أساسية

١ – في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٢٦٢ (٢٠١٦)، الذي كلّف بموجبه الفريق بجملة أمور منها أن يقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى تقريرا لمنتصف المدة في موعد أقصاه ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٢ – وفي ٢٦ شباط/فبراير، عيّن الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، خمسة أعضاء في الفريق (انظر S/2016/188). وبسبب الإجراءات الإدارية الداخلية المطوّلة، تأخّر تعيين خبير الجماعات المسلحة، رومان إزمينجو، حتى ٢٧ حزيران/يونيه، وبالتالي لم يتمكّن من الانضمام إلى الفريق في مهام التحقيق الميدانية التي قام بها. وقد ألقى ذلك بعبء كبير على عاتق أعضاء الفريق الأربعة الآخرين (المعينين منذ ١ آذار/مارس) الذين تعيّن عليهم الاضطلاع بجزء من الولاية المتصلة بالجماعات المسلحة.

٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (النصف الأول من عام ٢٠١٦) كان الفريق موجودا بصورة شبه دائمة في البلد. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، سافر أعضاء الفريق إلى ١٠ من المقاطعات الـ ١٦. وقد نُظّم هيكل هذا التقرير على أساس تقسيم البلد إلى مناطق بشكل غير متطابق بالضرورة مع التقسيم الإداري الرسمي، وهو تقسيم وضعه الفريق بحيث يعكس اختلاف الديناميات الأمنية عبر المناطق المختلفة (انظر الخريطة في المرفق ١). وعلى الصعيد الإقليمي، قام الفريق بزيارات رسمية إلى الكاميرون (ياوندي ودوالا)، وتشاد (نجامينا). ولم يقبل كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو السودان استقبال الفريق في الزيارة التي اقترح القيام بها.

## ثانياً – المنهجية

٤ – يسعى الفريق إلى كفالة الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/997، المرفق). ومع أن الفريق حريص على التحلّي بأقصى قدر ممكن من الشفافية، فإنه سيمتنع عن كشف مصادر معلوماته في الحالات التي قد يؤدي فيها كشف تلك المصادر إلى تعريضها هي أو غيرها إلى مخاطر غير مقبولة تهدد سلامتها.

٥ - وبنفس القدر، يلتزم الفريق بأعلى درجات الإنصاف، وهو سيعمل جاهدا على أن يتيح للأطراف، حيثما يكون ذلك مناسبا وممكنا، أي معلومات واردة في التقرير قد تُنسب إلى تلك الأطراف، وذلك لاستعراضها والتعليق عليها والرد عليها في غضون فترة زمنية محددة.

٦ - ويحافظ الفريق على استقلال عمله عن أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو إيجاد تصوّر عنه بأنه متحيز. وقد وافق الفريق على نص هذا التقرير وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء قبل أن يحيله منسّق الفريق إلى رئيس مجلس الأمن.

## ثالثا - منطقة بانغي

### ألف - تجدُّد العنف في حي PK5 في بانغي

٧ - في حزيران/يونيه ٢٠١٦، عكّرت الحوادث الأمنية التي وقعت في حي PK5 في بانغي أجواء التحسّن الأمني النسبي الذي نتج عن نجاح الانتخابات. ومثّلت هذه الحوادث أول تحدٍّ أمني رئيسي تواجهه السلطات الجديدة واختبارا لقدرتها على التعامل مع العنف.

٨ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، اعتقلت قوى الأمن الداخلي في PK12[(١)] ٢٦ تاجرا مسلما كانوا ضمن قافلة ترافقها البعثة المتكاملة، وذلك للاشتباه في حيازتهم للأسلحة. وردا على ذلك، قامت ميليشيا هارون غاي (الذي أدرجته اللجنة في قوائم الجزاءات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) وعبد الله حسين الموجودة في حي PK5 باختطاف خمسة من أفراد الشرطة الوطنية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أفضت محاولة قامت بها البعثة المتكاملة لتحرير رجال الشرطة هؤلاء إلى تبادل لإطلاق النار مع الميليشيا[(٢)]. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، تم الإفراج عنهم إثر مفاوضات.

٩ - وقد وقع الحادث المذكور أعلاه وغيره من الحوادث المفاد بوقوعها في الحي الثالث (انظر الفقرة ٣٠) (المرفق ٢، الخريطة) على إثر إجراءات اتخذتها السلطات الحكومية بقصد إعادة بسط سلطة الدولة. فعلى سبيل المثال، بدأ وزير الأمن العام والإدارة الإقليمية في أيار/مايو تعزيز حواجز الطرق المحيطة بحي PK5 الذي يعدّ جيباً للسكان المسلمين، وهو ما اعتبره قادة الميليشيات استفزازا (انظر الفقرة ٣١).

١٠ - ومقارنةً بحلقة العنف السابقة التي شهدها شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر S/2015/936، الفقرات ٨-١٣)، كانت أعمال العنف التي وقعت في حزيران/يونيه أكثر

(١) حي يقع على مسافة ١٢ كيلومترا إلى الشمال من وسط بانغي.

(٢) أُصيب أحد حفظة السلام بجروح وقُتل ما لا يقل عن ستة أشخاص. تقرير سري، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

انحصارا في مواقع محلية بعينها. ومع ذلك، فقد أثبتت أحداث العنف هذه هشاشة الترتيبات الأمنية الحالية، كما بيّنت مجددا أن الجماعات المسلحة في بانغي تحتفظ بقدراتها القوية كجهات مخرّبة، إن لم تكن قد زادت من قدراتها، وأنها تشكل تحديا خطيرا للجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الأمن، وذلك على الرغم من الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة.

## باء – تفاعل الحكومة الجديدة مع الجماعات المسلحة

### المشاورات بين الرئيس والجماعات المسلحة

١١ – خلال الفترة ما بين ١٢ نيسان/أبريل و ١٨ أيار/مايو، أجرى الرئيس توادیرا مشاورات مع قادة الجماعات المسلحة. وكشفت الاجتماعات عن وجود تباينات واسعة في وجهات النظر بين الرئيس والعديد من المجموعات، ولا سيما فصائل ائتلاف سيليكا السابق. فقد دفع قادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة الشعبية)، والتجمع الوطني من أجل تجديد جمهورية أفريقيا الوسطى (التجمع الوطني)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتحاد من أجل السلام) في المقام الأول بأنه ينبغي أخذ المظالم السياسية في الاعتبار قبل قبول طلب الرئيس نزع أسلحة هذه الجماعات (المرفقات ٣ و ٤ و ٥)[٣]. وتتصل هذه المظالم بانعدام الخدمات الأساسية والبنى التحتية في المقاطعات الشمالية والشرقية، والأهم من ذلك هو تدنّي مستويات التمثيل السياسي في المؤسسات الوطنية الذي يحظى به السكان المسلمون في هذه المناطق بشكل عام، وأعضاء الجماعات المسلحة التي ينتمي إليها كل منهم بشكل خاص (انظر الفقرات ١٦-١٨).

١٢ – ويلاحظ الفريق أن وفد الجبهة الشعبية الذي التقى بالرئيس كان يضمّ هارون غاي وعبد الله حسين. وعلم الفريق من عضو رفيع المستوى في الحكومة في أيار/مايو أن غاي وحسين لم يُدعيا رسميا إلى الاجتماع. وأفيد بأنهما ''انضمّا'' إلى وفد الجبهة دون إخطار مسبق. غير أن الفريق يلاحظ أن كلا الشخصين كانا مدرجين في مسوّدة برنامج الاجتماعات (المرفق ٦).

١٣ – والتقى الرئيس توادیرا أيضا بماكسيم موكوم وإدوار نغايسونا وسيباستيان وينيزوي وألفريد ييكاتوم من قادة ميليشيات أنتي بالاكا. وكرّر الرئيس تأكيد وجوب أن يكون نزع

(٣) لقاء مع الجنرال يايا سكوت (الاتحاد من أجل السلام)، بريا، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ لقاء مع الجنرال زكريا داماني (التجمع الوطني)، بريا، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ لقاء مع موسى شايب (الجبهة الشعبية)، بيراو، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ مكالمة هاتفية مع سليمان داودا (الاتحاد من أجل السلام)، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

السلاح شرطا مسبقا لمحادثات السلام. وسلّط قادة ميليشيات أنتي بالاكا الضوء على ضرورة حماية المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها ائتلاف سيليكا السابق. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أصدر وزير الداخلية مرسوما بتعيين ماكسيم موكوم ضابطا في الشرطة الوطنية[٤].

١٤ - وفي غياب زعيم الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى (الجبهة الديمقراطية) مارتن كومتامادجي، المعروف أيضا باسم عبد الله مسكين، والذي ما زال موجودا في برازافيل (انظر S/2015/936، المرفق ٥-١)، حضر لوسيان أسالباي الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس توادیرا والجبهة الديمقراطية، والذي يناقَش في الفرع الخامس أدناه[٥]. وكان الشاغل الرئيسي للجبهة الديمقراطية هو مسألة إعادة كومتامادجي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مناصرة الائتلاف المشكّل ممّن يوصفون بالعناصر المعتدلة في ائتلاف سيليكا السابق[٦].

١٥ - وفي ١٨ أيار/مايو، وبعد الاجتماع مع ممثلي الجماعات المسلحة، أصدر الرئيس بيانا (المرفق ٧) أعرب فيه عن ارتياحه لنتائج المشاورات. وأعرب الرئيس عن التزامه بمعالجة الشواغل التي أثارتها الجماعات، على أن يتم ذلك بعد الانتهاء من عملية نزع السلاح. وفي ٢ تموز/يوليه، أنشئت هيئة وطنية لتنسيق أنشطة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية. ويترأس الهيئة جان ويليبيرو ساكو، المرشح الرئاسي السابق والمستشار الخاص للرئيس. ومن المتوخّى الآن أن تقوم الهيئة بدور المنتدى الرئيسي لتفاعل الحكومة مع الجماعات المسلحة.

## تمثيل المسلمين والجماعات المسلحة في الحكومة

١٦ - لقد عزّزت التعيينات الأخيرة في الحكومة والجهاز الرئاسي وجهاز رئاسة مجلس الوزراء (المرفق ٨) الانطباع المأخوذ بخصوص إقصاء المسلمين الموجودين في صفوف قيادات ائتلاف سيليكا السابق[٧]. وبينما يعتبر أعضاء الحكومة أن احتواء حكومة من ٢٣ عضوا

(٤) حصل الفريق على نسخة من المرسوم من مصدر سري في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦. مودعة بمحفوظات الأمم المتحدة.

(٥) في عام ٢٠١٥، تولّى لوسيان أسالباي مهام ضابط اتصال الجبهة الديمقراطية في الكاميرون (انظر S/2015/936، المرفق ٥-١، الفقرة ٨).

(٦) لقاء مع ممثلي الجبهة الديمقراطية والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية، في بانغي، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٧) لقاءات مع الجهات الفاعلة السياسية وأعضاء السلك الدبلوماسي في بانغي في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

على أربعة أعضاء مسلمين يعني أن هناك تمثيلا يعبّر عن التنوع الديني في البلد[٨]، فإن جهاز رئاسة مجلس الوزراء الذي يتألف من ٤٤ عضوا لا يحتوي على أي مسلمين.

١٧ - ومع تنصيب كريم عبدول ماكاسوا، المرشح الرئاسي السابق، رئيسا للبرلمان، أصبحت هناك شخصية سياسية مسلمة بارزة تشغل ثاني أعلى منصب في الدولة. غير أنه بما أن تعيينه كان بالانتخاب داخل البرلمان، فإن هذا لا يمكن اعتباره بادرة من الحكومة للتقرّب من الطائفة المسلمة.

١٨ - وقد استبعد الرئيس ورئيس الوزراء قادة الجماعات المسلحة من السلطة التنفيذية بالحكومة. ويرى فصيلا اتحاد الوطنيين الكونغوليين والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (الحركة الوطنية) من ائتلاف سيليكا السابق أنه كان ينبغي مكافأتهما ببعض المناصب بعد إعلانهما تأييد توادیرا قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وفي رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل موجهة إلى الرئيس توادیرا، طالب اتحاد الوطنيين الكونغوليين وحده بجملة أمور منها تعيين قياداته في ما لا يقل عن أربعة مناصب وزارية وستة مناصب حكام مقاطعات وثمانية مناصب جنرال في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى (المرفق ٩).

١٩ - وظلت قيادات ائتلاف سيليكا السابق تطالب باستمرار بإدماج المسلمين في القوات المسلحة بحيث يمثلون ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من قوامها (انظر الحاشية ٣). ووضعوا هذا المطلب كشرط مسبق لنشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المناطق الخاضعة لسيطرتهم[٩].

٢٠ - ومع التسليم بمزايا عدم تعيين قادة الجماعات المسلحة في الحكومة، فإن القدر الضئيل للغاية من إدماج المسلمين في أجهزة الإدارة الحكومية هو إهدار لفرصة كانت سانحة لإيصال رسالة قوية بخصوص الإدماج والمصالحة. وبدلا من ذلك، تكوّن انطباع عن الرئيس توادیرا بأنه يعيد تدوير النخب السياسية من حقبة بوزيزي. ولم يُبد بعض السياسيين وضباط القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في لقاءاتهم بالفريق رغبة قوية في المصالحة مع ما أسموه الأقلية المسلمة "الأجنبية"[١٠].

---

(٨) Jean-Serge Bokassa, "L'embargo sur les armes en Centrafrique doit impérativement être assoupli", Jeune Afrique, 6 July 2016, http://www.jeuneafrique.com/339343/politique/jean-serge-bokassa-lembargo-armes-centrafrique-imperativement-etre-assoupli/.

(٩) وهناك عدد صغير من عناصر ائتلاف سيليكا السابق مدرجين في قائمة أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الذين تم التحقّق منهم. ويعتزم الفريق الحصول على مزيد من المعلومات عن الرقم الكلي والنسبة المئوية (انظر الفقرة ٣٧).

(١٠) لقاءات مع السياسيين وضباط القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي في ٢٢ و ٢٤ حزيران/يونيه.

### انتخاب أفراد الجماعات المسلحة في الجمعية الوطنية

٢١ - على الرغم من عدم خلوّ الانتخابات الرئاسية والتشريعية من بعض نقاط الضعف التقنية واللوجستية، فهي قد أفضت إلى نتائج تعتبر مقبولة إجمالا، منهيةً بذلك الفترة الانتقالية.

٢٢ - وقد شارك في الانتخابات البرلمانية عدد لا يستهان به من قادة الجماعات المسلحة، ومن قادة ميليشيات أنتي - بالاكا بشكل رئيسي. وانتهى الأمر بانتخاب اثنين من قادة ميليشيات أنتي بالاكا وأحد قادة الميليشيات المستقلة، ألا وهم، على التوالي: ألفريد ييكاتوم المدرج في قوائم جزاءات الأفراد والمعروف أيضا باسم ''رومبو'' في ميايكي (مقاطعة لوباي)، وفلوران كيما في نانا باكاسا (مقاطعة أوهام)، وإريك بوغولا في نولا (مقاطعة سانغا - مبايريه)[١١]. ويكاتوم هو حاليا عضو في لجنة الدفاع والأمن بالجمعية الوطنية.

٢٣ - وعلى الرغم من وجود أدلة على لجوء يكاتوم إلى ترهيب الناخبين والتحرش بالمنافسين السياسيين في دائرته، لم تتمكن السلطات الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى من رفض ترشُّحه أو إبطال انتخابه لأنه لم تتم إدانته من المحاكم بأي جرم و لم يصدر في حقه أمر توقيف وطني. ويرى الفريق أن المرتّب الذي قد يُصرف ليكاتوم بسبب شغله مقعدا في البرلمان يشكل انتهاكا لتدبير تجميد الأصول، مثلما هو الحال بالنسبة إلى مرتبه كضابط في الجيش. وقد قامت اللجنة والفريق، عبر قنوات شتى، بإبلاغ سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بذلك الأمر على النحو الواجب.

### الملاحقة القضائية للأفراد المشمولين بالجزاءات وغيرهم من المخرّبين

٢٤ - كانت أنشطة الملاحقة القضائية للأفراد المشمولين بالجزاءات وغيرهم من المخرّبين تتم في أضيق الحدود وكانت منحصرة بشكل رئيسي في إصدار أوامر التوقيف. وقد سلّط الفريق الضوء في تقريره النهائي لعام ٢٠١٥ (S/2015/936) على المحاولة الفاشلة التي قامت بها البعثة المتكاملة لإلقاء القبض على هارون غاي في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، ألقت الشرطة القبض على عبد الله حسين في مطار بانغي مبوكو وتم نقله إلى قسم البحوث والتحقيقات في الدرك الوطني. ثم قامت الميليشيا التابعة له

(١١) كان المرشحون الآخرون من ميليشيات أنتي - بالاكا هم إيميه دوبو (بودا)، وتييري ليبينيه، المعروف أيضا باسم ''دوز بويسانس'' (بوغانغولو)، وبرنار موكوم (بوسانغوا)، ومارسيلان أليكس أوروغبو (بامباري). أما بالنسبة إلى ائتلاف سيليكا السابق، فباستثناء فضول البشار وحامد تيجاني، شكّل الموقف العدائي المتخذ من البداية تجاه الانتخابات مانعا لمعظم قياداته من خوض الانتخابات.

بتحريره بالقوة[١٢]، وسرقت قطعة سلاح كانت البعثة المتكاملة قد سلّمتها في إطار طلب إعفاء وافقت عليه اللجنة[١٣].

٢٥ - ولم يكن أي من قادة ميليشيات PK5 الثلاثة، ألا وهم هارون غاي ونائبه حامد تيجاني وعبد الله حسين، قد صدر في حقه أمر توقيف عندما تمّت محاولة القبض عليه. وبالتالي لم يتم سجن حسين ومن الجائز أن يطعن في قرار القبض عليه[١٤]. وكان تيجاني وغاي مدرجين في أمر محكمة[١٥]، حيث طلب المدعي العام لبانغي من قوات الأمن الوطنية والدولية إحضارهما للاستجواب. ولنفس السبب أصدر المدعي العام في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ أمرا بإحضار تيجاني وغاي (وهو يختلف عن أمر التوقيف)[١٦]. وينطبق الشيء نفسه على ألفريد ييكاتوم وأوجين نغايكوسيت، المشمولين بجزاءات الأفراد، وعلى عدد آخر من زعماء ميليشيات أنتي - بالاكا في بانغي.

٢٦ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أصدر قاضي تحقيق في بانغي ستة أوامر توقيف جديدة، من بينها أمران صادران في حق عبد الله حسين وهارون غاي[١٧]. وقام الرئيس توادیرا بتسليمهما إلى البعثة المتكاملة. وهناك ٤٧ أمر توقيف صدرت في عام ٢٠١٤، من بينها أمر توقيف في حق نور الدين آدم، ولم تتم إحالتها إلى البعثة المتكاملة[١٨].

## جيم - الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني

### دعوات رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة

٢٧ - كررت الحكومة بصورة منهجية دعوتها إلى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وإنْ لم تقدم طلبا رسميا بذلك إلى مجلس الأمن[١٩]. وذكر وزراء وضباط من رتب

(١٢) تقرير سري، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦.

(١٣) قدمت البعثة طلبات إعفاء في ٣٠ تموز/يوليه و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(١٤) انظر S/2016/305، (الفقرة ١٨)، حيث يشار خطأً إلى أنه تم إصدار أمر توقيف في حق عبد الله حسين.

(١٥) تشمل القائمة التي أصدرها المدعي العام في بانغي ٥٥ شخصا.

(١٦) وثائق أمر الإحضار، ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، مودعة بمحفوظات الأمم المتحدة.

(١٧) تقرير سري، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(١٨) لقاء مع مفوض شرطة البعثة المتكاملة في بانغي في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦. وبخلاف أمر التوقيف الدولي الصادر في حق الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي المدرج في قوائم جزاءات الأفراد، لم يتم إعلام البعثة المتكاملة بستة أوامر توقيف دولية أخرى صدرت في عام ٢٠١٤.

(١٩) لقاءات مع الجهات الفاعلة السياسية والأمنية في بانغي في الفترة ما بين ٢٩ آذار/مارس و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

عالية في الجيش والشرطة والدرك أن الحظر يديم حالة اختلال توازن القوى بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن الحكومية نظرا لاستمرار الجماعات المسلحة في الاستفادة من تدفقات الأسلحة غير المشروعة.

٢٨ - وأشار الفريق في عدد من المناسبات إلى أن القرار ٢٢٦٢ (٢٠١٦) والقرارات السابقة تتيح المجال لبعض الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة. وما زال وزير الدفاع ملتزما بمواصلة العمل مع اللجنة والفريق بشأن هذه المسألة، وقد تنظر جمهورية أفريقيا الوسطى في تقديم طلبات إلى القوات الدولية لإعادة الأسلحة والذخيرة التي صادرتها[٢٠]، وإلى الدول المجاورة لإعادة الأعتدة العسكرية التي قامت بمصادرتها من عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي عبرت حدودها بعد أزمة عام ٢٠١٣. وفي آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٦، تلقّت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى معدات عسكرية غير فتاكة من فرنسا والصين على إثر تفعيل الإجراءين الخاصين بالإعفاءات والإخطارات[٢١].

٢٩ - وعلى إثر الزيارة التي قام بها رئيس اللجنة في آب/أغسطس ٢٠١٥ وما جرى من تنقيح للمبادئ التوجيهية للّجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أصبح مسموحا للحكومة بتقديم طلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة إلى اللجنة مباشرة.

٣٠ - وبخلاف المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، هناك منظمات إقليمية ودولية أخرى ذات صلة، من بينها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أعربت عن دعمها لحظر الأسلحة. وقد كرر المؤتمر الدولي مؤخرا دعوته إلى رفع حظر الأسلحة (المرفق ١٠). ودعواته هذه تعزّز موقف أعضاء الحكومة والجيش غير المقتنعين بالحاجة إلى تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن قبل إعادة تسليح القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية.

### نشر القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية في بانغي وخارجها

٣١ - على إثر تصاعد العنف في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قام وزير الدفاع السابق جوزيف بيندومي بتجميع عناصر معطّلة في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ممّن كانوا يحتفظون بأسلحتهم في بيوتهم، حيث نظّم صفوفهم في وحدات جرى نشرها في

(٢٠) انظر الفقرة ٨٠ والمرفقين ١٥ و ١٦ من الوثيقة S/2014/762؛ وانظر أيضا الفقرة ٤٥ والمرفق ١-١٣ من الوثيقة S/2015/936.

(٢١) قدمت فرنسا طلبي الاستثناء الأصليين في ١٨ أيلول/سبتمبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقُدّم الطلب المتعلق بالمعدات الصينية من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

نقاط تمركز في أحياء مختلفة في بانغي[٢٢]. وقاد أوجين نغايكوسيت (الذي أدرجته اللجنة في قوائم الجزاءات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) بعض هذه الوحدات غير النظامية[٢٣]. وعلى عكس نقاط التمركز الثابتة المنتشرة في بانغي منذ عام ٢٠١٥، لم يكن هناك تنسيق مع الشركاء الدوليين بشأن الوحدات الجديدة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وذلك نظرا لأنها تقع خارج سيطرة القيادة المركزية للقوات المسلحة.

٣٢ - وبينما نجحت الوحدات غير النظامية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في إحداث انخفاض لبرهة قصيرة في معدلات الجريمة ونشاط الميليشيات في بانغي، فقد بدأت أيضا في التكسّب من ابتزاز السكان المحليين عند نقاط التفتيش غير الرسمية. واستجابة للانتقادات المتنامية، قام ضابط برتبة عالية في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بإبلاغ الفريق بأن وزير الدفاع الجديد، جوزيف ياكيتيه، يعتزم تفكيك وحدات القوات المسلحة تلك وإعادتها إلى الثكنات في محاولة لإعادة إرساء نظام موحد للقيادة والتحكم[٢٤]. غير أنه تم إبلاغ الفريق بأن وحدات القوات المسلحة غير النظامية ما زالت تمارس نشاطها حتى تاريخه[٢٥].

٣٣ - وأفادت مصادر عديدة أن فرد حفظ السلام السنغالي التابع للبعثة المتكاملة الذي تُركت جثته عند مشرحة المستشفى العام في بانغي في ٢٤ حزيران/يونيه كان قد قُتل على يد أحد عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أمام حانة ''تاراتاتا'' على إثر مناوشات وقعت عند نقطة التمركز غير النظامية للقوات المسلحة في مجاورة مسكين بالحي الخامس[٢٦]. وقد ظنّ جنود القوات المسلحة أن فرد قوات حفظ السلام، الذي كان يستقل دراجته النارية بملابس مدنية، هو من أعضاء ائتلاف سيليكا السابق. وأكد شهود أن جنود القوات المسلحة سرقوا أموالا من الجثة. وكان باستطاعة العديد من الشهود، ومن بينهم جنود في القوات المسلحة، تحديد هوية مرتكب الجريمة، ولكنهم رفضوا تقديم بلاغ رسمي[٢٧]. وتم إبلاغ المدعي العام بهوية الجاني المزعوم.

(٢٢) لقاء مع جنرال في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٢٣) مقابلة مع مصدر دبلوماسي في بانغي في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. مقابلة مع مسؤول في الدرك في بانغي في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٢٤) لقاء مع جنرال في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٢٥) مهمة تم القيام بها في حي PK5 في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. رسالة سرية مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٢٦) رسالتان سريتان مؤرختان ٢٥ حزيران/يونيه و ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦؛ مصدر سري، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٢٧) رسالتان سريتان مؤرختان ٢٥ حزيران/يونيه و ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٣٤ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، قام جنود من القوات المسلحة من نقطة التفتيش غير النظامية نفسها بقتل جندي آخر تابع للقوات المسلحة في الحي الخامس[٢٨]. وبعد ذلك بأربعة أيام، في ٢٥ حزيران/يونيه، قام جنود من القوات المسلحة من الحي الخامس باختطاف اثنين من زملائهم. وعُثر على جثة أحدهما في قرية سامبيا، بينما تقبع الضحية الأخرى في المستشفى.

٣٥ - وخارج بانغي، تعتزم وزارة الدفاع تعزيز وحدات القوات المسلحة المنتشرة وإعادة نشر بعض الوحدات في مناطق جديدة[٢٩]. بيد أن رغبة الحكومة في إثبات وجود القوات المسلحة في جميع أنحاء البلد تتناقض مع الغياب الهيكلي للقدرة على الاحتفاظ بوحدات القوات المسلحة والسيطرة عليها في الميدان. وتعمل عناصر القوات المسلحة المنتشرة خارج بانغي وتلك الموجودة في نقاط التمركز الثابتة في ظروف شديدة الصعوبة (انظر الفقرتين ٧٥ و ٧٦).

## أعمال التحقُّق المتصلة بالقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى

٣٦ - تُنفذ البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية العسكرية في الوقت الراهن عمليات فرز أو تحقُّق مبسّطة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي، بالتعاون مع وزارة الدفاع. وتهدف هذه العمليات إلى التحقُّق من سلامة التسجيل واستبعاد الأفراد الذين أفصحوا عن ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٣٧ - وتبيّن من مقارنة قائمةٍ تضم ٤٦ محاربا تابعا للحركة الوطنية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى مع قاعدة بيانات وزارة الدفاع أن ١٤ محاربا مسجلون بالفعل وما زالوا يتقاضون أجورا على أساس أنهم ينتمون للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، كما تبيّن أن ستة محاربين أتمّوا عملية التحقُّق. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، التقى الفريق بأحد أفراد القوات المسلحة لجمهورية هؤلاء أفريقيا الوسطى الذين تم تسجيلهم والتحقُّق منهم، وهو عبد الصمد أحمد، في كاغا - باندورو. ويشغل أحمد حاليا منصب المدير العام لدرك الحركة الوطنية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان لامبير ليسان موكوفيه، رئيس أركان جماعة نور الدين آدم، قد دعا إلى عودة مقاتلي القوات المسلحة السابقين الذين يتبعون حاليا الجبهة الشعبية من أجل نهضة جمهورية أفريقيا الوسطى للانضمام إلى القوات المسلحة[٣٠]. وينتظر الفريق تلقّي قائمة الجنود المنتمين إلى الجبهة الشعبية.

---

(٢٨) مصدر سري، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٢٩) هناك عناصر من القوات المسلحة منتشرة في الغرب (انظر S/2015/936، الفقرة ٢٠٧)، والوسط (مهمة في مبايكي، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦)، وكذلك في أوبو ضمن القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي (مهمة في أوبو، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦) وفي أم دفوق ضمن القوة الثلاثية (الفقرتان ٧٤ و ٧٥).

(٣٠) رسالة سرية، ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦.

**الانتهاكات التي ارتكبها مكتب جمهورية أفريقيا الوسطى لقمع اللصوصية**

٣٨ - كما جاء في المعلومات المستكملة عن التقدم المحرز التي قدمها الفريق إلى اللجنة في أيار/مايو ٢٠١٦، أُفيد أن مكتب جمهورية أفريقيا الوسطى لقمع اللصوصية ارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأن قائده السابق والملازم الأول في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، روبير ييكوا - كيتيه، كان على علم ببعض تلك الانتهاكات وشارك فيها[٣١]. وعلى وجه التحديد، هناك أدلة موثوق منها حصل عليها الفريق تؤكد أيضا مشاركة ييكوا - كيتيه مشاركةً مباشرةً في تنفيذ الاعتداء العنيف على شاب معوق وإعدامه[٣٢].

٣٩ - وتُبرز شهادات أخرى تلقاها الفريق ضلوعَ ييكوا - كيتيه في تخويف الشهود في قضايا جنائية، ومنع ضحايا جرائم من التقدّم ببلاغات، والقيام بأعمال تعذيب أو غير ذلك من أشكال إساءة معاملة الناس[٣٣].

٤٠ - وقال شهود إنه، في ٢٠ شباط/فبراير في بانغي، حاول فني في مجال أجهزة اللاسلكي تحصيل مبلغ مالي مستحق من عميلة؛ فرفضت العميلة الدفع وقدّمت بلاغا تتهمه فيه بسرقتها. فألقت مفرزة من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى كانت بالجوار القبض على الفني. وعندما حضر ييكوا - كيتيه إلى مكان الحادث، ضرب الفني بمسدس وتوعّده بتلقينه درسا لن ينساه. وأخذه بعدئذ إلى مقر مكتب جمهورية أفريقيا الوسطى لقمع اللصوصية. وذهب أحد أقرباء الضحية إلى المكتب، فرأى ييكوا - كيتيه يضرب الضحية عدة مرات ثم يضعه في سيارته ويغادر المكان. وبعد ساعات، رُميت جثة الضحية أمام مشرحة المدينة وبها جرح في الرقبة ناتج عن طلق ناري (المرفق ١١).

٤١ - وفي ٧ حزيران/يونيه، أُقيل ييكوا - كيتيه من منصبه كرئيس لمكتب جمهورية أفريقيا الوسطى لقمع اللصوصية (المرفق ١٢). ويشكل ذلك خطوة إيجابية نحو إنهاء الإفلات من العقاب في بانغي. إلا أنه لا يزال من الضروري أن تفتح الحكومة تحقيقا شاملا في الجرائم المزعوم أن ييكوا - كيتيه وأفراد من المكتب ارتكبوها.

(٣١) تقرير سري، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٦. رسالة سرية من إحدى منظمات حقوق الإنسان، آذار/مارس ٢٠١٦.

(٣٢) شهادات سرية لشهود، بانغي، أيار/مايو ٢٠١٦. وأكدت مصادر أخرى أيضا صحة هذه الشهادات.

(٣٣) المصدر السابق.

## رابعا – المنطقة الوسطى والحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٢ – يتركّز انعدام الأمن الذي تشهده المنطقة الوسطى بشكل رئيسي في بلدة بامباري والمنطقة المحيطة بها مباشرة. وقد خفّت بشكل كبير المواجهات التي أُبلغ في وقت سابق عن حدوثها بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وميليشيات أنتي بالاكا في المناطق المحيطة بكوانغو وليوتو، جنوب غربي بامباري، والمناطق المحيطة بلاكويتيني وندجانغالا، شمال غربي بامباري (انظر S/2015/936، الفقرات ٧٨-٨٤ و ١٥٦ و ١٥٧) (انظر المرفق ١٣ للاطلاع على أعمال المتابعة المنجزة بشأن الهجمات التي شنها الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في تلك البلدات الأخيرة). ووسّع الاتحاد من أجل السلام منطقةَ عملياته باتجاه الجنوب الشرقي (انظر الفقرات ٥٦-٦٢).

٤٣ – وشهدت مقاطعتا كيمو وأومبيلا مبوكو انخفاضا طفيفا في عدد الحوادث وأعمال القتل، وإن كانت شبكات أنتي بالاكا ما زالت موجودة فيهما[٣٤]. وما زالت جماعات أنتي بالاكا محتفظة بقوتها في مقاطعة أوهام، حيث تواجه الفولانيين المسلحين.

٤٤ – وينعدم الأمن على وجه الخصوص في الطريق من شمال نانا باكاسا إلى ماركوندا. ففي ١٨ أيار/مايو، هاجم رجال مسلحون في منطقة كوكي مركبتين تابعتين لمنظمة أطباء بلا حدود. وأُطلق النار على أحد السائقين فلقي حتفه، بينما أُجبر الموظفون والمرضى على النزول من المركبتين وسُلبت منهم ممتلكاتهم الشخصية واللوازم الطبية. وفي ١٧ حزيران/يونيه، قتل أشخاص مجهولو الهوية سائقا آخر من منظمة أطباء بلا حدود على الطريق الرابطة بين سيبوت وغريماري (وترد في المرفق ١٤ الحوادث التي تعرّض لها العاملون في مجال العمل الإنساني في جميع أنحاء البلد).

### ألف – بامباري بؤرة للاضطرابات

٤٥ – تشكل بلدة بامباري (في مقاطعة أواكا) إحدى بؤر الاضطرابات الرئيسية في البلد. فمقاتلو ائتلاف سيليكا السابق، ولا سيما عناصر الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت قيادة علي داراسا، ومقاتلو أنتي – بالاكا ينشطون على مقربة من بعضهم البعض، مما يفضي إلى الاقتتال بين هذه الفصائل المتخاصمة. وبالإضافة إلى ذلك، تسود عداوات بين الفصائل العربية والفولانية التابعة للاتحاد من أجل السلام، وبين فصائل أنتي بالاكا التي تكون إما موالية لإدوارد نغايسونا (وينشط هذا الفصيل تحت قيادة غايتان

(٣٤) قاعدة بيانات فريق الخبراء عن الحوادث. انظر أيضا S/2014/762، المرفق ٥.

بُوادي)، أو موالية لماكسيم موكوم (وينشط هذا الفصيل تحت قيادة عمر بيبا وتييري ماديبو)، أو مستقلة (وينشط هذا الفصيل تحت قيادة ''فالي'').

٤٦ - وأفضى إبرام ميثاق عدم اعتداء وُقّع في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بين الاتحاد من أجل السلام وفصيل نغايسونا إلى اعتبار الجماعتين ''فالي''، الذي كان في السابق مواليا لمعسكر موكوم، عدوا مشتركا[٣٥]. وفي ٣ و ٤ آذار/مارس، اندلعت أعمال عنف بين الاتحاد من أجل السلام وفصيل موكوم أسفرت عن مقتل اثنين من المقاتلين في صفوف الاتحاد؛ وانتقاما لهما، قتل الاتحاد أربعة أشخاص لا علاقة لهم بما جرى[٣٦]. وفي ١٨ نيسان/أبريل، قُتل ''فالي'' على أيدي اثنين من ضباط الدرك على الطريق الرابط بين بامباري وليوتو. وبعد مقتله، اشتبك أتباعه مع عناصر تتبع غايتان في مخيم ''سانغاري''، وهو المخيم الرئيسي للمشردين داخليا في بامباري[٣٧].

٤٧ - ونتيجة لمغادرة حفظة السلام القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٦ شباط/فبراير عقب توجيه اتهامات خطيرة لهم بارتكاب أعمال عنف جنسي، أصبح مخيم ''سانغاري'' بؤرة أعمال العنف في بامباري. وأُبلغ عن حدوث اشتباكات بين فصيل أنتي بالاكا التابع لـ ''فالي'' والآخر التابع لغايتان منذ وقت مبكر يعود إلى ٢٢ شباط/فبراير[٣٨]. وقد قام الاتحاد من أجل السلام أيضا بعدة عمليات اقتحام لمخيم المشردين داخليا، إما لملاحقة عناصر من ميليشيات أنتي - بالاكا أو لأسباب أخرى[٣٩]. ففي ٢٩ آذار/مارس، موعد الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، شاهد الفريق عملية اقتحام قام بها الاتحاد من أجل السلام الذي ادعى أنه يلاحق لصّا. وتطاير الرصاص فوق مركز انتخابي[٤٠]، وأُطلق الرصاص عشوائيا على أربعة مدنيين فلحقت بهم إصابات خطيرة، بينما فرّ مئات المشردين داخليا طلبا للسلامة.

---

(٣٥) كان ''فالي'' نائبَ جيسكار راسكيا نداراتا المُوالي لموكوم والمعروف أيضا باسم ''سيرفو روج'' (انظر S/2015/936، الفقرتان ٧٤ و ٧٥)، وهو عضو سابق في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى فرّ من سجن نغاراغبا في بانغي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(٣٦) تقرير سري، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٣٧) سُمّي المخيم باسم قوات سانغاري الفرنسية التي كانت توجد قاعدتها في مكان وجود المشردين داخليا حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ حينما خلفتها وحدة تابعة للبعثة المتكاملة قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(٣٨) تقرير سري، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٣٩) لقاء مع المشردين داخليا بمخيم سانغاري في بامباري في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

(٤٠) تقرير سري، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٤٨ - وعلى الرغم من النشر التدريجي للسلطات المدنية ووجود عناصر الشرطة والدرك والبعثة المتكاملة، تواصل قوات الاتحاد من أجل السلام التنقل في بامباري بكامل عتادها. غير أن البعثة المتكاملة جعلت من المنطقة الممتدة على طول الطريق الرئيسي من غريماري حتى السوق المركزية منطقةً خالية من الأسلحة تمتد لمسافة عرضية تصل إلى ١٠٠ متر من كل جانب. وصحيح أن قوات الاتحاد من أجل السلام لا تتنقّل حاملةً الأسلحة على هذا الطريق، ولكن الفريق شاهد وجود مسلحين تابعين للاتحاد في نقاط تقع داخل مسافة الأمتار المائة من الطريق الرئيسي بين جسر أواكا والسوق المركزية، وهذا هو السبب الرئيسي وراء عدم ارتياد المدنيين لهذه السوق حسب ما أفادت به السلطات المحلية خلال الزيارة التي قام بها رئيس اللجنة إلى بامباري في ٢٦ أيار/مايو.

٤٩ - ولا يزال الاتحاد من أجل السلام يحتلّ أيضا مكتب جباية الضرائب الزراعية في بامباري، حيث يجبر المسؤولين الحكوميين على ردّ ٥٠ في المائة من عائدات الضرائب على البن المنقول إلى السودان (المرفق ١٥). ويحتكر الاتحاد أيضا جباية الضرائب على تجارة الماشية[٤١].

٥٠ - وفي ٢٠ أيار/مايو، احتجز الاتحاد من أجل السلام مسؤولين من الوكالة الوطنية للانتخابات لعدة ساعات بتهمة حمل معدات عسكرية. وفي ٢٥ أيار/مايو، رفض علي داراسا نشر عناصر الدرك للإشراف على حلقة دراسية سياسية مقبلة تضم مشاركين من بانغي[٤٢]. ويشكّل ذلك برهانا آخر على وضع داراسا شروطا لبسط سلطة الدولة.

٥١ - ومن ناحية أخرى، اهتزّت هيمنة داراسا على بامباري عندما انقلب الفصيل العربي في الاتحاد من أجل السلام، تحت قيادة عبد الله أحمد فايا، ضد الفصيل الفولاني، مما أفضى إلى حدوث مواجهات في ٤ تموز/يوليه قيل إنها أسفرت عن مقتل تسعة مقاتلين[٤٣]. ويأتي الانقسام في بامباري في أعقاب المواجهات التي وقعت في حزيران/يونيه بين الحركة الوطنية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى/الجبهة الشعبية من أجل نهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في مقاطعتي نانا غريبيزي وأوهام (انظر الفقرات ٩٣-٩٦).

---

(٤١) لقاء مع مسؤول في مكتب جباية الضرائب الزراعية التابع للحكومة المركزية خلال الزيارة التي قام بها رئيس لجنة جزاءات القرار ٢١٢٧ إلى بامباري في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦. ولقاء مع الناقلين في بامباري في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٤٢) تقرير سري، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٤٣) تقرير سري، ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦.

## باء – معقل ميليشيات أنتي بالاكا في بوسانغوا

٥٢ – كما أُفيد سابقا (انظر التقرير S/2015/936، الفقرات ٨٥-٨٧ والمرفق ٢-١٣)، لا تزال جماعات أنتي بالاكا المسلحة قوية في بوسانغوا. ويزعم شارلين – شاباردو موموكاما، المعروف أيضا باسم ”شارلي“، أنه حلّ محل فلوران كيما الذي انتُخب عضوا في الجمعية الوطنية، وأنه أصبح قائد المنطقة الإقليمية[٤٤].

٥٣ – وفي هذه المنطقة التي يخترقها ممر للترحال الرعوي يبدأ في تشاد، أُبلغ عن وقوع حوادث متواصلة بين الفولانيين وميليشيات أنتي – بالاكا. وأُفيد أن ميليشيات أنتي – بالاكا، سعيا منها للحصول على دعم الدرك في محاولتها معالجة الحالة الأمنية، بما في ذلك الحوادث ذات الصلة بالترحال الرعوي، حاولت استغلال علاقاتها بمسؤولين حكوميين. فهي لديها صلات بشخصيات من بينها فلوران كيما عضو البرلمان وضباطٌ كبار في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى[٤٥].

## خامسا – المنطقة الشرقية والحدود مع السودان وجنوب السودان

٥٤ – لا تزال المنطقة الشرقية تخضع إلى حد كبير لسيطرة جماعات ائتلاف سيليكا السابق المسلحة. وتشكّل الجبهة الشعبية من أجل نهضة أفريقيا الوسطى المجموعةَ المهيمنة في معظم أنحاء مقاطعتي فاكاغا وكوتو العليا. وفي بلدة بريا، لا تزال ثلاثة فصائل من تحالف سيليكا السابق، وهي الجبهة الشعبية من أجل نهضة أفريقيا الوسطى، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تتقاسم السيطرة[٤٦]. وبسَط الاتحاد من أجل السلام سيطرته في مقاطعتي مبومو وكوتو السفلى، وأقام وجودا له في بريا، وفي بلدة إيغباندو حيث تجري أعمال تعدين (مقاطعة كوتو العليا)[٤٧].

(٤٤) تقارير سرية، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٤٥) تقرير سري، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٤٦) مقابلة أُجريت مع قائد المنطقة التابع للجبهة الشعبية، جاديس كامارا تاباش، في بريا في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ ومقابلة أُجريت مع الجنرال زكريا دامان من التجمع الوطني في بريا في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ ومقابلة أُجريت مع الجنرال يايا سكوت من الاتحاد من أجل السلام في بريا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٤٧) زيارة فريق الخبراء إلى إيغباندو في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٥٥ - ولا توجد قوات الدرك والشرطة النظامية إلا في البلدات الأكبر مثل بريا وبانغاسو. وتنتشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في أوبو (مقاطعة مبومو العليا) في إطار القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، وفي أم دفوق (مقاطعة فاكاغا) في إطار القوة الثلاثية.

## ألف - قيام الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة علي داراسا بتوسيع المنطقة الخاضعة لسيطرته باتجاه الجنوب الشرقي

٥٦ - لأسباب استراتيجية واقتصادية، وسّع الاتحاد من أجل السلام المنطقة الخاضعة لسيطرته في الجنوب الشرقي، وذلك في مقاطعتي مبومو وكوتو السفلى. وفي مبومو، يسيطر الاتحاد على مقاطعتي غامبو وأوانغو الفرعيتين اللتين يحتلهما. وتوجد قواعده في بلدات كيمبيه ووانغو وبيما وبومبولو[٤٨]. وتوجد أيضا في بلدة غامبو عناصر مسلحة من التجمع الوطني من أجل التجديد التابع لجوزيف زونديكو تحت قيادة العقيد دافيد داكو.

٥٧ - ويُوجد مقر قائد المنطقة التابع للاتحاد من أجل السلام، مع ما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ من العناصر المسلحة[٤٩]، في بيما التي هي بمثابة موقع استراتيجي على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٨ شباط/فبراير، قام الاتحاد، دون أن تعترضه القوات الأوغندية العاملة في إطار القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، بنشر وحدة عسكرية قوامها ٣٠ إلى ٥٠ من العناصر المسلحة في بلدة نزاكو الواقعة في مقاطعة باكوما الفرعية. ويزعم الاتحاد أنه هناك لحماية السكان المدنيين من هجمات جيش الرب للمقاومة[٥٠]. وفي مقاطعة كوتو السفلى، يسيطر الاتحاد أيضا على البلدات الأكبر، وهي أليندا وموباي ومينغالا.

٥٨ - أما المحاولات التي قام بها التجمع الوطني من أجل التجديد والاتحاد من أجل السلام لنشر عناصرهما في مواقع أخرى في مقاطعة مبومو، كالمحاولة التي شهدتها مقاطعة بانغاسو الفرعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وبلدة باكوما في وقت سابق من عام ٢٠١٦، فقد تم صدّها إما بتحرّك من البعثة المتكاملة أو بردود فعل هجومية من جماعات الدفاع عن النفس[٥١].

---

(٤٨) مهمة قام بها فريق الخبراء في ٧ و ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ ومهمة قامت بها البعثة المتكاملة في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٤٩) مقابلة مع قائد المنطقة التابع للاتحاد من أجل السلام، العقيد داوود، في بيما في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٥٠) لقاء مع علي داراسا في بامباري في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦. وقد قاد عبد الله أحمد فايا تحرُّك الاتحاد من أجل السلام إلى نزاكو.

(٥١) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، نجحت البعثة المتكاملة في إجلاء ١١ عنصرا من التجمع الوطني عن حاجز على الطريق في انغابا، على بعد ٣٠ كيلومترا من بلدة بانغاسو.

٥٩ - وترتّب أيضا على بسط الاتحاد من أجل السلام سيطرته باتجاه الجنوب الشرقي بروز فرص جديدة لتوليد الإيرادات. فعناصر الاتحاد يسيطرون على مواقع عديدة يوجد فيها الذهب والماس في مقاطعات غامبو ووانغو وباكوما الفرعية. وقد زار الفريق منجم لاباكيزي للذهب المكتشف حديثا بالقرب من بيما، حيث أقام الاتحاد نقطة تفتيش، وحيث ينقّب مقاتلوه عن الذهب (المرفق ١٦)[٥٢]. ويحصّل الاتحاد من سوق بيما ضرائب تبلغ ١٤ ٠٠٠ دولار شهريا، معظمها من التجار القادمين من ياكوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية[٥٣]. وفي نزاكو، ألقى الاتحاد القبض على عمال مناجم رفضوا دفع الضرائب غير المشروعة (انظر المرفق ١٧ حيث ترد الحوادث الأمنية التي وقعت في المناطق المحيطة بالمناجم في شرق البلد).

٦٠ - وأقام الاتحاد نقاط تفتيش أخرى لتحصيل الضرائب ونهب الشاحنات التجارية والمسافرين على الطرق الرابطة بين البلدات الكبرى في مقاطعتي مبومو وكوتو العليا (المرفق ١٨)[٥٤].

٦١ - وتولّدت عن احتلال الاتحاد من أجل السلام لبلدة بيما فرصٌ للتهريب والاتجار بالأسلحة عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية. فميناء هذه البلدة هو المنفذ الرئيسي لدخول المعدات العسكرية القادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي غالبا ما يجري مقايضتها بالماشية والماس والذهب[٥٥]. فوفقا لأقوال شهود، يصل مقاتلو الاتحاد بانتظام إلى بامباري دون أسلحة ويغادرونها ومعهم أسلحة وذخائر وبزات عسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (المرفق ١٩). وكما ورد في تقرير سابق (S/2015/936، الفقرة ٥٨)، توجد لدى الاتحاد، كما هو الحال في بيما، طرق إمداد راسخة تمرّ عبر موباي وساتيما (مقاطعة كوتو السفلى).

٦٢ - وأثّر الوجود المعزَّز للاتحاد من أجل السلام في مقاطعتي كوتو السفلى ومبومو تأثيرا شديدا في أمن السكان المحليين. فقد قامت عناصر من الاتحاد بإلقاء القبض على مدنيين، منهم موظفو خدمة مدنية، وباحتجازهم وإيذائهم جسديا في مختلف أنحاء هاتين المقاطعتين،

(٥٢) زيارة قام بها فريق الخبراء إلى بيما في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٥٣) المصدر السابق.

(٥٤) في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نهبت عناصر من الاتحاد من أجل السلام شاحنتين تجاريتين بعد رفض من عليهما دفع ٥ ملايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. تقرير سري مؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٥٥) مقابلة أُجريت مع مصادر سرية في بيما وبانغاسو في ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وفي مناطق توجد بها البعثة المتكاملة أو القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي[٥٦]. ويجنّد الاتحاد في بيما جنودا صغار جدا في السن (المرفق ٢٠).

## باء – تصاعد أعمال العنف التي يمارسها جيش الرب للمقاومة

٦٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد جيش الرب للمقاومة من هجماته مقارنة بعام ٢٠١٥ (المرفق ٢١). ومما يثير القلق بوجه خاص الهجوم الذي شُنّ في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ على إرسالية كاثوليكية في باكوما. فقد تعرّض العاملون في الكنيسة للاعتداء، ونُهبت سلع ومعدات اتصالات[٥٧]. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، شُنّت أيضا هجمات في المناطق المحيطة بكل من نزابيه وكوياسي وزيميو وبريا وسام وانجا ورافاي ونزاكو[٥٨].

٦٤ – ومن ناحية ثانية، يبدو من انخفاض عدد الحوادث المبلغ عنها في مقاطعة كوتو العليا (المرفق ٢٢) حتى تاريخه من عام ٢٠١٦ أن جيش الرب للمقاومة ماضٍ في عكس التوجّه الذي أُبلغ عنه سابقا والمتمثل في توسيع نطاق عملياته باتجاه الغرب (انظر S/2015/936، الفقرة ١١٨). وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٦، وقعت جميع الحوادث المبلغ عنها تقريبا في الجنوب، في مقاطعتي مبومو (رافاي) ومبومو العليا (زيميو وأوبو).

٦٥ – وقام الفريق بالتحقيق في أنشطة جماعة منشقة عن جيش الرب للمقاومة يقودها ”الدكتور آشاي“. وقد أفادت عدة مصادر أن هذه الجماعة مسؤولة عن شنّ بعض أكثر الهجمات عنفا ضد المدنيين على طول الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية[٥٩]. ولتأمين الحماية من هذه الجماعات (من جيش الرب للمقاومة في المقام الأول، وأيضا من الاتحاد من أجل السلام)، تمّ تكوين جماعات محلية للدفاع عن النفس مسلحة ببنادق قنص في بلدات عديدة في مقاطعة مبومو. وتدعم السلطات المحلية جماعات الدفاع عن النفس في أغومار ورافاي (المرفق ٢٣).

٦٦ – وفي ١٧ نيسان/أبريل، صدّت جماعات الدفاع عن النفس المذكورة أعلاه هجوما شنّته جماعة ”الدكتور آشاي“ في أغومار التي تقع على بعد ٥ كيلومترات من رافاي، وقامت في خضم ذلك بجرح مقاتل من جيش الرب للمقاومة كان قد اختُطف في جمهورية

(٥٦) تقريران سريان مؤرخان ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٥٧) تقارير سرية، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٥٨) قاعدة بيانات فريق الخبراء عن الحوادث، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٥٩) التقى الفريق بأحد الأعضاء السابقين في جماعة ”الدكتور آشاي“ في ٢٤ نيسان/أبريل و ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦.

الكونغو الديمقراطية. وكان لزاما على كتيبة من البعثة المتكاملة أن تنقذ مقاتل جيش الرب المختطف هذا من القتل (يبرز المرفق ٢٤ المسائل المتعلقة بمعاملة من يؤسرون من جيش الرب أو يسلّمون أنفسهم). وخلال العملية، قُتل أحد حفظة السلام برصاص أطلقه الغوغاء.

٦٧ - وأبلغ المقاتل المصاب الفريقَ بأن جماعته تنشط انطلاقا من دمبيا، بين زيمبو ورافاي، حيث يشتري أفرادها الأسلحة (البنادق الهجومية من طراز AK-47، وقاذفات الصواريخ، والبنادق الرشاشة من طراز MAG) من الجماعات الفولانية المسلحة[٦٠]. وتضم جماعته نحو ٦٠ فردا من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. أما قيادة الجماعة، فهي تتألف من تسعة مقاتلين جميعهم أوغنديون.

٦٨ - وفي حين يتزايد تفكّك جيش الرب للمقاومة (انظر المرجع السابق، الفقرات ١١٣-١٢٠)، فإن مختلف الجماعات المتفرعة منه أبدت مقدرة كبيرة على التنقُّل، وهي تحتفظ لنفسها بطرق للاتجار بالموارد الطبيعية عبر الحدود الدولية (انظر المرجع السابق، الفقرة ١١٧)[٦١]. ومن شأن القرار الذي اتخذته أوغندا في ١١ حزيران/يونيه بالانسحاب من القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي أن يشكل انتكاسة كبيرة لأعمال مكافحة جيش الرب إذا لم يتم العدول عنه أو لم يعوّض غياب القوات الأوغندية بقوات أخرى[٦٢].

## جيم - مقاطعة فاكاغا ونشر القوة الثلاثية

٦٩ - لا تزال مقاطعة فاكاغا معقلا لشبكات ائتلاف سيليكا السابق، وتحديدا للجبهة الشعبية من أجل نهضة أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة. وفي بلدة بيراو، تتقاسم الجبهة الشعبية وحركة المحرّرين شكلا من أشكال الرقابة الإدارية والمالية مع السلطان، الذي يمثل مؤسسة تقليدية تتمتع بصلاحيات في مجالي القضاء والوساطة[٦٣]. ويعتمد المسؤولون الحكوميون في البلدة، الذين ليس لديهم سلطة أو صلاحية حقيقية، على

(٦٠) لقاء أُجري مع مقاتل جيش الرب للمقاومة في بريا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٦١) المصدر السابق. انظر أيضا التقرير الختامي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٠١٥ (S/2016/466، الفقرة ١٧٢).

(٦٢) تساهم أوغندا بما عدده ٥٠٠ ٢ جندي، يدعمهم ١٠٠ فرد من القوات الخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

(٦٣) لقاء عُقد مع السلطان في بيراو في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

إقامة علاقات جيدة مع الجبهة والحركة لتأمين سلامتهم[٦٤]. ويسود وضع مماثل في أم دفوق الواقعة على الحدود مع السودان[٦٥].

٧٠ - ففي أم دفوق، لاحظ الفريق وجود عناصر مسلحة تابعة لحركة المحررين والجبهة الشعبية في مكتب الجمارك وفي مركز الدرك، وكان بعضهم يرتدي البزات العسكرية[٦٦]. وتحدّ الوضعية القوية للكتيبة الزامبية العاملة ضمن البعثة المتكاملة والمسؤولة عن فاكاغا من إقامة نقاط تفتيش غير مشروعة على الطريق المؤدية إلى بيراو. ومع ذلك، فوفقا لما أفادت به السلطات المحلية، لا تزال حركة المحررين والجبهة الشعبية تحصّلان الضرائب وتبتزان الأموال من التجار والمدنيين عند نقاط التفتيش المتنقلة[٦٧].

٧١ - وعلى نفس المنوال، أفضى نشر البعثة المتكاملة في بيراو في عام ٢٠١٥ إلى تحسُّن الوضع الأمني. غير أن الأوضاع ما زالت تستعصي على التوقّعات، وهي عرضة للانتكاس بسهولة، كما اتضح في ٢٢ نيسان/أبريل عندما عاد الرجال المسلحون الذين يرتدون البزات العسكرية إلى الظهور بشكل مفاجئ ولفترة وجيزة[٦٨].

٧٢ - ولا يزال توافر الأسلحة والمتفجرات في المنطقة يشكل أحد الشواغل الرئيسية (المرفق ٢٥). ففي ٢٩ أيار/مايو على سبيل المثال، أفضى انفجار لمخلفات من قطع الذخيرة غير المنفجرة على بعد ٤ كيلومترات من بيراو إلى مقتل ثلاثة أطفال وإصابة آخر بجراح خطيرة (المرفق ٢٦).

## تهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع

٧٣ - رغم وجود القوة الثلاثية في أم دفوق، لا تزال أنشطة التهريب، بما فيها تهريب الأسلحة والذخيرة، مستمرة عبر الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان[٦٩]. وعَلِم الفريق من أعضاء القوة الثلاثية وعناصر حركة محرري أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية في أم

(٦٤) لقاء عُقد مع حاكم مقاطعة فاكاغا في بيراو في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٦٥) لقاء عُقد مع مسؤولين حكوميين في أم دفوق في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٦٦) مهمة قام بها الفريق في بيراو وأم دفوق في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٦٧) المصدر السابق. لقاء عُقد مع حاكم مقاطعة فاكاغا في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٦٨) لقاء عُقد مع السلطان في بيراو في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ ولقاء مع البعثة المتكاملة في بيراو في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٦٩) لقاء عُقد مع القوة الثلاثية في أم دفوق في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦. لقاء عُقد مع المجتمع المدني والجماعات المسلحة على الطريق المؤدية إلى أم دفوق وفي أم دفوق نفسها، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

دفوق أنهم يُصادرون باستمرار أسلحة وذخيرة من الرعاة والتجار السودانيين. وهم يزعمون أنهم يعيدون الأسلحة المصادرة إلى السلطات الرسمية في السودان[٧٠]. وصادرت البعثة المتكاملة أيضا في بيراو قنابل يدوية من تجار سودانيين، وضبطت نوعا من الذخيرة من عيار ٩ ملم لم يسبق للفريق أن شاهده في البلد[٧١].

٧٤ - وتجنبا للمراقبة المفروضة على المدخل الرسمي لأم دفوق، يمرّ المتّجرون من ممرّ للماشية يمر عبر الحدود على بعد كيلومترين من شمال أم دفوق[٧٢]. وفي موسم الجفاف، يمر المتّجرون أيضا عبر طريق تربط بين تولو، وهي قرية حدودية سودانية تقع على بعد ١٢٠ كيلومترا إلى الجنوب من أم دفوق، ووانـدا جالي (مقاطعة فاكاغا)، ومنها يواصلون طريقهم إلى بريا (مقاطعة كوتو العليا). وقد أصبحت بلدة تيسي، التي تقع على بعد ٩٠ كيلومترا من شمال بيراو، هي الأخرى مركزا للاتجار بالأسلحة والذخيرة القادمة من تشاد والسودان إلى مقاطعة فاكاغا[٧٣].

**القوة الثلاثية**

٧٥ - ما زالت هناك مشاكل تعترض نشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ضمن القوة الثلاثية المشتركة بين تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب العداء المستشري في صفوف فصائل ائتلاف سيليكا السابق تجاه القوة. ففي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، باءت محاولة إعادة نشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في بيراو بالفشل بعد احتجاجات قوية من جماعات ائتلاف سيليكا السابق المسلحة. وكان لتدخل البعثة المتكاملة الفضل في تفادي احتمال تصاعد التوتر. وثارت احتجاجات مماثلة في ٢٢ نيسان/أبريل، عندما عبَر ٣٢ جنديا من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنود السودانيين بمركباتهم من أم دفوق إلى بيراو لنقل مريض من أفراد القوات المسلحة إلى مستشفى البعثة المتكاملة. فقد تمركز مقاتلون من ائتلاف سيليكا السابق على المدخل المؤدي إلى بيراو، ومنعوا دخول أفراد القوات المسلحة.

٧٦ - وتعاني القوات المسلحة أيضا من تسلسل قيادي ضعيف وهيكل تنظيمي غير صالح للعمل ولوجستيات رديئة. ففي شباط/فبراير، انشقّ ٧٦ من جنود القوات المسلحة احتجاجا

(٧٠) المصدر السابق.

(٧١) لقاء مع البعثة المتكاملة ومعاينة للأسلحة في بيراو، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٧٢) مهمة قام بها الفريق في أم دفوق في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٧٣) تقرير سري، ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦.

على ظروف عملهم وأحوالهم المعيشية. ونقلت البعثة المتكاملة جوا أفرادا من هذه المجموعة من بيراو إلى بانغي بعد أن استضافتهم لعدة أسابيع، خوفا على سلامتهم[٧٤]. ولا تزال الجوانب اللوجستية والتنظيمية للعمليات الجديدة لتناوب القوات المسلحة غير واضحة.

## سادسا - المنطقة الشمالية والحدود مع تشاد

٧٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سادت المنطقة الشمالية من جمهورية أفريقيا الوسطى شواغل أمنية تعود بالدرجة الأولى إلى التنافس بين فصائل من ائتلاف سيليكا السابق، وهي الجبهة الشعبية من أجل نهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُعزى هذا التنافس في الغالب إلى رغبة الجماعات المسلحة في إحكام قبضتها على فرص تحصيل الضرائب وفرض الإتاوات المرتبطة بتجارة المعادن والماشية.

٧٨ - ويعود هذا التنازع على النفوذ إلى حد كبير إلى ازدياد حجم كل من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزُّز قدراتهما العسكرية، وهو ما يتعارض مع إعلانهما التوجه نحو العمل السياسي. فالحركة الوطنية قدمت نفسها، فور انفصالها عن الجبهة الشعبية من أجل نهضة أفريقيا الوسطى في تموز/يوليه ٢٠١٥، على أنها أميَل إلى الدخول في حوار مع السلطات الوطنية، ولا سيما بخصوص نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج[٧٥]. وللبرهنة على صدق هذه النية، عُيِّن البشار إدريس أحمد، وهو معلم وخبير اقتصادي، رئيسا تنفيذيا للجماعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعلى غرار ذلك، ادعى الاتحاد من أجل السلام أنه أصبح يؤمن بالحوار الديمقراطي، وبرّر توسعه مرارا بضرورة حماية السكان، وحماية المسلمين منهم على وجه الخصوص. غير أن الحقيقة هي أن كلا من الاتحاد والحركة يحتفظ بجماعة مسلحة منظمة بقوة نحو ٩٠٠ فرد للأولى ونحو ٦٠٠ فرد للثانية[٧٦].

٧٩ - ورغم هذا التنافس، بُذلت مساع لحل الخلافات بين مختلف الفصائل. وفي هذا الصدد، يلاحظ الفريق أن نور الدين آدم قام، منذ الإعلان عن عودته من تشاد إلى نديليه في

(٧٤) قدمت البعثة المتكاملة طلب الإعفاء في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦.

(٧٥) أعلنت الحركة الوطنية أنها تؤيد نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، لكن قادتها في الواقع العملي وضعوا شروطا مسبقة للمشاركة في المرحلة السابقة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

(٧٦) للحصول على مزيد من المعلومات عن الاتحاد والحركة، انظر الفقرات ١٤٦-١٤٩ والمرفق ٢ من الوثيقة S/2015/936.

٢٥ أيار/مايو، بعقد لقاءات مع ممثلي الاتحاد من أجل السلام والحركة الوطنية ومع السلطات المحلية وسلطان نديليه[٧٧]. وفي ٣٠ أيار/مايو تقريبا، انتقل آدم من نديليه إلى منطقة سيكيكيديه (مقاطعة فاكاكا) التي تقع بالقرب من الحدود التشادية[٧٨].

٨٠ - غير أن توجه آدم نحو إعادة توحيد صفوف فصائل ائتلاف سيليكا السابق والاضطلاع بدور قيادي لا يتناسب مع نفوذه النسبي. فجماعته، أي الجبهة الشعبية، فقدت السيطرة على أراض شاسعة لصالح الفصائل الأخرى التي تسعى إلى المحافظة على المناطق الخاضعة لسيطرتها وتوسيع مساحاتها. وفي حين يبدو حاليا أن الحركة الوطنية قرّرت توحيد صفوفها مع الجبهة الشعبية، فإن الاتحاد من أجل السلام يبدو متمسّكا باستقلاله[٧٩].

## ألف - التنافس بين الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في باميغي - بانغوران

٨١ - حتى شباط/فبراير، كانت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى هي الجهة الوحيدة المسيطرة على مقاطعة باميغيه - بانغوران وعاصمتها نديليه. وبعد ذلك، تعرضت هيمنة الجبهة للتهديد من جانب الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى.

٨٢ - وتشنّ الحركة الوطنية غارات تستهدف مناطق ذات أهمية اقتصادية في مجالات النفط والتعدين وتجارة الماشية. وتُستعرض مسألة فرص العمل المرتبطة بشركة النفط الصينية PTIAL International Petroleum بالتفصيل أدناه (انظر الفقرات ٨٥-٨٩). وفيما يتعلق بالتعدين، أدى التنافس إلى نشوء توترات حول مواقع الاستخراج. فعلى سبيل المثال، قتلت الجبهة الشعبية ثلاثة عناصر تابعين للحركة الوطنية في موقع سانغبا في ٢١ نيسان/أبريل. وقد خفَّت حدة ذلك الوضع المتوتر، وإن كان بشكل مؤقت، إثر توقيع اتفاق في ١٧ أيار/مايو نصّ على أن تدفع الجبهة الشعبية للحركة الوطنية ٧,٥ ملايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٥ ٠٠٠ دولار) (المرفق ٢٨)[٨٠].

(٧٧) لقاء عُقد مع السلطات المحلية في نديليه في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٧٨) لقاء مع رئيس أركان الجبهة الشعبية، لامبير ليسان موكوفيه، ومع نائب منسق الجبهة الشعبية، موسى مولود، في نديليه في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٧٩) في ٢٤ أيار/مايو، أصدرت الحركة في بداية الأمر بيانا تنفي فيه الشائعات المتعلقة بإعادة توحيد ائتلاف سيليكا (المرفق ٢٧).

(٨٠) أبرم هذا الاتفاق إثر مقتل ثلاثة عناصر من الحركة الوطنية على يد عناصر من الجبهة الشعبية في سانغبا. لقاء مع لامبير ومولود في نديليه، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦.

٨٣ - وفيما يتعلق بمسائل التنقل الرعوي، لاحظت البعثة المتكاملة وموظفو المنظمات الدولية أيضا تحركات كبيرة لعناصر مسلحة من الجبهة الشعبية على الطريق بين نديليه وبامينغيه، أُفيدَ بأنها لحماية رعاة الماشية مقابل أجر(٨١).

٨٤ - وفي بلدة نديليه والقرى المحيطة بها، تضلع الجبهة الشعبية والحركة الوطنية في قتل وسوء معاملة المدنيين وجنود الطرف الآخر. وكثيرا ما يؤدي اتهام جماعة منهما الأخرى بالاغتيالات والاعتداءات إلى تدابير انتقامية من الجماعة الأخرى، مما يخلق دوامة من العنف(٨٢). وتعزيزا لتوسع الحركة الوطنية إلى نديليه، أفاد العديد من الشهود الذين أجريت معهم مقابلات أنهم شاهدوا قادة الحركة السياسيين والعسكريين، بمن فيهم الخاتم، في قرية فيهيك العربية. وبرّر قادة الحركة الوطنية أيضا وجودها بأنه لحماية العرب والفولانيين في المنطقة والتفاوض مع نور الدين آدم(٨٣).

## باء - التنقيب عن النفط

٨٥ - في ٢١ آذار/مارس، اقتربت وحدة تابعة للحركة الوطنية من مخيم التنقيب عن النفط التابع لشركة النفط الصينية PTIAL International Petroleum في غاسكاي الواقعة شمال نديليه(٨٤)، بعد أن نهبت الماشية من رعاة فولانيين بالقرب من المخيم. وأثناء قيام عناصر الوحدة بإطلاق النيران على أفراد شركة الأمن الخاصة FIT Protection المكلفة بحماية شركة

(٨١) تقرير رسمي سري، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٨٢) في ١٩ أيار/مايو، قتل رجلان من قرية وي اثنين من رعاة الماشية من الفولانيين في نداو. ورداً على ذلك، هددت الطائفة العربية في نديليه بالهجوم على عناصر الجبهة الشعبية في وي وأحرقت القرية. وكدليل على حسن النية إزاء الطائفة العربية، وبناء على أمر من سلطان نديليه والجنرال كانتون، قامت عناصر من الجبهة الشعبية في ٢٤ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ باعتقال وإساءة معاملة عدة شبان وشابة واحدة في وي قيل إنهم على علاقة بقاتلي الراعيين الفولانيين. وفي ٣٠ أيار/مايو، تم العثور على جثة شقيق الشخصين المتهمين بقتل الراعيين الفولانيين.

(٨٣) لقاء مع رجل أعمال بارز في نديليه، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦؛ ولقاء مع مصدر من البعثة المتكاملة في نديليه، ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٨٤) للاطلاع على خريطة للامتيازات النفطية، انظر الوثيقة S/2014/452، المرفق ١٣-١. وشركتا PTI-IAS و PTIAL هما فرعان من مجموعة Poly Technologies. وزارة المناجم والجيولوجيا في جمهورية أفريقيا الوسطى ”Memo sur les sociétés pétrolières PTI-IAS et PTI-IAL“، التاريخ غير متاح، متوافر على الرابط التالي: https://wikileaks.org/car-mining/ html/PTI-IAS-IAL-2015-Note/page-1.html، وقد تم الاطلاع عليه في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

النفط، أصابوا أحد رفاقهم وأردوه قتيلا[٨٥]. وفي أعقاب هذه المواجهة، في ١ أيار/مايو، وقّعت شركة FIT Protection اتفاقا مع ممثلي الحركة الوطنية والجبهة الشعبية ينص على جملة أمور منها دفع ٢٠ مليونا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠٠٠ ٤٠ دولار) إلى الحركة الوطنية، وتقيد الحركة والجماعات المسلحة الأخرى بحزام أمني ممتدّ لـ ٨٠ كيلومترا (المرفق ٢٩)[٨٦].

٨٦ - ورغم أن ممثلي الجبهة الشعبية أخبروا الفريق بأن مبلغ الـ ٢٠ مليون من فرنكات الجماعة الأفريقية (٠٠٠ ٤٠ دولار) قد دُفع بالكامل إلى الحركة الوطنية[٨٧]، أفاد المدير العام لشركة FIT Protection، كريستوف غازام بييتي، بأن الشركة لم تدفع إلى الحركة سوى مليونين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠٠٠ ٤ دولار)[٨٨]. وأبلغ غازام بييتي الفريق أيضا بأن دفع المبلغ لا علاقة له بموت المقاتل في الحركة الوطنية، وإنما هو للتعويض عن رفض الشركة في السابق توظيف مقاتلين من الحركة كأفراد أمن ولإبقاء الحركة بعيدا عن المنطقة في المستقبل.

٨٧ - وتستخدم شركة FIT Protection بشكل رسمي ١٧٢ موظفا[٨٩]. وقد سُجلت الشركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وحصلت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ على رخصة حمل سلاح لعناصرها الأمنية (المرفق ٣٠). ووظّفت شركة FIT Protection عددا كبيرا من مقاتلي الجبهة الشعبية من سكان المنطقة (مدعيةً أن هذا يمثل شكلا من أشكال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)، فضلا عن رئيس أركان الجبهة ''الجنرال'' كانتون (انظر

---

(٨٥) تقرير شركة FIT Protection عن الحادث، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، مودع بمحفوظات لدى الأمم المتحدة. تقرير سري، ١ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٨٦) يعمل دافي غابا، الذي وقع الاتفاق، مشرفا في شركة FIT Protection في مخيم غاسكاي. بريد إلكتروني موجه من كريستوف غازام بييتي، المدير العام لشركة FIT Protection، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٨٧) لقاء مع رئيس أركان الجبهة الشعبية، لامبير ليسان موكوفيه، ونائب منسق الجبهة الشعبية، موسى مولود، في نديليه، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٨٨) لقاء مع كريستوف غازام بييتي، في بانغي، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٨٩) أرسلت شركة FIT Protection إلى الفريق قائمة بأسماء الموظفين المعيّنين بموجب عقود فردية عن طريق البريد الإلكتروني في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٦. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اجتمع الفريق في قاعدة شركة PTI-IAS مع حراس الأمن العاملين لدى شركة FIT protection ولكن ليس بموجب عقد فردي بعد. وأبلغوا الفريق بأنهم يتلقون مرتباتهم من شركة FIT protection ولكن عن طريق قادتهم في حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة. وأبلغوا الفريق أيضا بأن ٢٢ من زملائهم غادروا بيراو في منتصف نيسان/أبريل لمرافقة ١١ شاحنة متوجهة من بيراو إلى نديليه. وعلى الرغم من التزام الجميع بالمنطقة الخالية من الأسلحة وتدابير بناء الثقة في بيراو، لم تُبلَّغ البعثة المتكاملة بتحركات هؤلاء الرجال المسلحين.

S/2015/936، الفقرة ١٥١)[٩٠]. وقد أُعفي كانتون، الذي هو أحد الموقعين على الاتفاق مع الحركة، من مهامه في أواخر أيار/مايو عقب قراره الانضمام إلى نور الدين آدم عندما عاد هذا الأخير إلى جمهورية أفريقيا الوسطى[٩١].

٨٨ - وأثار الفريق، في عدة مناسبات، شواغل مع شركة FIT Protection بشأن علاقاتها مع الجماعات المسلحة. واستجابة لذلك، أدرجت الشركة في أحكام وشروط العمل لديها إشارة إلى قرارات مجلس الأمن ومبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشارت الشركة أيضا إلى أن موظفيها الحاليين أو المحتملين الذين كانوا ينتمون سابقا إلى جماعة متمردة سوف يتم فرزهم للتأكد من أنهم لم يكونوا ضالعين في ارتكاب مختلف الجرائم.

٨٩ - ويقدر الفريق شفافية شركة FIT Protection وما تبذله من جهود للامتثال للمعايير الدولية، لكنه يرى أن المبالغ العرضية المتصلة بالأمن التي تدفع إلى الجماعات المسلحة، مهما كانت قيمتها، تشكل انتهاكا لنظام جزاءات الأمم المتحدة. وينبِّه الفريق أيضا إلى خطر تمويل الجماعات المسلحة عندما يعود الأفراد المعينون من الجماعات المسلحة لينضمّوا إلى التمرد. وفي مناقشة مع الفريق، رأى وزير المناجم والطاقة أن من الأفضل أن تقوم قوات الأمن الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى بتوفير الأمن لشركة PTIAL[٩٢].

## جيم - تحركات الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى على طول الحدود التشادية باتجاه الغرب

٩٠ - دأبت الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى منذ إنشائها في تموز/يوليه ٢٠١٥، على بسط سيطرتها تدريجيا على المنطقة المتاخمة لتشاد، حيث فرضت نفسها كأقوى الجماعات المسلحة في المنطقة. وبالإضافة إلى توسيع نطاق وجودها في جميع أنحاء بامينغي - بانغوران

(٩٠) لقاء مع كريستوف غازام بيتي، بانغي، ١ نيسان/أبريل و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦. وأبلغ نائبُ مدير شركة PTIAL الفريقَ أنه ليس على علم بخلفية أفراد الأمن العاملين مع شركة FIT Protection، وأن الاتفاق وُقِّع في ١ أيار/مايو ٢٠١٦. لقاء في بانغي، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٦؛ ومقابلة هاتفية، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٩١) لقاء مع كريستوف غازام بيتي، بانغي، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي ١٢ تموز/يوليه أرسل غازام بيتي إلى الفريق مذكرة بالبريد الإلكتروني ادعى فيها أن كانتون، عندما انضم مرة أخرى إلى نور الدين آدم، كان لا يزال قيد الاختبار، ولم يكن قد بدأ العمل بعقد أو تقاضى مرتبا. مودعة بمحفوظات الأمم المتحدة.

(٩٢) لقاء مع وزير المناجم والطاقة خلال الزيارة التي قام بها رئيس لجنة جزاءات القرار ٢١٢٧، بانغي، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦.

باتجاه الشرق، على حساب الجبهة الشعبية (انظر الفقرات ٨١-٨٤)، فقد وسعت منطقة عملياتها نحو الغرب إلى باوا وبوغول (مقاطعة أوهام بنديه).

٩١ - وقد توسعت الحركة الوطنية نحو الغرب بفضل التعاون مع الجماعة المسلحة المسماة الثورة والعدالة (انظر S/2015/936، الفقرات ١٤٠-١٤٢)، بطرق منها التشارك في تسيير الدوريات وإقامة نقاط التفتيش، على نحو ما لوحظ، على سبيل المثال، في بوغول[٩٣]. وأفادت التقارير أيضا بإنشاء قاعدة مشتركة في بوجومو (مقاطعة أوهام)[٩٤]. وجماعة الثورة والعدالة، الموجودة في المنطقة منذ عام ٢٠١٣، تظهر الآن بوصفها الشريك الأصغر للحركة الوطنية. وتشهد جماعة الثورة والعدالة، الأضعف عسكريا، أزمة على مستوى القيادة، إذ يتحدى رئيس أركانها، ريمون بيلانغا، علنا سلطة رئيسها، أرميل سايو. وقد شغل هذا الأخير منصب وزير الشباب والرياضة من ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ حتى نهاية المرحلة الانتقالية.

٩٢ - وأدى توسع الحركة الوطنية ودعمها أنشطة التنقل الرعوي إلى إثارة شواغل لدى المجتمعات المحلية، كما تسبّب ذلك، في بعض الأحيان، في اندلاع حوادث مع جماعات الدفاع الذاتي وميليشيا أنتي بالاكا. وعلى وجه الخصوص، اندلع في ١١ حزيران/يونيه في نغاوندايبه، بالقرب من الحدود مع الكاميرون وتشاد، قتالٌ بين رعاة فولانيين ترافقهم عناصر من الحركة الوطنية/جماعة الثورة والعدالة وبين ميليشيا أنتي - بالاكا[٩٥]. وأفادت التقارير بأن القتال أسفر عن سقوط ١٥ قتيلا من عناصر الحركة الوطنية/جماعة الثورة والعدالة ومن الفولانيين، الذين فقدوا أيضا حوالي ١٠٠ رأس من الماشية و ١٤ قطعة سلاح. وقد تعرض معظم سكان نغاوندايبه للتهجير وعبر الكثيرون منهم الحدود الكاميرونية والتشادية. وفي ١٥ حزيران/يونيه، وانتقاما من الهجوم الذي وقع في ١١ حزيران/يونيه، زُعِم أن عناصر من الحركة الوطنية/جماعة الثورة والعدالة أحرقوا منازل ونهبوا ممتلكات في نغاوندايبه.

## دال - إعادة تشكيل حدود النفوذ الإقليمي بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق في نانا غريبيزي وأوهام

٩٣ - كما جرى في مقاطعتي مبومو وكوتو السفلى (انظر الفرع ثالثا - ألف أعلاه)، قام الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بتوسيع نطاق عملياته ليغطي مقاطعة

(٩٣) تقرير سري، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٩٤) تقرير سري، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٩٥) تقارير سرية، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

نانا – غريبيزي (مبريس، وكاغا – باندورو، ووانداغو) والجزء الشمالي الشرقي من مقاطعة أوهام (وانداغو، وكابو، وسيدو) وقد برّرت قيادته مرة أخرى وجودها بضرورة حماية الفولانيين في المنطقة حيث لا وجود لقوات الأمن الوطنية.

٩٤ - وأدى توسُّع الاتحاد من أجل السلام إلى نشوء توترات مع فصيلا ائتلاف سيليكا السابق المتمثلين في الحركة الوطنية والجبهة الشعبية. وتعتبر هاتان الجماعتان أن نانا غريبيزي والجزء الشمالي الشرقي من مقاطعة أوهام يقعان في نطاق نفوذهما (انظر S/2015/936، الفقرات ١٤٦-١٥٧). وعلى الرغم من التوترات السابقة بين الحركة الوطنية والجبهة الشعبية، فقد كوّنت الجماعتان جبهة مشتركة من أجل احتواء تنامي نفوذ الاتحاد من أجل السلام.

٩٥ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، وبالقرب من وانداغو (٤٦ كيلومترا شمال غرب كاغا باندورو)، وقعت اشتباكات بين عناصر من الجبهة الشعبية/الحركة الوطنية وعناصر من الاتحاد من أجل السلام خلّفت ما بين ١٠ و ١٥ من القتلى، ومن بينهم مدني واحد. وفي اليوم التالي، أُبلِغ أيضا عن اندلاع القتال بين الجماعات نفسها في باتانغافو (مقاطعة أوهام)[٩٦]. وفي رسائل موجهة إلى البعثة المتكاملة، تبادلت الحركة الوطنية والاتحاد من أجل السلام اللوم على الحادث واتهمت كل منهما الأخرى بسرقة الماشية وارتكاب مختلف الإساءات ضد السكان، ولا سيما الفولانيين (المرفق ٣١).

٩٦ - وبخلاف التوترات المتصلة بمراقبة الإيرادات، من المرجح أن تكون هذه الاشتباكات مرتبطة بمحاولة نور الدين آدم تأكيد سلطته في ائتلاف سيليكا السابق. ويسعى آدم، مع تحالف الجبهة الشعبية/الحركة الوطنية، إلى الحد من التوسع الجغرافي للاتحاد من أجل السلام، وربما يحاول إجبار الجماعة على الانضمام إلى حركة سيليكا بعد إعادة توحيدها. وعقب الحوادث التي وقعت في وانداغو وباتانغافو، امتدت التوترات إلى مناطق أخرى، بما في ذلك مبريس، حيث عزّز تحالف الجبهة الشعبية/الحركة الوطنية وجوده، وسام – وانجا وبريا الأبعد شرقاً، حيث أفيد عن إرسال عناصر من الجبهة الشعبية إلى هناك، وكذلك بامباري وكاغا – باندورو[٩٧].

## سابعا – المنطقة الغربية والحدود مع الكاميرون

٩٧ - يتركز انعدام الأمن في المنطقة الغربية المجاورة للكاميرون في شمال بوار، عاصمة مقاطعة نانا مامبيريه. وعادت إلى بوار معظم عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي

(٩٦) تقارير سرية، ٢١-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٩٧) تقريران سريان، ٢٤ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

جرى نشرها (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٠١) باستثناء وحدة صغيرة بقيت في نييم. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أدى تجدد الاشتباكات، وبشكل رئيسي بين ميليشيات أنتي – بالاكا والفولانيين المسلحين، إلى حدوث تشرُّد داخلي لأكثر من ١ ٠٠٠ شخص في مناطق كوي، وبوكارانغا، وبوار[٩٨]. وفي حين أوقفت الجبهة الديمقراطية هجماتها على الطريق الرئيسية وأبدت استعدادها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنها لا تزال ترتكب تجاوزات بالقرب من الحدود الكاميرونية.

## ألف – تمرد الفولانيين المسلح في الشمال الغربي

٩٨ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنشأت عناصر مسلحة من الفولانيين جماعة مسلحة جديدة أُطلق عليها اسم ''3R'' في شمال بوار (نانا – مامبيريه) في مقاطعة كوي الفرعية (مقاطعة أوهام – بنديه). وقد اشتُقّ الاسم المختصر ''3R'' من المسمّى الأصلي الذي يعبّر عن مقاصد الجماعة المتمثلة في ''العودة واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل'' بالنسبة إلى أهالي طائفتي الفولانيين والمسلمين الذين فروا من المنطقة إلى الكاميرون. وثمة اقتتال جارٍ بين الجماعة وميليشيا تابعة لحركة أنتي بالاكا من بوار تقودها عشيرة نداليه (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠٥ و ٢٠٦) وغيرها من جماعات أنتي بالاكا المحلية من أوهام – بنديه غير المنضوية تحت هذا اللواء.

٩٩ – وتتألف قيادة جماعة 3R من عناصر سابقة في الجماعة المسلحة التشادية المسماة الجبهة الشعبية للإصلاح التي كان يتزعمها محمد عبد القادر، المعروف أيضا باسم ''بابا لاديه''، والذي سلّمته السلطات الانتقالية إلى تشاد في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥[٩٩]. غير أن عدم الوضوح يكتنف الروابط العملياتية القائمة بين جماعة 3R والاتحاد من أجل السلام بقيادة علي داراسا، الذي كان رئيس أركان الجبهة الشعبية للإصلاح قبل أن ينضم إلى ائتلاف سيليكا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٠٠ – وتشكل المزاعم المتصلة بقيام ميليشيات أنتي – بالاكا بسرقة الماشية واحتجاز الرهائن دافعا لمقاتلي جماعة 3R للقيام بهجمات انتقامية عنيفة بصورة منتظمة. وأجرى الفريق مقابلة مع أربعة عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا في بوار أوضحوا أن أفرادا من قوات

(٩٨) تقرير سري، ٣ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٩٩) بمن في ذلك اللواء صدِّيقي عباس، والعقيد عثمان محمد (رئيس الأركان)، والعقيد أحمد علي. وهذا الأخير أشار إليه محمد عبد القادر حينما قابلته سلطات العدالة الانتقالية في بانغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. المحضر الحرفي مودع بمحفوظات الأمم المتحدة.

جماعة 3R قاموا في ١ حزيران/يونيه بمهاجمة قريتهم غبالامو، إذ ظنوا أنهم اختطفوا زوجة أحدهم[١٠٠]. وأسفر الهجوم على غبالامو عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة ثلاثة آخرين بجروح وإحراق عدة منازل.

١٠١ - وتشهد مصادر من ميليشيات أنتي بالاكا التي قاتلت إلى جانب جماعة 3R، فضلا عن مصادر البعثة المتكاملة، على حيازة الجماعة عدة بنادق هجومية إسرائيلية الصنع من طراز الجليل (للمزيد من المعلومات عن تحقيقات الفريق بخصوص هذه البنادق، انظر المرفق ٣٢)[١٠١].

## باء - عودة الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة عبد الله مسكين للظهور على الساحة في زوكومبو

١٠٢ - في ٢٠ أيار/مايو، وصل حوالي ٣٥ مقاتلا من الجبهة الديمقراطية إلى قرية زوكومبو (مقاطعة نانا - مامبيريه)[١٠٢] الواقعة على طريق الإمداد الرئيسية بالقرب من الحدود الكاميرونية، وأقاموا في مدرستها الابتدائية (المرفق ٣٣). وأبلغ المقاتلون الفريق أنهم على استعداد للمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلا أنهم لم يتلقوا حتى الآن أي شيء من الحكومة، باستثناء ٠٠٠ ١٥٠ من فرنكات الجماعة الأفريقية، قدمها وفد من وزارة الداخلية جاء لرؤيتهم في ٢٨ أيار/مايو[١٠٣]. وطالب المقاتلون أيضا بتمليكهم أراض ضمن حزمة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٠٣ - وأبلغ المقاتلون الفريق أيضا بأن جزءا من الجماعة، بقيادة ليونار كورماجي، تحرّك نحو كابو (مقاطعة أوهام)، وأن جزءا آخر منها موجود في آبا، إلى الجنوب من زوكومبو. وتُظهر وثائق عثرت عليها البعثة المتكاملة في زوكومبو في حزيران/يونيه ٢٠١٥ أن عدد مقاتلي الجبهة الديمقراطية لا يتجاوز ١٠٠ مقاتل (انظر المرجع نفسه، المرفق ٥-١)

١٠٤ - وصحيح أن مقاتلي الجبهة الديمقراطية من منطقة زوكومبو أوقفوا هجماتهم على طريق الإمداد الرئيسية منذ بداية الفترة الانتخابية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥،

(١٠٠) لقاء مع الخاطفين المزعومين من ميليشيات أنتي بالاكا من غبالامو، بوار، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(١٠١) لقاء مع موظفين في البعثة المتكاملة في بوار، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(١٠٢) في حزيران/يونيه ٢٠١٥، دمرت قوات البعثة المتكاملة المعسكر الرئيسي للجبهة الديمقراطية بالقرب من زوكومبو، مما أدى إلى تفرّق مقاتلي الجبهة.

(١٠٣) لقاء مع إينوك إينوك جوانتان (رئيس الأركان) وغوستاف غانغي (المتحدث الرسمي) وإدوار بوسيان (رئيس الأركان السابق)، زوكومبو، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (انظر المرفق ٣٤).

ربما استباقا للدخول في مفاوضات مع الحكومة الجديدة التي ستُنتخب، إلا أنهم واصلوا نهب الماشية وابتزاز الأموال وغيرها من المنقولات الثمينة من القرويين والمسافرين على طول الطرق الفرعية المؤدية إلى الشمال من طريق الإمداد الرئيسية نحو نييم وبيسون (مقاطعة نانا – مامبيريه).

١٠٥ – وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، أفرجت الجماعة عن ٣ من الرهائن الكاميرونيين الـ ١٥ المحتجزين منذ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥ ليذهبوا إلى مركز الرعاية الطبية في بابوا، وقد توفي اثنان منهم[١٠٤]. وكان شخص آخر من بين الرهائن قد توفي في الأسر في وقت سابق، كما نُقلت ١١ رهينة إلى زوكومبو في ٩ تموز/يوليه حيث كانوا لا يزالون، وقت تقديم هذا التقرير، محتجزين لدى الجبهة الديمقراطية فيما كانت المفاوضات جارية للإفراج عنهم[١٠٥]. وكان نائب رئيس الجبهة، فرديناند مبوكوتو – ماجي، قد سافر في وقت سابق من برازافيل إلى ياوندي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ للتفاوض على الفدية مع السلطات الكاميرونية، ولكنه احتُجز هناك[١٠٦].

## جيم – الرفع الجزئي لتعليق العضوية في عملية كمبرلي

١٠٦ – في ٢ حزيران/يونيه، أصدرت دائرة التعدين في أفريقيا الوسطى ترخيصا بتصدير الماس الخام من مقاطعة بيربيراتي الفرعية. وكان هذا إيذانا ببدء البلد تصدير الماس لأول مرة منذ تعليق عضويته في عملية كيمبرلي في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وقد أُعلن عن امتثال بيربيراتي في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦ بعد أن قام فريق رصد دولي تابع لعملية كيمبرلي بالتصديق على تقييم أجرته لجنة وطنية للمتابعة بناء على المعايير المنصوص عليها في الإطار التنفيذي المرفق بقرار الرفع الجزئي الصادر عن عملية كيمبرلي في حزيران/يونيه ٢٠١٥[١٠٧].

---

(١٠٤) تقارير سرية، ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦. وردت في المرفق ٥-١ من الوثيقة S/2015/936 أدلة على مسؤولية الجبهة الديمقراطية عن عملية احتجاز الرهائن التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٥. وقام أحد الجنود الذين استسلموا، وهو باتريك بيسي، بمساعدة شخصين من الرهائن الكاميرونيين على الفرار، وكان اسمه مدرجا على القائمة التي عثرت عليها البعثة المتكاملة في معسكر زوكومبو في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

(١٠٥) تحتجز الجماعة أيضا العمدة وحاكم مقاطعة بابوا الفرعية (مقاطعة نانا – مامبيريه) ورجل دين من آبا منذ تموز/يوليه ٢٠١٥. لقاء مع السلطات المحلية في بوار، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(١٠٦) لقاء مع جهاز المخابرات الكاميرونية، ياوندي، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(١٠٧) عملية كيمبرلي، ”قرار إداري بشأن استئناف تصدير الماس الخام من جمهورية أفريقيا الوسطى“، متاح على الرابط التالي: www.kimberleyprocess.com/en/2015-administrative-decision-car.

١٠٧ - وبعد بيربيراتي، اقترحت لجنة متابعة عملية كيمبرلي اعتبار المقاطعات الفرعية نولا وغادزي وكارنو ممتثلة للمعايير[١٠٨]. وبالتوازي مع تلك العملية، وقعت شركة SODIAM المتخصصة في شراء الماس ووزارة المناجم، في ١٠ آذار/مارس، مذكرة تفاهم شملت، في جملة أمور، جدولا زمنيا يتضمن أيضا المقاطعات الفرعية بوار وبودا ومبيكي (غرب جمهورية أفريقيا الوسطى) للنظر فيها قبل ٣٠ حزيران/يونيه. وحضر رئيس عملية كيمبرلي التوقيع على المذكرة كشاهد.

١٠٨ - ويرى الفريق أن هناك خطرا من أن تتولّد عن هذه العملية الموازية توقعات خاطئة في المناطق المعنية، وأنها لا تتماشى مع الإطار التنفيذي لعملية كيمبرلي، الذي يضع مسؤولية اقتراح المقاطعات الفرعية على عاتق لجنة متابعة عملية كيمبرلي. وللتذكير، ووفقا للإطار التنفيذي، تقيِّم لجنة المتابعة الامتثال إزاء ثلاثة معايير: سيطرة الحكومة؛ وعدم وجود نشاط ممنهج لجماعة مسلحة يؤثر على الإنتاج والتجارة؛ وحرية حركة البضائع والأشخاص (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢١٨).

١٠٩ - وفي ذلك الصدد، كان الفريق قد لاحظ (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٢٢١-٢٢٨) عدم وجود أدلة على أن هناك مشاركة ممنهجة للجماعات المسلحة في تجارة الماس في المقاطعات الفرعية المقترحة في ذلك الوقت، وإن كان هذا لا يشمل مقاطعة غادزي الفرعية (مقاطعة مامبيريه - كاديي). بيد أن الفريق لاحظ، فيما يخص غادزي، أن ميليشيات أنتي - بالاكا متورطة في إنتاج الماس والتجارة به في ساسيليه (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٢٢). وفي ٣٠ نيسان/أبريل، لاحظت لجنة المتابعة المحلية أن هذا الوجود قد انتهى، مشيرةً إلى أن الأمن مستتبّ هناك بنسبة ٨٥ في المائة، ولكن دون تقديم مزيد من المعلومات[١٠٩].

١١٠ - بيد أن حرية التنقل لا تزال تعاني من القيود. وأفادت البعثة المتكاملة بوقوع عدد من الاعتداءات استهدفت المسلمين المشردين داخليا واللاجئين العائدين إلى ديارهم (المرفق ٣٥). وفي كارنو، لم يرجع سوى عدد قليل من المشردين داخليا إلى ديارهم، خلافا لبيربيراتي التي عاد إليها جميع المشردين داخليا[١١٠]. ويؤكد تقرير صاغته لجنة المتابعة المحلية

(١٠٨) وفقا لما نشره موقع شبكي مخصّص لعملية كيمبرلي اطّلع عليه الفريق في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦. مودع بمحفوظات الأمم المتحدة.

(١٠٩) "Formulaire de justification et d'evaluation de la zone conformite de Carnot" (بيان تبرير وتقييم امتثال منطقة غادزي)، تقرير أعدته لجنة المتابعة المحلية، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٦. مودع بمحفوظات الأمم المتحدة.

(١١٠) مقابلة هاتفية مع ممثل من مخيم المشردين داخليا في كارنو، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

لتبرير السماح بالدخول مجددا إلى كارنو إثر زيارة قامت بها إلى هناك في ٢٤ نيسان/أبريل خروج بعض المسلمين من مخيم المشردين داخليا[١١١].

١١١ - ولم يُشَر إلى وقوع إصابات في أي من الحوادث التي أبلغت عنها البعثة المتكاملة في عام ٢٠١٦. ولا ينطوي أي من الحوادث على دلالات على أن الاعتداءات استهدفت مشغلي مناجم الماس، كما كان الحال في ما لا يقل عن خمسة من الحوادث المبلغ عنها في عام ٢٠١٥ (انظر المرجع نفسه، المرفق ٥-١٥).

## ثامنا - معلومات مستكملة عن الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات

١١٢ - ترد في المرفق ٣٦ معلومات مستكملة عن الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات (بما في ذلك دفع المرتبات إلى بيكاتوم).

## تاسعا - التوصيات

١١٣ - يوصي الفريق لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بالقيام بما يلي:

(أ) تشجيع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على تنسيق مبادراته السياسية فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى مع مبادرات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

(ب) تشجيع بلدان المنطقة على التعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تقديم طلبات الإعفاء إلى اللجنة لتسمح لهذه البلدان بأن تعيد إلى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى معداتها العسكرية التي بحوزتها؛

(ج) تشجيع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بالتعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، على إنشاء وجود عسكري وإجراء عمليات تفتيش في أم دفوق وبيما وغيرهما من المواقع التي حددتها البعثة المتكاملة كنقاط استراتيجية تُستخدم لتهريب الأسلحة عبر الحدود؛

(د) تشجيع التنسيق الوطني لإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج؛ والمصالحة الوطنية، بالتعاون مع البعثة المتكاملة وبعثة

(١١١) "Formulaire de justification et d'evaluation de la zone conformite de Carnot" (بيان تبرير وتقييم امتثال منطقة غادزي)، تقرير أعدته لجنة المتابعة المحلية، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦. محفوظ لدى الأمم المتحدة.

التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، لضمان أن يتمتع جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من جميع المقاطعات بفرص متكافئة في الاستفادة من عملية التسجيل وعملية التحقق المبسطة.

(هـ) تشجيع لجنة المتابعة وفريق الرصد المنبثقين عن عملية كيمبرلي على الاتفاق على وضع مؤشرات ومعايير مرجعية فيما يتعلق بحرية تنقل الأفراد في المقاطعات الفرعية المقترح السماح لها بالعودة إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ؛

(و) تشجيع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء تحقيق شامل في الجرائم التي ارتكبها المدير السابق للمكتب المركزي لقمع اللصوصية، السيد بيكوا – كيتيه، وموظفون آخرون في المكتب؛

(ز) تشجيع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التحقيق مع جميع الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأفراد حفظ السلام وملاحقتهم ومحاكمتهم؛

(ح) تشجيع البعثة المتكاملة على أن تضع، بالتعاون مع شركاء آخرين، آلية للتصرف مع عناصر جيش الرب للمقاومة الذين سلموا أنفسهم أو فرّوا أو أُسِروا.

# مرفقات تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٦٢ (٢٠١٦)

## Contents


| | Page |
|---|---|
| Annex 1: Map of regions in Central African Republic | 42 |
| Annex 2: Bangui districts and neighbourhoods | 43 |
| Annex 3: MPC communiqué dated 20 May 2016 | 44 |
| Annex 4: MPC Communiqué of 17 April 2016 | 46 |
| Annex 5: UPC Letter dated 18 April 2016 | 49 |
| Annex 6: Draft calendar of meetings between President Touadéra and armed groups | 50 |
| Annex 7: Communiqué of the Presidency issued on 18 May 2016 | 51 |
| Annex 8: Appointed personalities in government; and in the President and Prime Minister's cabinets | 52 |
| Annex 9: UPC's letter to the President dated 3 April 2016 | 57 |
| Annex 10: Excerpts of the Press release of the 6th Ordinary Summit of ICGLR Heads of States and Governments | 59 |
| Annex 11: Pictures of birth and death certificates of a victim abused and killed by the OCRB | 60 |
| Annex 12: Decree of the nomination of the new Head of OCRB | 64 |
| Annex 13: Ali Darassa's command responsibility over 2015 attacks between Bambari and Mbrès | 65 |
| Annex 14: Reported incidents against humanitarian personnel | 67 |
| Annex 15: Ali Darassa's order to the State tax collection office for agricultural products (ORCCPA) | 68 |
| Annex 16: The newly discovered goldmine under control of UPC armed elements in Labekeze | 69 |
| Annex 17: Security incidents at mining sites in the east of the CAR | 71 |
| Annex 18: UPC establishing checkpoints, levying taxes and occupying government buildings in Mbomou prefecture | 73 |
| Annex 19: UPC combatants wearing FARDC uniforms in Bema and Ndassima | 75 |
| Annex 20: Young UPC armed fighters in Ouango | 77 |
| Annex 21: LRA incidents in CAR from January 2015 to June 2016 | 78 |
| Annex 22: LRA area of operations by alleged incidents in Eastern CAR from January-May 2016 | 79 |
| Annex 23: Local self-defence group in Agoumar with the Mayor of Rafai, Mr. André Selim | 80 |

Annex 24: Treatment of surrendered and captured LRA . . . . . 81
Annex 25: Weapons handed over in Vakaga . . . . . 82
Annex 26: 29 May 2016 explosion of an unexploded ordnance . . . . . 83
Annex 27: MPC press communiqué of 24 May 2016 . . . . . 84
Annex 28: Compensation agreement following the killing of three MPC elements by FPRC elements in Sangba . . . . . 85
Annex 29: Agreement between FIT Protection (Davy Gaba), FPRC (General Kanton), and the MPC (General Moussa) . . . . . 88
Annex 30: FIT Protection authorization issued by the Minister of Defence to carry weapons . . 89
Annex 31: MPC and UPC letters . . . . . 90
Annex 32: Galil rifles seized in the CAR . . . . . 93
Annex 33: FDPC combatants occupying Zoukombo primary school . . . . . 94
Annex 34: Meeting with FDPC leadership in Zoukombo . . . . . 95
Annex 35: Incidents during the first half of 2016 targeting Muslims . . . . . 96
Annex 36: Update on sanctioned individuals and entities . . . . . 97

**Annex 1**: Map of regions in Central African Republic (showing prefectures) defined by the Panel for the purpose of organising its reports, based on open street map (https://www.openstreetmap.org).

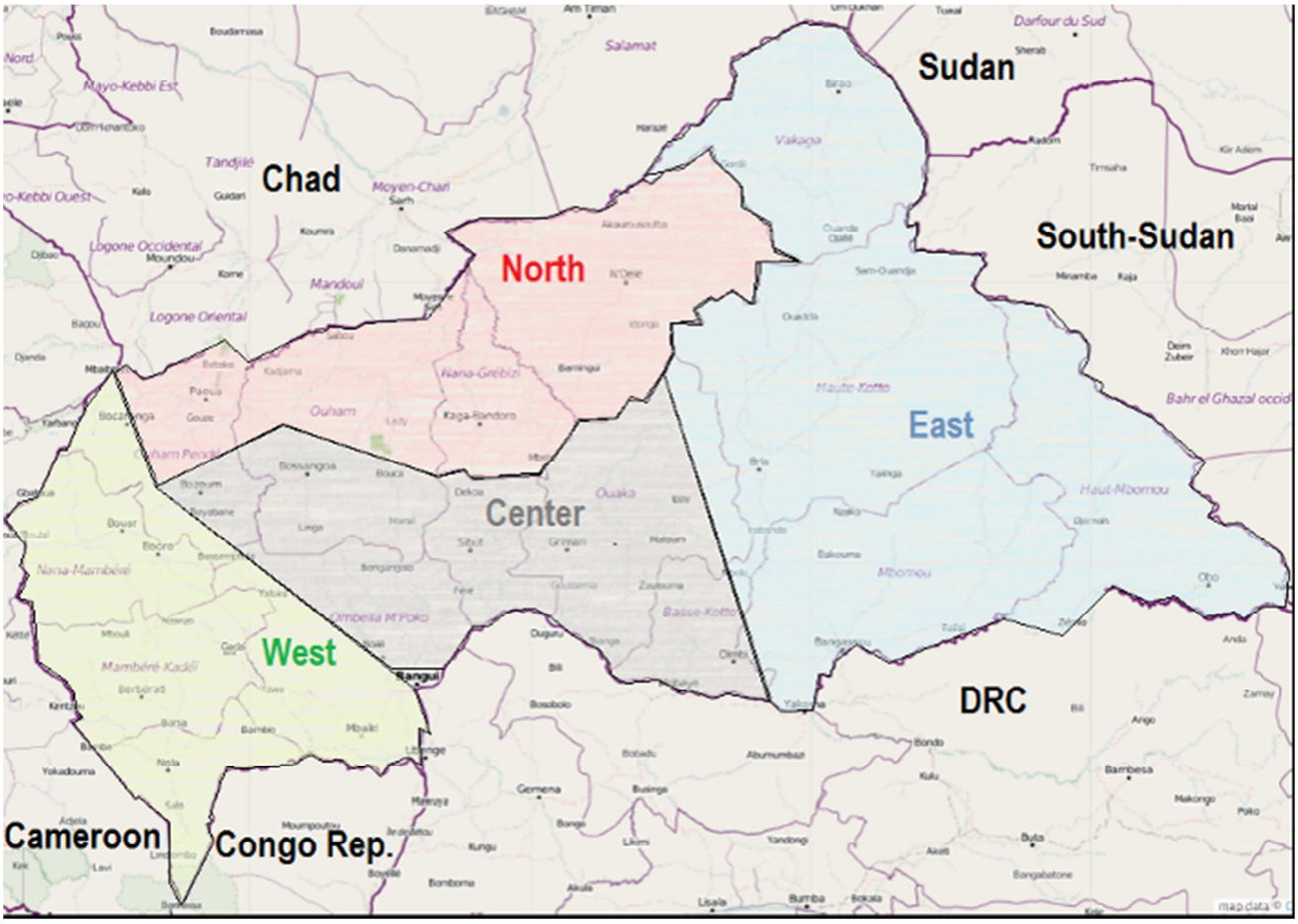

**Annex 2**: Bangui districts and neighbourhoods

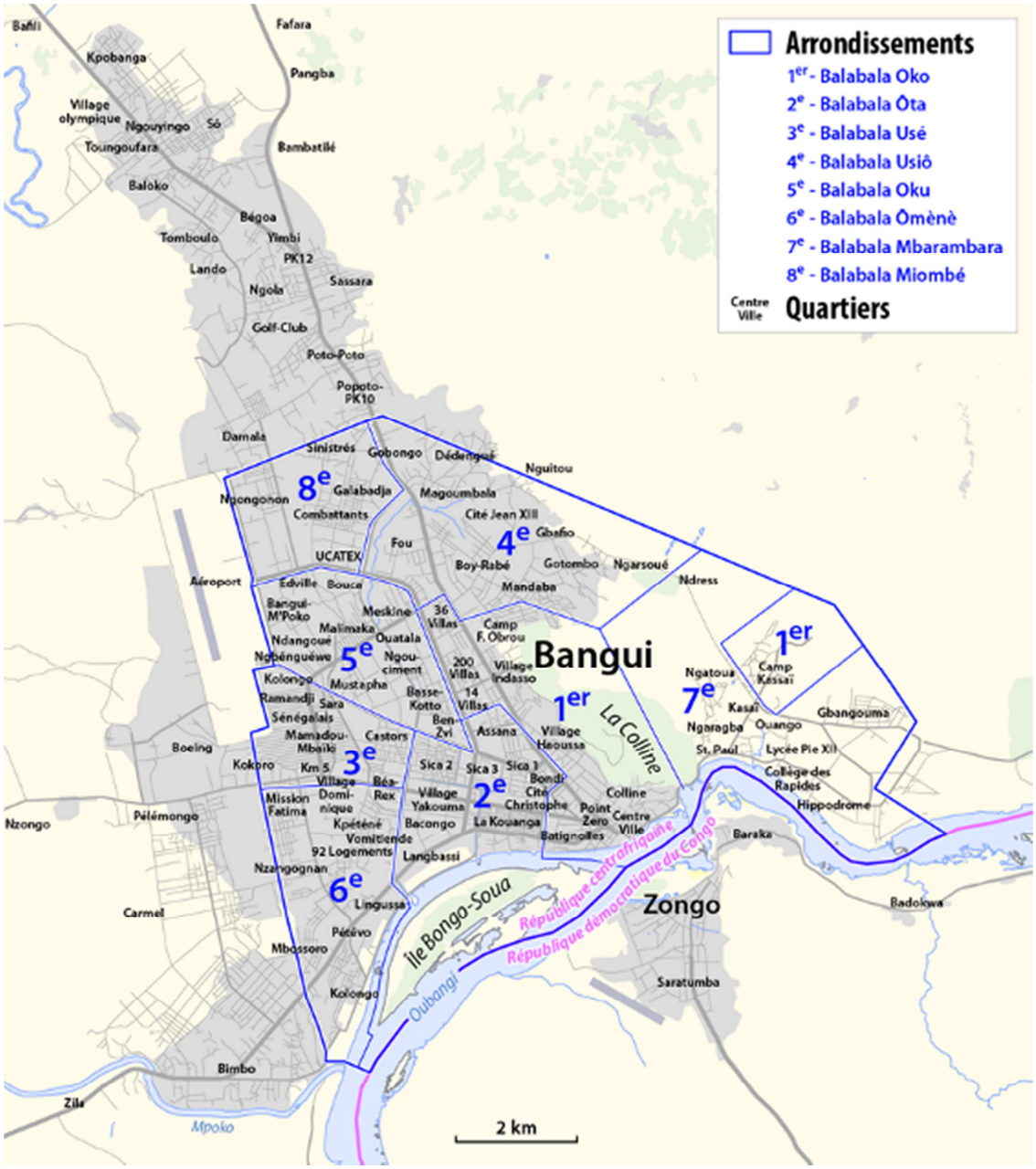

**Annex 3**: MPC communiqué dated 20 May 2016 on the end of President Touadéra's consultations with armed groups. Document obtained by the Panel from a confidential source on 23 May 2016

MOUVEMENT PATROTIQUE POUR
LE CENTRAFRIQUE (MPC)
*******
PRESIDENCE
*******
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
*******
SECRETARIAT GENERAL
*******
N° 047 /MPC/ PR/ BE/ SG / 2016

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
*******
Unité – Dignité – Travail
*******

## *COMMUNIQUE DE PRESSE RELATIF AUX ROUNDS DE CONCERTATIONS AVEC LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE ET CHEF DE L'ETAT CENTRAFRICAIN, SON EXCELLENCE M. FAUSTIN ARCHANGE TOUADERA*

Après la publication du communiqué de presse relatif au Premier Round de Concertation avec le Président de la République, Chef de l'Etat, Son Excellence Faustin Archange TOUADERA[1], ***nous nous sommes rendus enfin de compte que ce dernier est resté recroqueviller sur sa position d'exclusion.*** A la fin dudit communiqué, il a précisé en guise de conclusion ce qui suit : « *elle indique, enfin, la disponibilité de Son Excellence Monsieur le Président de la République, Chef de l'Etat a examiné au terme du DDRR, les autres questions objets de préoccupations de quelques groupes armés* ».

En effet, *ce dernier demeure obnubilé par une rancœur et une inflexibilité notoire quant à l'application de sa politique d'exclusion mise en route depuis la formation du gouvernement de Simplice- Aurélien SARANDJI.* Et, comme mars en carême, *il a confirmé et certifié sa politique d'exclusion le 18 mai 2016 par la désignation des cadres de son Cabinet, des Ministres- Conseillers et des Conseillers près la Présidence de la République*[2]. L'ensemble corrélé de ses décisions à tête de l'Etat démontre à suffisance qu'il entend continuer à faire la cité pour nous et sans nous « les autres[3] ». Pour ce faire, nous restons intimement convaincus que ***par son positionnement politique, tout indique qu'il est entrain de remettre en cause tout le travail que nous avons accomplis depuis un long moment avec la Minusca et la Sangaris.***

[1] http://takaparler.over-blog.com/2016/05/communique-de-la-presidence-relatif-a-la-concertation-de-touadera-avec-les-groupes-armes.html
[2] Cf. **Décret N° 16.247** portant nomination des personnalités à la Présidence de la République.
[3] Ce terme se réfère à la minorité musulmane centrafricaine dans son ensemble.

Page **1** sur **3**

***Par ailleurs, nous, pour notre part, exigeons que soit « stoppée la stigmatisation et le mépris » dont nous en sommes victimes depuis des décennies car nous ne sommes pas des « sous-citoyens » ou « des problèmes sociaux » comme certains l'entendent en nous mettant en marge de la gestion de la cité.*** *En effet, nous sommes des « sujets de droit » comme tout autre c'est à dire des citoyens à part entière. Et, nous ne demandons que le respect du « **contrat social**» qui passe par la pleine jouissance des attributs de la citoyenneté et par l'inclusion dans toutes les sphères politiques, économiques, sociales et culturelles.*

***De ce fait, on ne doit pas penser que notre mise à l'écart de la gestion publique contribuera à la mise sur scelle de la nouvelle nation centrafricaine. Nous ne saurons tolérer cette marginalisation bis-repetita car nous ne sommes pas près à rester en marge et contempler les autres « faire la cité » à notre place. La paix que tout le monde appelle de tous ses vœux, doit être construite avec nous et non en nous excluant de ladite dynamique. En revanche, nous gagnerions en privilégiant une « sortie de crise négociée » qui mettra ensemble et sur le même pied d'égalité les chrétiens, musulmans et animistes.***

*Par conséquent, il semble logique que la communauté internationale s'implique d'avantage pour nous (les politico-militaires et le gouvernement) inciter à parvenir au préalable à un « Accord Politique Global Inclusif » pouvant répondre efficacement et durablement aux racines des maux de la société centrafricaine (le mépris de l'autre, l'oppression, la marginalisation et l'exclusion) avant d'engager la conceptualisation du DDRR. Tant que les racines de ces maux ne sont pas extirpées, toute tentative de façade tentant à embaumer « **le mal-centrafricain**» ne sera que vaine entreprise.* ***Il est donc plus que jamais nécessaire de régler le problème de fond de la crise centrafricaine avant d'engager tout processus de DDRR (aussi nécessaire soit-il).***

Ainsi, nous demandons à la communauté internationale qui est au chevet de notre pays de *s'impliquer d'avantage afin de réduire ce gap et d'éviter au pays d'atermoiements inutiles.*

Fait à Kaga Bandoro, le 20 mai 2016
**Le Président Exécutif du MPC**

**M. Elbachar IDRISS AHMED**
**Economiste Consultant**
**Tel: (+236) 75559292/ 77668471**
**Email: aalwadabi@gmail.com**
**idrissahmed@hotmail.com**

**Annex 4**: MPC Communiqué of 17 April 2016 following the meeting between the group's representatives and President Touadéra. Document obtained by the Panel from a confidential source on 23 April 2016

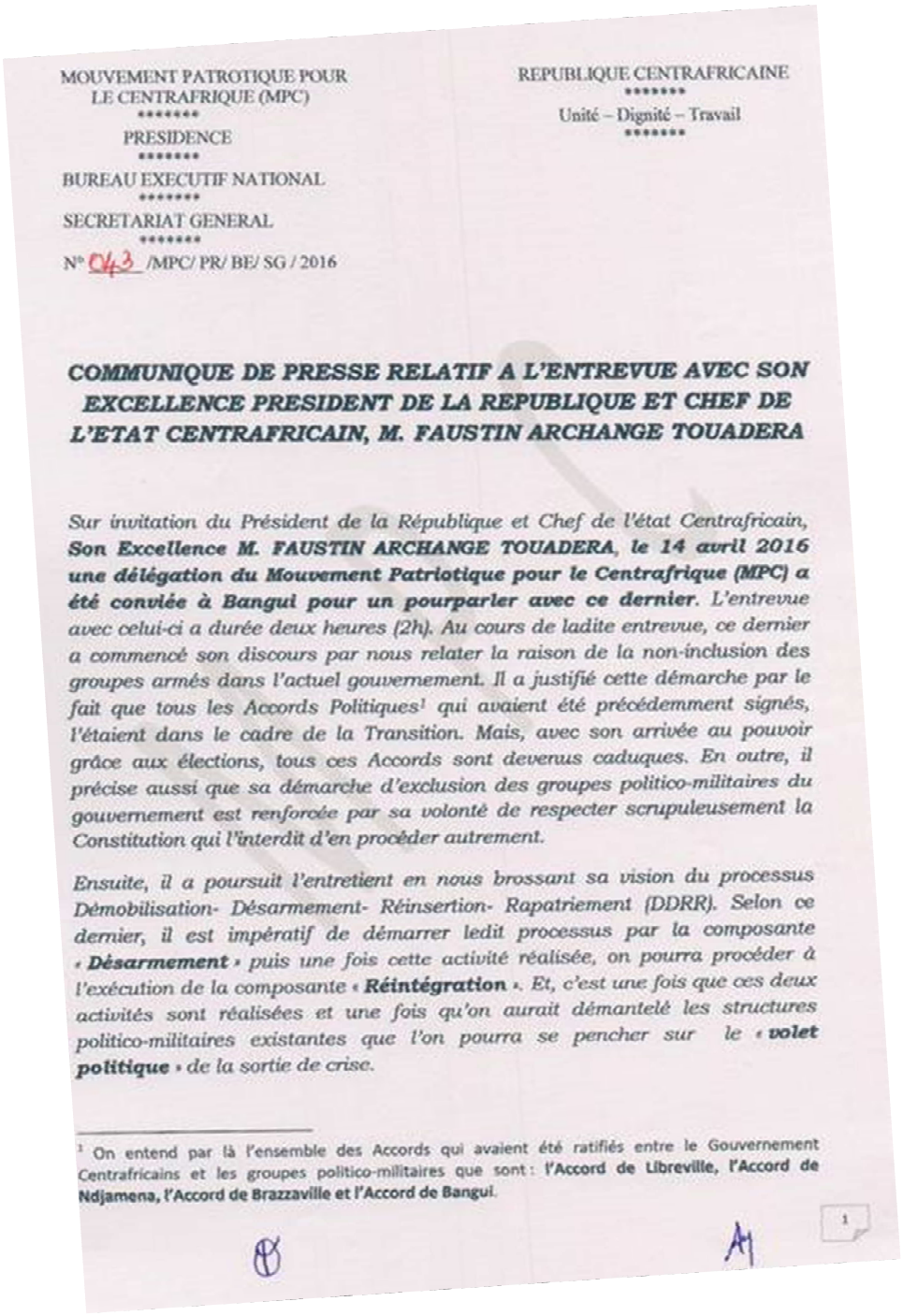

MOUVEMENT PATRIOTIQUE POUR LE CENTRAFRIQUE (MPC)
*******
PRESIDENCE
*******
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
*******
SECRETARIAT GENERAL
*******
N° 043 /MPC/ PR/ BE/ SG / 2016

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
*******
Unité – Dignité – Travail
*******

**COMMUNIQUE DE PRESSE RELATIF A L'ENTREVUE AVEC SON EXCELLENCE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE ET CHEF DE L'ETAT CENTRAFRICAIN, M. FAUSTIN ARCHANGE TOUADERA**

*Sur invitation du Président de la République et Chef de l'état Centrafricain,* ***Son Excellence M. FAUSTIN ARCHANGE TOUADERA, le 14 avril 2016 une délégation du Mouvement Patriotique pour le Centrafrique (MPC) a été conviée à Bangui pour un pourparler avec ce dernier.*** *L'entrevue avec celui-ci a durée deux heures (2h). Au cours de ladite entrevue, ce dernier a commencé son discours par nous relater la raison de la non-inclusion des groupes armés dans l'actuel gouvernement. Il a justifié cette démarche par le fait que tous les Accords Politiques[1] qui avaient été précédemment signés, l'étaient dans le cadre de la Transition. Mais, avec son arrivée au pouvoir grâce aux élections, tous ces Accords sont devenus caduques. En outre, il précise aussi que sa démarche d'exclusion des groupes politico-militaires du gouvernement est renforcée par sa volonté de respecter scrupuleusement la Constitution qui l'interdit d'en procéder autrement.*

*Ensuite, il a poursuit l'entretient en nous brossant sa vision du processus Démobilisation- Désarmement- Réinsertion- Rapatriement (DDRR). Selon ce dernier, il est impératif de démarrer ledit processus par la composante «* ***Désarmement*** *» puis une fois cette activité réalisée, on pourra procéder à l'exécution de la composante «* ***Réintégration*** *». Et, c'est une fois que ces deux activités sont réalisées et une fois qu'on aurait démantelé les structures politico-militaires existantes que l'on pourra se pencher sur le «* ***volet politique*** *» de la sortie de crise.*

[1] On entend par là l'ensemble des Accords qui avaient été ratifiés entre le Gouvernement Centrafricains et les groupes politico-militaires que sont: **l'Accord de Libreville, l'Accord de Ndjamena, l'Accord de Brazzaville et l'Accord de Bangui**.

1

*A la fin de son discours, nous lui avions fait remarqué qu'il nous semble très hasardeux et préjudiciable de vouloir lancer le processus DDRR par la composante « désarmement » sans avoir au préalable mis en place un « **Cadre Stratégique et Républicain**[2]» permettant de définir et de conceptualiser la « **Reforme du Secteur de la Sécurité** » **(RSS).** Pour ce faire, **nous lui avions proposés de commencer prioritairement le DDRR par la mise en place dudit Cadre Stratégique et Républicain qui permettra de conceptualiser et de planifier la mise sur-pied des FDS avant toute chose.** Nous pensons intimement que c'est seul cet organe qui permettra de déterminer le dosage et la configuration (composition, répartition et effectif) des hommes en armes assurant l'équilibre des sensibilités régionales, ethniques et religieuses des Forces de Défense et de Sécurité (la Police, la Gendarmerie, l'Armée, la Douane, les Gardes Forestiers, les Gardes Pénitenciers, les Gardes Frontières.....). Une fois que cette activité est réalisée, les autres composantes du processus DDRR s'en suivront logiquement.*

*Au terme de la rencontre, nous n'avions pas manqué l'occasion de lui réitéré notre volonté de voir lancer le processus DDRR par la mise en place du cadre stratégique et républicain permettant de travailler pour la définition et la conceptualisation de la RSS. Nous lui avions aussi exprimé notre entière disponibilité pour des plus amples discussions autour desdites questions (de la participation à la gestion du pays et du DDRR).*

*Par ailleurs, il faut se souvenir que quand nous étions obligés de prendre des armes c'est qu'il y avait un sérieux problème de fond au sein de la société centrafricaine (le problème d'oppression et marginalisation de la minorité musulmane centrafricaine depuis les premières heures des indépendances) qui n'a pas été résolu par un cheminement pacifique. Des négociations s'étaient succédé sans que les résolutions y relatives ne s'étaient vues appliquées.*

*Ensuite, quand beaucoup de leaders centrafricains tergiversaient à propos de ces élections de sortie de crise censées ramener au pouvoir des Représentants légaux de l'Etat, nous, au niveau du MPC, avions unanimement et unilatéralement souscrit pour la tenue impérative de celles-ci[3]. Nous y avions adhérés c'est parce que nous croyons que nos revendications légitimes pourraient avoir de répondant avec la tenue de celles-ci. Mais, nous n'avions nullement pensés qu'en adhérant au principe dicté par la communauté*

---

[2] Ce cadre stratégique et républicain est un cadre politique global qui permettra de lancer le débat autour du RSS, de faciliter la représentativité de toutes les composantes de la société Centrafricaine aux FDS (la Police, la Gendarmerie, l'Armée, la Douane, les Gardes Forestiers, les Gardes Pénitenciers, les Gardes Frontières.....), l'opérationnalisation de celles-ci et de signer le début du retour de la paix en Centrafrique.

[3] Cf. Communiqué de Presse N°_19_ /MPC/ PR/ BE/ SG / 2015 qui se trouve en Annexe.

2

*internationale on pourrait au finish se voir refuser le droit de participer à l'exercice du pouvoir sous-prétexte de la défense de la Constitution.*

*D'ailleurs, nous ne sommes pas entrain d'implorer la charité ou la clémence pour accéder à un supposé « partage de gâteaux » mais, nous exprimons là notre droit le plus absolu de participer à la mise en place du nouveau « contrat social » et d'exercer des hautes fonctions de la république. Nous avons le même droit que n'importe quel citoyen de servir notre pays et l'on ne doit pas pour de quelconques raisons nous en denier le droit. Et, ce ne sont pas les capacités, les compétences et les qualités qui nous font défaut.*

*Afin d'éviter au pays des incompréhensions inutiles, nous demandons à la Communauté Internationale et à la Médiation Internationale de s'impliquer afin de nous aider à aplanir nos divergences d'approches et d'éviter au pays d'atermoiements inutiles.*

Fait à Kaga-Bandoro, le 17 avril 2016
**Le Président Exécutif du MPC**

MOUVEMENT PATRIOTIQUE POUR LE RENOUVEAU
LE PRESIDENT EXECUTIF

**M. Elbachar IDRISS AHMED**
**Economiste- Consultant**
**Tel: (+236) 75559292/ 77668471**
**Email:** aalwadabi@gmail.com/
idrissahmed@hotmail.com

**AMPLIATION**:

- Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation de la Centrafrique (MINUSCA),
- Communauté Economique des Etats de l'Afrique Centrale (CEEAC),
- Médiation Nationale et Internationale,
- Ambassade de France à Bangui,
- Ambassade des Etats- Unis d'Amériques à Bangui,
- Ambassade de Chine à Bangui,
- Représentation de l'Union Européenne (UE) à Bangui,
- Représentation de l'Union Africaine (UA) à Bangui,
- Présidence de la République,
- Primature,
- Presse Nationale et Internationale,
- Archives.

3

**Annex 5**: UPC Letter dated 18 April 2016 to the Special Representative of the Secretary General of the United Nations in the CAR. Document obtained by the Panel from a confidential source on 27 April 2016.

MOUVEMENT DE L'UNITE POUR LA PAIX EN CENTRAFRIQUE
COORDINATION *MILITAIRE*
SECRETARIAT GENERAL

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité Travail

N° 001 / UPC / DIRMIL Bambari le 18 04/2016

**A son Excellence Monsieur le Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies**

Excellence,

Dans le souci de restaurer une paix définitive en République Centrafricaine, nous, l'Unité pour la paix en Centrafrique, tout en considérant les accords signés (de Brazzaville le 23 juillet 2014, en passant par l'accord du DDRR signé lors de forum National de Bangui), ayant en vue la rencontre avec le chef de l'Etat Président de la République Centrafricaine son excellence Faustin Archange Touadera à Bangui le 14 avril 2016,

Avions pris acte de la discussion, nous tenons à informer le monde entier et la communauté internationale en particulier de notre volonté d'accompagner le processus de paix si fragile dans notre pays à condition que nous, toute les forces vives de la nation soient impliquées comme une représentation signifiante de notre communauté si minoritaire et marginalisée dans ce Gouvernement. Car ce gouvernement de Monsieur Simplice Mathieu Sarandji, nous le considérons comme un gouvernement de remerciement à leurs amis et non un gouvernement de réconciliation ni de cohésion sociale ni de bonne gouvernance.

Nous appelons le chef de l'Etat à être plus respectueux de la constitution à la quelle nous attachons une valeur considérable car en nommant Monsieur Sarandji qui fut son directeur de campagne alors qu'il n'a pas la majorité parlementaire ceci est une violation pure et simple de la constitution et nous considérons cela comme du népotisme.

Nous rappelons à son Excellence que tout ne se trouve pas sur le marché. Ainsi un économiste contemporain disait : « Tout ce qui est rare est cher, un cheval à bon prix est rare donc un cheval à bon prix est cher».

Alors nous prenons la communauté internationale et le monde entier en témoin. Si nos revendications remise au chef de l'Etat ne son pas respectées, ni prise en considération, alors nous ne participerons dans aucun processus et nous allons considérer des moyens qui sont nécessaires à défendre nos revendications et réclamer nos droits.

Dans ce cadre nous sollicitons votre bienveillante attention et nous apprécierons si vous acceptiez d'orienter nos revendications auprès du nouveau gouvernement.

**Le Chef d'Etat major de l'UPC :**

General de division Ali Darassa

Tél : 75 67 70 46 – 72 48 25 12
Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un faux.

**Annex 6**: Draft calendar of meetings between President Touadéra and armed groups.
Document obtained by the Panel from a confidential source on 18 April 2016 (one week prior to FPRC's actual meeting).

Projet de Programme de concertation du président de la République avec les Groupes armés et les notabilités locales

| GROUPES ARMES/NOTABILITES | REPRESENTANTS | LOCALISATION | DATE D'ARRIVEE | DATE DE RETOUR | MOYEN | CONTACTS | OBSERVATIONS |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Sultan de Birao | | Birao | 12/04/016 | 14/04/016 | Vol régulier MINUSCA | | |
| Sultan de Ndele | | Ndele | 12/04/016 | 14/04/016 | Vol régulier MINUSCA | | |
| | | | | | | | |
| UPC | Ali Darassa Et autre membre | Bambari | 14/04/016 | 14/04/016 | Vol spécial | | Soutenant Touadéra a signé l'Accord de DDRR de Forum de Bangui |
| MPC | Mahamat al-Khatim (dirigé) Bachar Abel Ndenguefa | Kaga Bandoro Bangui | 15/04/016 | 15/04/016 | Vol spécial Aucun | | Ancien membre actif de FPRC sortie le Forum de Bangui (il n signé l'Accord DDRR de Fb en tant que représentant de FPRC) : actuellement conseiller politique MPC |
| FPRC | Lambert Mouloine | Kaga Bandoro | 16/04/016 | 16/04/016 | Vol spécial | | Directeur de cabinet du Général dont les principaux responsables (Djotodia et Nourédine) sont absents du territoire national |
| | Abdoulaye Hissene | Bangui | - | - | Aucun | | Quoique n'ayant une responsabilité spécifique, il demeure une pièce importante pour la recherche de la paix |
| | Haroun Gaye | Bangui | | - | Aucun | | Quoique n'ayant une responsabilité spécifique, il demeure une pièce importante pour la recherche de la paix |
| FPRC | Herbert Gontran Djono Ahaba Joseph Zoundeko | Bangui Kaga Bandoro | 18/04/016 | 18/04/016 | Aucun Vol spécial | | Djono est le Président du RPRC et a signé l'Accord DDRR de FB1 ; Zoundeko et le leader militaire |

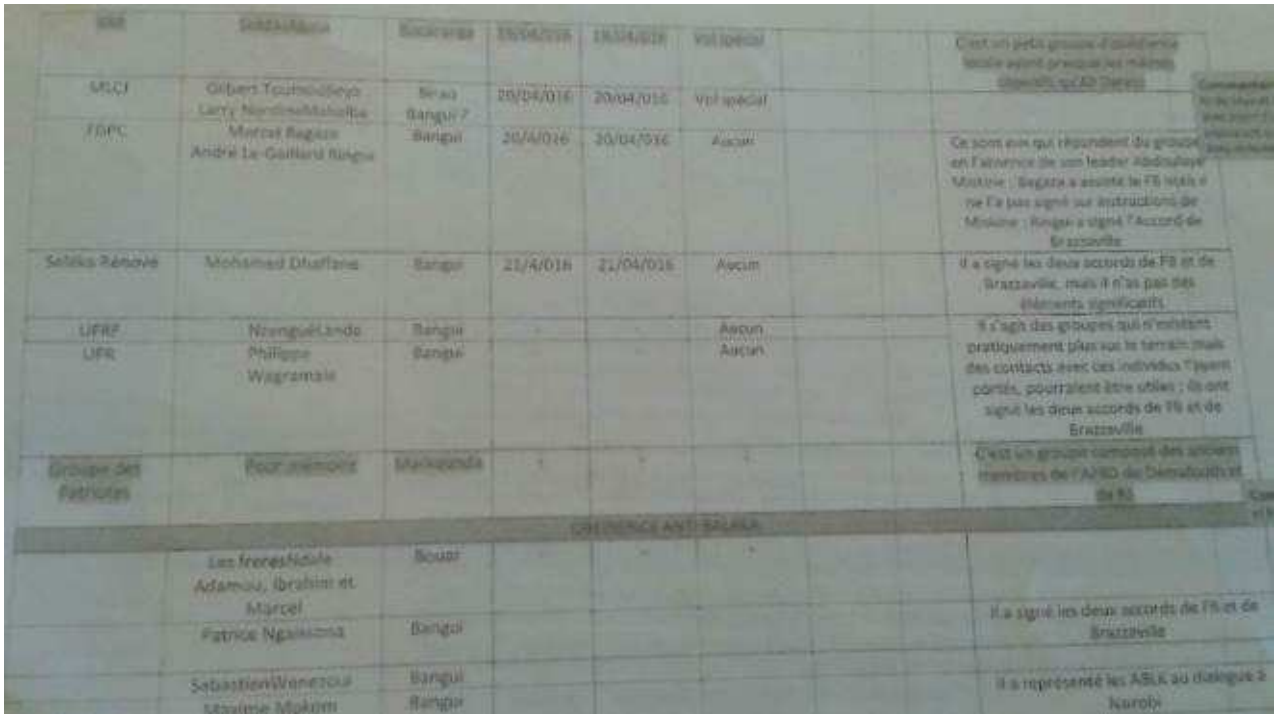

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| MLCJ | Gilbert Toumou Deya Larry Ngandoumbaille | Birao Bangui ? | 20/04/016 | 20/04/016 | Vol spécial | | |
| FDPC | Marcel Ragass André Le Gaillard Ringa | Bangui | 20/4/016 | 20/04/016 | Aucun | | Ce sont eux qui répondent du groupe en l'absence de son leader Abdoulaye Miskine ; Ragass a soutenu le FB mais il ne l'a pas signé sur instructions de Miskine ; Ringa a signé l'Accord de Brazzaville |
| Seleka Renove | Mohamed Dhaffane | Bangui | 21/4/016 | 21/04/016 | Aucun | | Il a signé les deux accords de FB et de Brazzaville, mais il n'as pas des éléments significatifs |
| UFRF | NzangueLando | Bangui | - | - | Aucun | | Il s'agit des groupes qui n'existent pratiquement plus sur le terrain mais des contacts avec les individus l'ayant portés, pourraient être utiles ; ils ont signé les deux accords de FB et de Brazzaville |
| UFR | Philippe Wagramale | Bangui | | | Aucun | | |
| Groupe des Patriotes | Pour mémoire | Markounda | - | - | - | | C'est un groupe composé des anciens membres de l'APRD de Damafouth et de FB |
| | | | | | | | |
| | Les frereshissein Adamou, Ibrahim et Marcel | Bouar | - | - | - | | |
| | Patrice Ngaissona | Bangui | | | | | Il a signé les deux accords de FB et de Brazzaville |
| | SebastienVenezoui Ibrahime Mokom | Bangui Bangui | | | | | Il a représenté les ABLK au dialogue à Nairobi |

**Annex 7**: Communiqué of the Presidency issued on 18 May 2016 after consultations with armed groups. Document obtained by the Panel from a confidential source on 2 June 2016

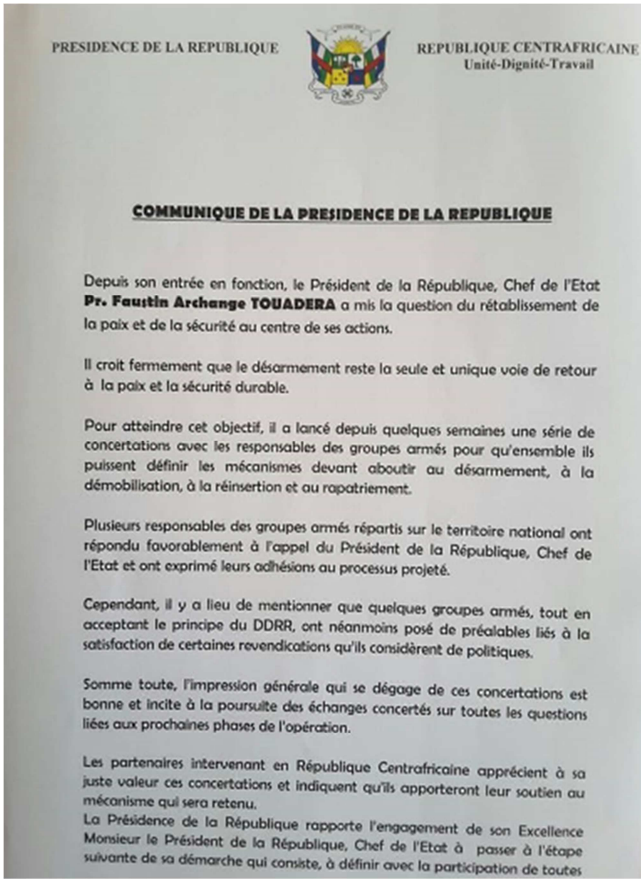

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité-Dignité-Travail

**COMMUNIQUE DE LA PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE**

Depuis son entrée en fonction, le Président de la République, Chef de l'Etat **Pr. Faustin Archange TOUADERA** a mis la question du rétablissement de la paix et de la sécurité au centre de ses actions.

Il croit fermement que le désarmement reste la seule et unique voie de retour à la paix et la sécurité durable.

Pour atteindre cet objectif, il a lancé depuis quelques semaines une série de concertations avec les responsables des groupes armés pour qu'ensemble ils puissent définir les mécanismes devant aboutir au désarmement, à la démobilisation, à la réinsertion et au rapatriement.

Plusieurs responsables des groupes armés répartis sur le territoire national ont répondu favorablement à l'appel du Président de la République, Chef de l'Etat et ont exprimé leurs adhésions au processus projeté.

Cependant, il y a lieu de mentionner que quelques groupes armés, tout en acceptant le principe du DDRR, ont néanmoins posé de préalables liés à la satisfaction de certaines revendications qu'ils considèrent de politiques.

Somme toute, l'impression générale qui se dégage de ces concertations est bonne et incite à la poursuite des échanges concertés sur toutes les questions liées aux prochaines phases de l'opération.

Les partenaires intervenant en République Centrafricaine apprécient à sa juste valeur ces concertations et indiquent qu'ils apporteront leur soutien au mécanisme qui sera retenu.
La Présidence de la République rapporte l'engagement de son Excellence Monsieur le Président de la République, Chef de l'Etat à passer à l'étape suivante de sa démarche qui consiste, à définir avec la participation de toutes

les parties prenantes au processus DDRR, les stratégies à mettre en œuvre très rapidement en vue de ce désarmement.

Elle indique, enfin, la disponibilité de son Excellence Monsieur le Président de la République, Chef de l'Etat a examiné au terme du DDRR, les autres questions objets de préoccupations de quelques groupes armés.

**Fait à Bangui, le** 18 MAI 2016

Le Ministre d'Etat, Directeur de Cabinet

**Firmin NGREBADA**

**Annex 8**: Appointed personalities in government; and in the President and Prime Minister's cabinets

**Members of government :**

Décret N°160.222 Portant nomination des membres du Gouvernement

Le président de la République, Chef de l'Etat;

Vu la Constitution de la République Centrafricaine…

Sur proposition du Premier ministre, Chef du Gouvernement;

Décrète;

Article 1er: Sont nommés Membres du Gouvernement les personnalités ci-après:

Ministère de l'Economie du Plan et de la Coopération: M. Félix MOLOUA

Ministère de la Défense Nationale: M. Joseph YAKETE

Ministère des Finances et du Budget: M. Henri Marie DONDRA

Ministère de la Sécurité Publique et de l'Administration du Territoire: M. Jean-Serge BOKASSA

Ministère des Affaires Etrangères et de l'Intégration Africain et des Centrafricains de l'Etranger: Monsieur Charles Armel DOUBANE

Ministère de la Justice, des Droits de l'Homme, Garde des Sceaux: M. Flavien MBATA

Ministre des Mines et de l'Hydraulique:

M. Léopold MBOLI FATRAN

Ministère de l'Environnement, du Développement Durable, des Eaux et Forets, Chasses et Pèches: Mme Arlette SOMBO DIBELE

Ministère de l'Education Nationale, de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique: MOUKADAS NOURE

Ministère de la Santé, de l'Hygiène Publique et de la Population: Mme Fernande NDJENGBOT

Ministère de l'Agriculture et du Développement: Honoré FEIZOURE

Ministère de l'Elevage et de la Santé Animale: M. Yérima Youssoufa MANDJO

Ministère de la Fonction Publique, de la Modernisation, de l'Administration du travail, de l'Emploi et de la Protection Sociale: Monsieur Abdoulaye MOUSSA

Ministère de l'Equipement des Transports, de l'Aviation Civile et du Développement: Théodore JOUSSO

Ministère de la Promotion de la Jeunesse, du Développement des Sports et du Service Civique: M. Silvère NGARSO

Ministère des Postes et Télécommunications chargé de la promotion des Nouvelles Technologie d'information et de Communication: M. Justin GOURNA ZACKO

Ministère des Affaires Sociales et de la Réconciliation Nationale: Mme Virginie MBAIKOUA

Ministère de l'Habitat, du Logement Social et de l'Urbanisme: M. Gaby Francky LEFFA

Ministère des Arts, du Tourisme de la Culture et de la Francophonie: Mme Gisèle PANA

Ministère du Commerce et de l'Industrie: M. Come HASSANE

Ministère de la Communication et de l'Information: M. Charles Paul LEMASSET MANDYA

Ministère de l'Entreprenariat National, de l'Artisanat et de la promotion des Petites et Moyennes Entreprises: M. Bertrand TOUABOY

Ministère Secrétaire Général du Gouvernement chargé des relations avec les Institutions de la République et du suivi-évaluation des politiques publiques: M. Jean-Christophe NGUINZA

Article 2: Le présent Décret qui abroge toutes dispositions contraires et qui prend effet à compter de la date de sa signature sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le 11 Avril 2016

Source : http://lafraternnite.over-blog.com/2016/04/enfin-le-gouvernement-sarandji-est-connu.html (accessed on 04 July 2016)

**Members of President's cabinet:**

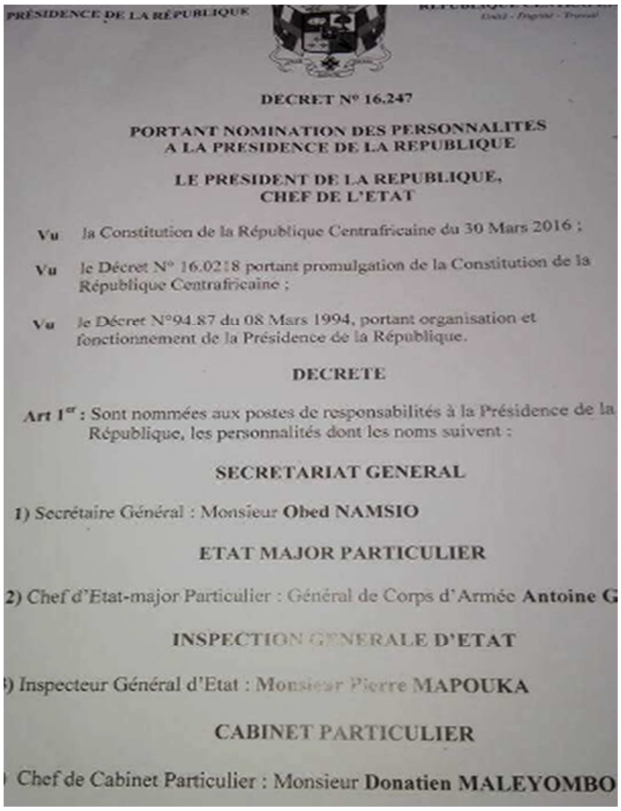

PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE

DECRET N° 16.247

PORTANT NOMINATION DES PERSONNALITES A LA PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE, CHEF DE L'ETAT

Vu la Constitution de la République Centrafricaine du 30 Mars 2016 ;

Vu le Décret N° 16.0218 portant promulgation de la Constitution de la République Centrafricaine ;

Vu le Décret N°94.87 du 08 Mars 1994, portant organisation et fonctionnement de la Présidence de la République.

DECRETE

Art 1er : Sont nommées aux postes de responsabilités à la Présidence de la République, les personnalités dont les noms suivent :

SECRETARIAT GENERAL

1) Secrétaire Général : Monsieur **Obed NAMSIO**

ETAT MAJOR PARTICULIER

2) Chef d'Etat-major Particulier : Général de Corps d'Armée **Antoine G**

INSPECTION GENERALE D'ETAT

) Inspecteur Général d'Etat : Monsieur Pierre MAPOUKA

CABINET PARTICULIER

Chef de Cabinet Particulier : Monsieur **Donatien MALEYOMBO**

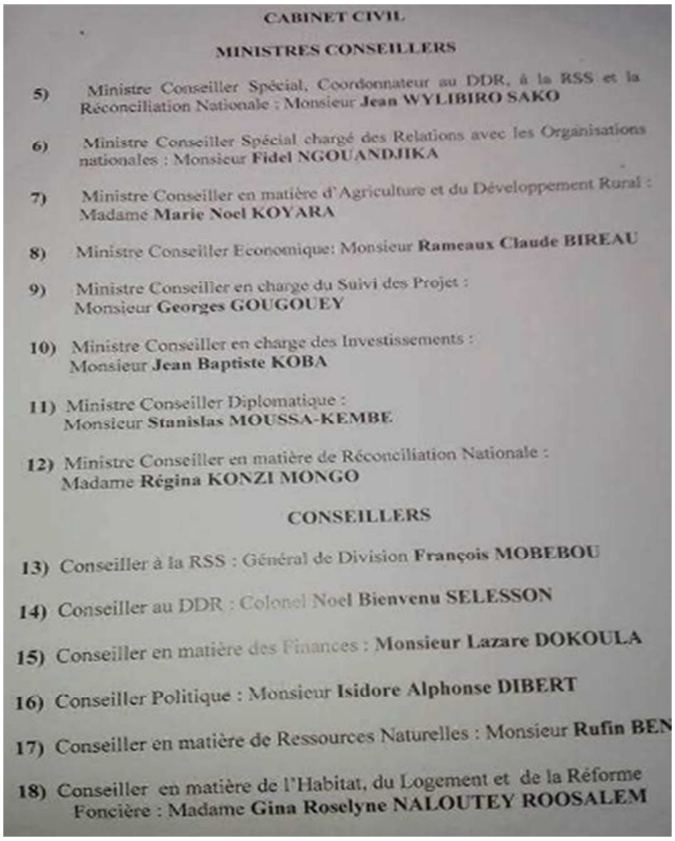

CABINET CIVIL

MINISTRES CONSEILLERS

5) Ministre Conseiller Spécial, Coordonnateur au DDR, à la RSS et la Réconciliation Nationale : Monsieur **Jean WYLIBIRO SAKO**

6) Ministre Conseiller Spécial chargé des Relations avec les Organisations nationales : Monsieur **Fidel NGOUANDJIKA**

7) Ministre Conseiller en matière d'Agriculture et du Développement Rural : Madame **Marie Noel KOYARA**

8) Ministre Conseiller Economique: Monsieur **Rameaux Claude BIREAU**

9) Ministre Conseiller en charge du Suivi des Projet : Monsieur **Georges GOUGOUEY**

10) Ministre Conseiller en charge des Investissements : Monsieur **Jean Baptiste KOBA**

11) Ministre Conseiller Diplomatique : Monsieur **Stanislas MOUSSA-KEMBE**

12) Ministre Conseiller en matière de Réconciliation Nationale : Madame **Régina KONZI MONGO**

CONSEILLERS

13) Conseiller à la RSS : Général de Division **François MOBEBOU**

14) Conseiller au DDR : Colonel Noel **Bienvenu SELESSON**

15) Conseiller en matière des Finances : **Monsieur Lazare DOKOULA**

16) Conseiller Politique : Monsieur **Isidore Alphonse DIBERT**

17) Conseiller en matière de Ressources Naturelles : Monsieur **Rufin BEN**

18) Conseiller en matière de l'Habitat, du Logement et de la Réforme Foncière : Madame **Gina Roselyne NALOUTEY ROOSALEM**

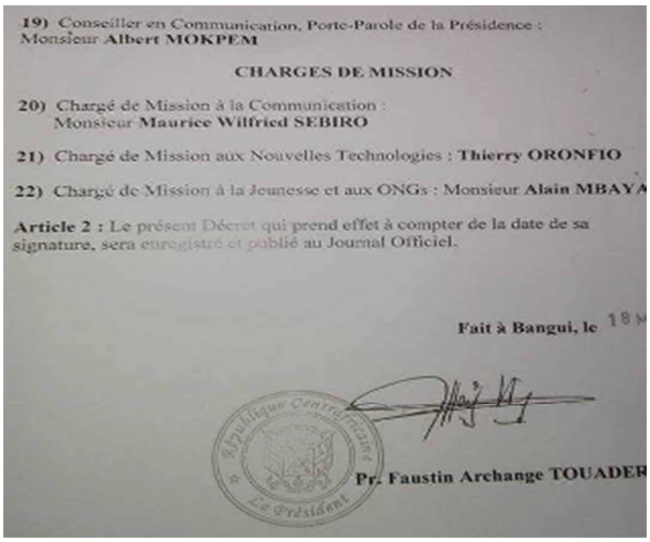

19) Conseiller en Communication, Porte-Parole de la Présidence : Monsieur **Albert MOKPEM**

CHARGES DE MISSION

20) Chargé de Mission à la Communication : Monsieur **Maurice Wilfried SEBIRO**

21) Chargé de Mission aux Nouvelles Technologies : **Thierry ORONFIO**

22) Chargé de Mission à la Jeunesse et aux ONGs : Monsieur **Alain MBAYA**

**Article 2 :** Le présent Décret qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

**Fait à Bangui, le** 18 M

**Pr. Faustin Archange TOUADER**

**Members of Prime Minister's cabinet:**
DÉCRET No N 16.274 PORTANT NOMINATION OU CONFIRMATION DES MEMBRES DU **CABINET** DE LA PRIMATURE

**LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE CHEF DE L'ÉTAT**
**Vu la constitution de la République centrafricaine du 30 Mars 2016,**
**Vu le Décret N' 16.0218 du 30 Mars 2016, portant promulgation de la Constitution de la République Centrafricaine ;**
**Vu le Décret N 6.0221 du 02 Avril 2016, portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;**
**Vu le Décret N 96.190 du 03 Juillet 1996, portant organisation et fonctionnement des services de la Primature et son modificatif subséquent.**
**Sur PROPOSITION DU PREMIER MINISTRE CHEF DU GOUVERNEMENT**

**DÉCRÈTE**

**Art.1 : Sont nommés ou confirmés au Cabinet de la Primature, les Personnalités dont les noms suivent:**

**I- DIRECTION DE CABINET**
**Ministre, Directeur de Cabinet : – Monsieur Ghislain MORDJIM**
**Directeur de Cabinet Adjoint : – Monsieur Maxime BALALOU**
**Chef de Cabinet Particulier : – Monsieur Rameaux GANAZOUI**
**Secrétaire Particulier du Premier Ministre, Chef du Gouvernement:**
**- Monsieur Guillaume GBAMOU**
**II-,CONSEILLERS**
**Conseiller chargé des Affaires Sociales, Promotion du Genre et Réconciliation:**
**- Madame Marguerite RAMADAN**
**Conseiller chargé du Désenclavement et des villes**
**- Monsieur Binga BASSOUKPALO**
**Conseiller chargé de la Jeunesse, des ONG et Actions Humanitaires:**
**- Monsieur Patrick NAMBEANRE NGAGUENE**
**Conseiller chargé des Finances et Budget:**
**- Monsieur Etienne SANZE**
**Conseiller chargé de la Bonne Gouvernance et des Relations avec les Partenaires Financiers internationaux:**
**- Monsieur André SERBOUA**
**Conseiller chargé des Affaires Politiques et Institutionnelles :**
**- Monsieur José Gonstant ZEKEMA**
**Conseiller chargé de l'Education, de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche:**
**- Monsieur Gélestin NAMKPEA**
**Conseiller Diplomatique : – Monsieur Léon DODONOU NANAGAZA**
**Conseiller chargé de la Gouvernance des Ressources et du Développement Durable :**
**- Madame DJIEBËBE NDJIGUIM Ghantal Laure**
**Conseiller chargé du Monde Rural**
**- Monsieur Edouard YARAMANDJI**
**Conseiller Juridique: – Monsieur Martial SOUROUNGBA**
**Conseiller en Communication: – Monsieur Lord Esaie NGANAMOKOI**
**Conseiller chargé des Sports, Arts et Culture**
**- Madame Henriette YOUWANGA**
**Conseiller Défense et Sécurité:**
**- Général de Brigade WANZE LINGUISSARA Henri**
**III . CHARGE DE MISSIONS**
**Chargé de Mission aux Affaires Politiques chargé des Institutions Religieuses**
**- Monsieur Rigobert VONDO**
**Chargé de Mission aux Affaires Sociales chargée des Organisations Féminines et du Droit de la Femme: – Madame NGBODA née KOYT Clarisse Blanche**
**Chargée de Mission aux Affaires Sociales chargée de la protection de l'enfant :**

**‘ Madame Virginie MOKONDJI**
**IV-INSTITUTIONS RATTACHÉES A LA PRIMATURE**
**HAUT COMMISSARIAT A LA DÉCENTRALISATION, RÉGIONALISATION ET AU DÉVELOPPEMENT LOCAL**

**- Monsieur Georges PETROKONI ZEZE**
**COORDONNATEUR NATIONAL DU COMITE NATIONAL DE LUTTE CONTRE LE SIDA (CNLS)**
**- Professeur Nestor MAMADOU NALI**
**CONTRÔLEUR GÉNÉRAL DU SECTEUR PARA.PUBLIC**
**- Monsieur Arthur PIRI**
**COORDONNATEUR CHEF DU CADRE PERMANENT CHARGE DE LA REFORME DE L’ADMINISTRATION CENTRAFRICAINE (CPRAC)**
**- Monsieur Eloi KOUZOUNDJI**
**V. DIRECTION**
**Attaché de Cabinet du Ministre, Directeur de Cabinet: – Monsieur Simplice NGAKOUNDOU**
**Directeur de Protocole : – Monsieur Felix BEANZOUI**
**Directeur de Presse : – Monsieur Célestin-David GAMOU**
**Directeur des Ressources – Monsieur Thomas ZANDANGA**
**Directeur des Archives et Base des Données – Monsieur Eric Vivien BAMANDA**
**Directeur de Sécurité :**
**- Lieutenant OUANGAI KPAWIRENA Valérie**
**VI – CHEFS DE SERVICE**
**Chefs de Service de protocole :**
**- Madame Noëlla ZOUMORO**
**- Monsieur Max Ghislain GBELE-KO**
**- Madame BEBIE née GOGO Ghylaine**
**Chef de Service du Personnel**
**- Monsieur Dieudonné Narcisse NGANAFEI**
**Chef de Service du Secrétariat du Ministre, Directeur de Cabinet du premier Ministre :**
**- Madame YAKOUDOU Sotange Odile**
**Chef de Service Financier et du Matériel**
**- Monsieur Jean – Pierre WASSI**
**Chef de Serviçe du Secrétariat Commun :**
**- Madame INZA Marianne**
**Chef de Service des Archives :**
**- Monsieur Aimé KONAMNA**
**Chef de Service des Bases des Données:**
**- Madame Marlène YANGOUBANDA ALLADOUM**
**Chef de Service de Vidéographie**
**- Monsieur Marius KOINGBO**
**Chef de Service de Photographie**
**- Monsieur Emmanuel PABANDJI**
**Chef de Service de Documentation :**
**- Monsieur Jean de la Groix PELI**
**Chef de Service d’Escorte :**
**- Monsieur Guy Gervil MALESSARA KAKOMALE**
**Art.2 : Les Responsables des Institutions Rattachées à la Primature ont rang et Prérogatives de Ministres.**
**Le Directeur de Cabinet Adjoint a rang et prérogatives de Ministre Délégué.**
**Le Secrétaire Particulier du Premier Ministre, Chef du Gouvernement, le Directeur de Protocole et L’Attaché de Cabinet du Ministre, Directeur de cabinet ont rang et prérogatives de Directeur Général.**
**Art.3: Le Présent Décret qui abroge toutes dispositions antérieures contraires et qui prend effet pour compter de la date de sa signature sera enregistré et publié au Journal Officiel.**

**Fait à Bangui, Ie 21 juin 2016**

**Annex 9**: UPC's letter to the President dated 3 April 2016 requesting positions for the group in the State apparatus. Document obtained by the Panel on 27 April 2016 from a confidential source

Lettre N° 27 UPC/DIRMIL 2016 Bambari le 03/04/2016

A Son Excellence, Monsieur le Président de la République Centrafricaine.

Votre Excellence,

Privilégiant le désir de contribuer activement au retour de la paix, la sécurité et à la stabilité dans notre pays l'UPC voudrait souligner ses efforts déployés pour sortir de la crise, faciliter les élections libres et transparentes en vue de la mise en place des institutions stables et instaurer un climat de confiance.

Excellence,

Au nom de l'UPC nous vous proposons de favoriser notre participation au gouvernement avec les quartes (4) portefeuilles ministériels suivant :

1. Ministre de l'élevage ;
2. Ministre de la sécurité intérieure ;
3. Ministre de la culture ;
4. Ministre de l'administration du territoire.

En suite, de ces portefeuilles ministériels nous vous demandons neuf (9) postes de conseillers ci-dessous :

1. Deux (2) conseillers à la Présidence ;
2. Deux (2) conseillers à la Primature ;
3. Deux (2) conseillers au Ministère de la défense ;
4. Un conseiller (1) à la sécurité intérieur ;
5. Deux (2) conseillers aux affaires étrangers ;
6. Dix (10) conseillers auprès des ambassades et consulats de nos représentations à l'extérieur;
7. Huit (8) ambassadeurs.

Tél : +236 72-48-25-12/75-67-70-46

Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un faux.

Excellence,

Dans la sérénité et l'esprit de confiance et afin d'apaiser et rassurer cette communauté minoritaire de votre ferme volonté de rassembler et réconcilier le peuple centrafricain nous vous demandons deux (2) postes d'administrateurs civils à savoir :

1. Six (6) préfets ;
2. Quinze (15) sous-préfets.

Excellence,

De la même manière et dans le même ordre d'idée nous vous demandons de confirmer les grades de nos officiers cités ci-dessous :

1. Huit (8) généraux;
2. Quatre-vingt (80) colonels ;
3. Cent (100) commandants ;
4. Soixante (60) capitaines ;
5. Soixante-dix (70) lieutenants.

Excellence,

Nous vous réitérons notre confiance et toute notre gratitude tout en souhaitant que nos propositions soient prises en considération.

Excellence, veuillez agréer les expressions de nos sentiments les plus distinguées.

**Le coordinateur politique de l'UPC :** **Le Chef d'Etat major de l'UPC :**

Hassan Bouba Ali

Général de division Ali Darassa

Tél: +23672-48-25-12/75-67-70-46

Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un faux.

**Annex 10**: Excerpts of the Press release of the 6th Ordinary Summit of ICGLR Heads of States and Governments

Telephone: +257 22 256824/5/6/7/9
Fax: +257 22 256828
Email: Press@icglr.org
P.O. Box 7076 Bujumbura, Burundi

**Press Release**

ICGLR **International Conference on the Great Lakes Region**

**6th Ordinary Summit of ICGLR Heads of State and Government of the International Conference on the Great Lakes Region (ICGLR) Luanda, Angola 14th June, 2016**

14. **Directed** the Chair of the Regional Inter Ministerial Committee (RIMC) to expedite the implementation of the previous ICGLR Summit decision on convening a Joint ICGLR/ECCAS Summit to provide support to the new Government;

15. **Called on** the United Nations to lift the arms embargo on the Central African Republic, and appealed to all ICGLR Member States to support this call, and further **called** on African members of the UN Security Council to help advance this important cause;

16. **Appealed to** the international community to assist the new CAR Government with critical humanitarian assistance as an important step to sustaining the gains achieved as a result of the successful conduct of the elections and the inauguration of the new government;

17. **Urged** Member States to implement the resolutions of the ICGLR Military Experts Assessment Mission to the CAR;

18. **Called** for concerted efforts to neutralize the LRA and the threat posed by this negative force in CAR and the Region.

**Annex 11**: Pictures of birth and death certificates of a victim abused and killed by the OCRB. Obtained by the Panel from a witness on 29 May 2016

Victim's birth certificate

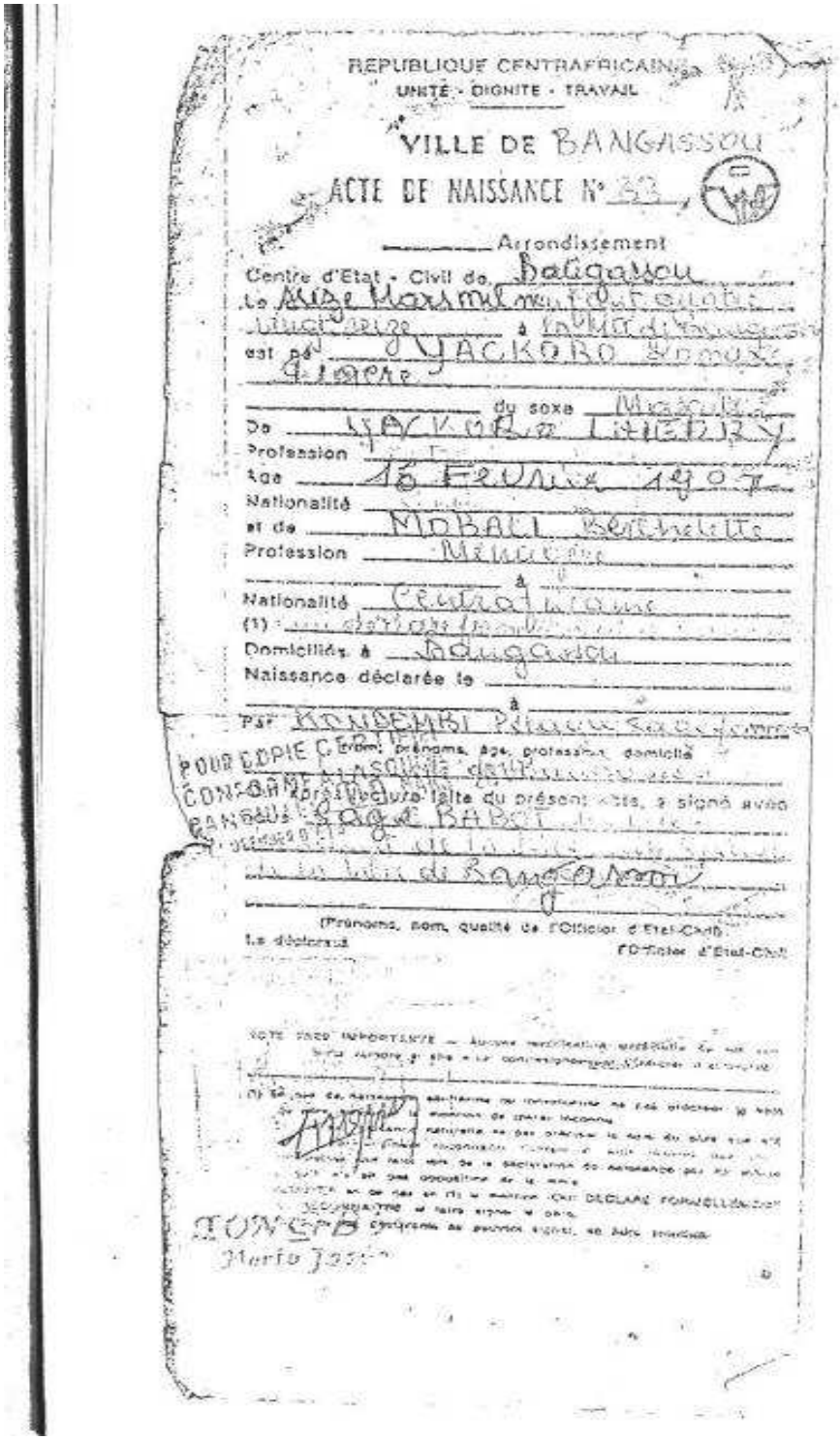
REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
UNITÉ - DIGNITÉ - TRAVAIL

VILLE DE BANGASSOU

ACTE DE NAISSANCE N° 33

_____ Arrondissement

Centre d'Etat - Civil de Bangassou

Le Huit Mars mil neuf cent [illegible]

à [illegible]

est né JACKOBO [illegible]

Gisèle

du sexe Masculin

De JACKOBO Ludovic

Profession

Age 16 Février 1907

Nationalité

et de MOBALI Bernadette

Profession Ménagère

à

Nationalité Centrafricaine

(1) [illegible]

Domicilié à Bangassou

Naissance déclarée le

à

Par KONDEMBI Prince Sacramento

POUR COPIE CONFORME

(Nom, prénoms, âge, profession, domicile)

Après lecture faite du présent acte, a signé avec

BANGASSOU [illegible] BABOT

[illegible]

(Prénoms, nom, qualité de l'Officier d'Etat-Civil)

Le déclarant

L'Officier d'Etat-Civil

NOTE TRES IMPORTANTE — [illegible]

[illegible]

TONGBO

Marie Jose

Victim's death certificate

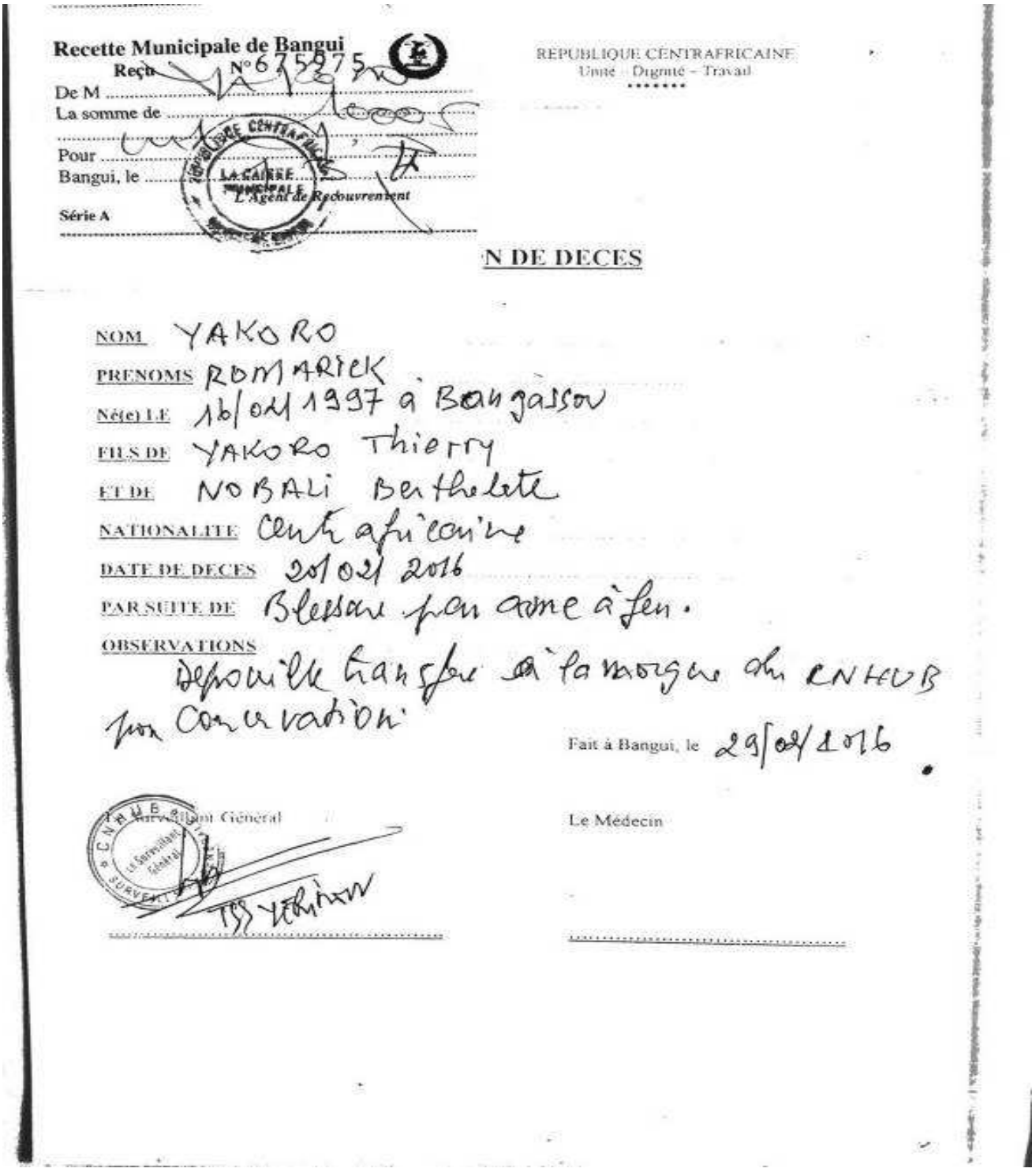

Recette Municipale de Bangui
Reçu N°675975
De M .....
La somme de .....
.....
Pour .....
Bangui, le .....
Série A

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité - Travail

N DE DECES

NOM YAKORO
PRENOMS ROMARICK
Né(e) LE 16/02/1997 à Bangassou
FILS DE YAKORO Thierry
ET DE NOBALI Berthelete
NATIONALITE Centrafricaine
DATE DE DECES 20/02/2016
PAR SUITE DE Blessure par arme à feu.
OBSERVATIONS
Dépouille transférée à la morgue du CNHUB pour Conservation

Fait à Bangui, le 29/02/2016

Le Médecin

.....

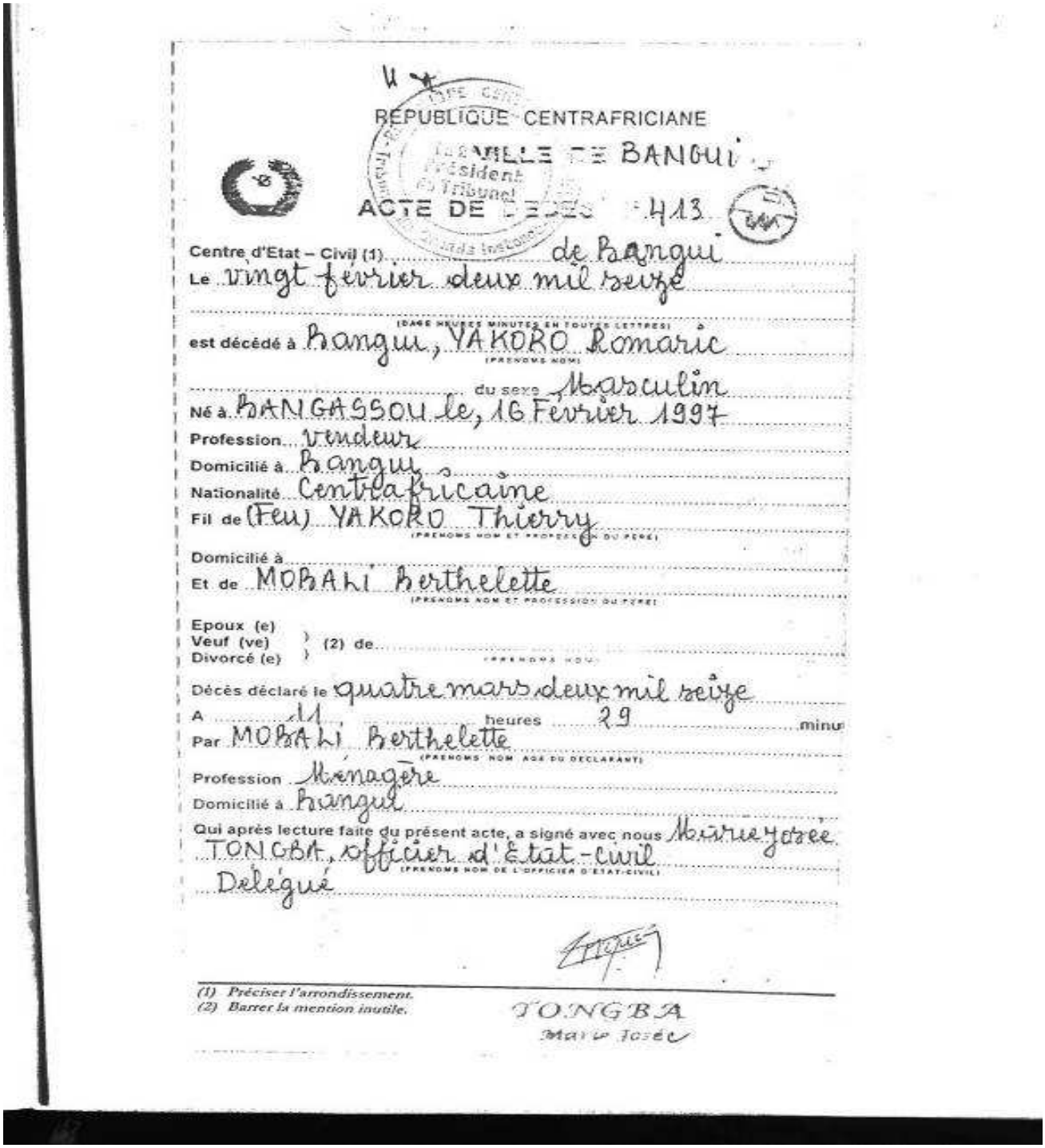

REPUBLIQUE CENTRAFRICIANE

VILLE DE BANGUI

ACTE DE DECES N° 413

Centre d'Etat – Civil (1) de Bangui

Le vingt février deux mil seize

(DATE HEURES MINUTES EN TOUTES LETTRES)

est décédé à Bangui, YAKORO Romaric

(PRENOMS NOM)

du sexe Masculin

Né à BANGASSOU le, 16 Février 1997

Profession vendeur

Domicilié à Bangui

Nationalité Centrafricaine

Fil de (Feu) YAKORO Thierry

(PRENOMS NOM ET PROFESSION DU PERE)

Domicilié à

Et de MOBAHI Berthelette

(PRENOMS NOM ET PROFESSION DU PERE)

Epoux (e)
Veuf (ve)
Divorcé (e) (2) de

(PRENOMS NOM)

Décès déclaré le quatre mars deux mil seize

A 11 heures 29 minu

Par MOBAHI Berthelette

(PRENOMS NOM AGE DU DECLARANT)

Profession Ménagère

Domicilié à Bangui

Qui après lecture faite du présent acte, a signé avec nous Mairie Adjoint

TONGBA, officier d'Etat-civil

(PRENOMS NOM DE L'OFFICIER D'ETAT-CIVIL)

Délégué

(1) Préciser l'arrondissement.
(2) Barrer la mention inutile.

TONGBA
Marie Josée

**Annex 12:** Decree of the nomination of the new Head of OCRB. Obtained by the Panel on 9 June 2016

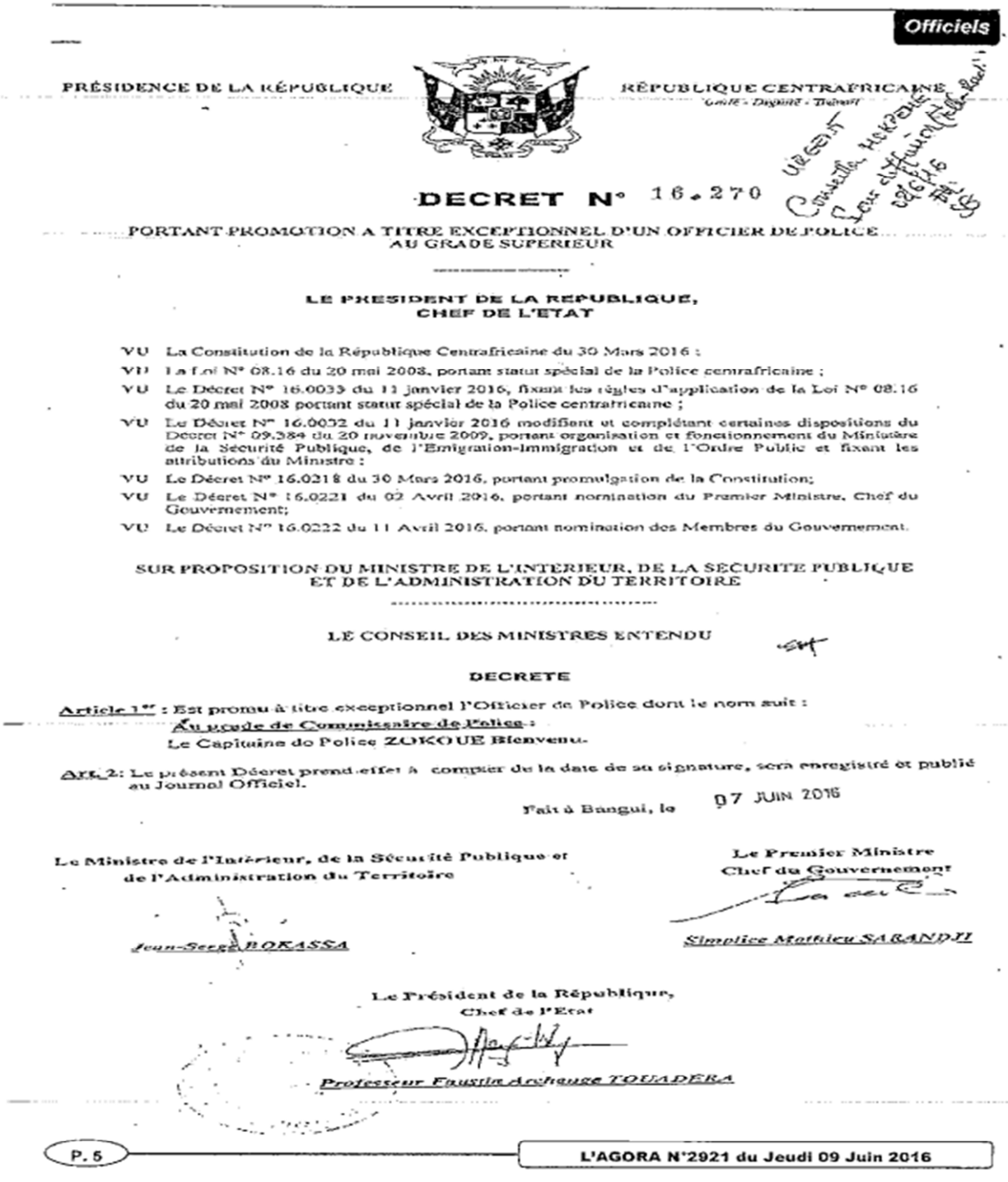

Officiels

PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE — RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité - Travail

**DECRET N° 16.270**

PORTANT PROMOTION A TITRE EXCEPTIONNEL D'UN OFFICIER DE POLICE AU GRADE SUPERIEUR

**LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE, CHEF DE L'ETAT**

VU La Constitution de la République Centrafricaine du 30 Mars 2016 ;
VU La Loi N° 08.16 du 20 mai 2008, portant statut spécial de la Police centrafricaine ;
VU Le Décret N° 16.0033 du 11 janvier 2016, fixant les règles d'application de la Loi N° 08.16 du 20 mai 2008 portant statut spécial de la Police centrafricaine ;
VU Le Décret N° 16.0032 du 11 janvier 2016 modifiant et complétant certaines dispositions du Décret N° 09.384 du 20 novembre 2009, portant organisation et fonctionnement du Ministère de la Sécurité Publique, de l'Emigration-Immigration et de l'Ordre Public et fixant les attributions du Ministre ;
VU Le Décret N° 16.0218 du 30 Mars 2016, portant promulgation de la Constitution;
VU Le Décret N° 16.0221 du 02 Avril 2016, portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement;
VU Le Décret N° 16.0222 du 11 Avril 2016, portant nomination des Membres du Gouvernement.

SUR PROPOSITION DU MINISTRE DE L'INTERIEUR, DE LA SECURITE PUBLIQUE ET DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE

LE CONSEIL DES MINISTRES ENTENDU

**DECRETE**

Article 1er : Est promu à titre exceptionnel l'Officier de Police dont le nom suit :
Au grade de Commissaire de Police :
Le Capitaine de Police ZOKOUE Bienvenu.

Art 2: Le présent Décret prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le 07 JUIN 2016

Le Ministre de l'Intérieur, de la Sécurité Publique et de l'Administration du Territoire
Jean-Serge BOKASSA

Le Premier Ministre
Chef du Gouvernement
Simplice Mathieu SARANDJI

Le Président de la République,
Chef de l'Etat
Professeur Faustin Archange TOUADERA

P. 5 — L'AGORA N°2921 du Jeudi 09 Juin 2016

**Annex 13:** Ali Darassa's command responsibility over 2015 attacks between Bambari and Mbrès

In its 2015 final report, the Panel documented an attack of ordered by Ousman Abakae, alias "Chauffeur", during which 150 houses were burned in the villages of Lakouetene and Ndjangala, on the road between Bambari and Mbrès (S/2015/936, paragraph 154-157). This attack and the repeated firing of civilians when passing through villages were ordered by the "Chauffeur", the then FPRC zone commander in Mres, who declared his loyalty to Ali Darrassa. On 29 March 2016, Ali Darassa himself and his political adviser, Souleyman Daouda, declared that "Chauffeur" operates under Darassa's instructions.[1]

*Photograph of Ousman Abakae, alias "Chauffeur" (dressed in yellow in the centre) taken by the Panel in Mbrès on 22 August 2015.*

1. Meeting with Ali Darassa and Souleymane Daouda, Bambari, 29 March 2016.

*Photograph of houses burned in Lakouetene on 20 August, taken by the Panel on 22 August 2015*

*The grave of a man killed by UPC elements late July 2015, when passing through the village of Boussa. Photograph taken by the Panel on 22 August 2015*

**Annex 14**: Reported incidents against humanitarian personnel[2]

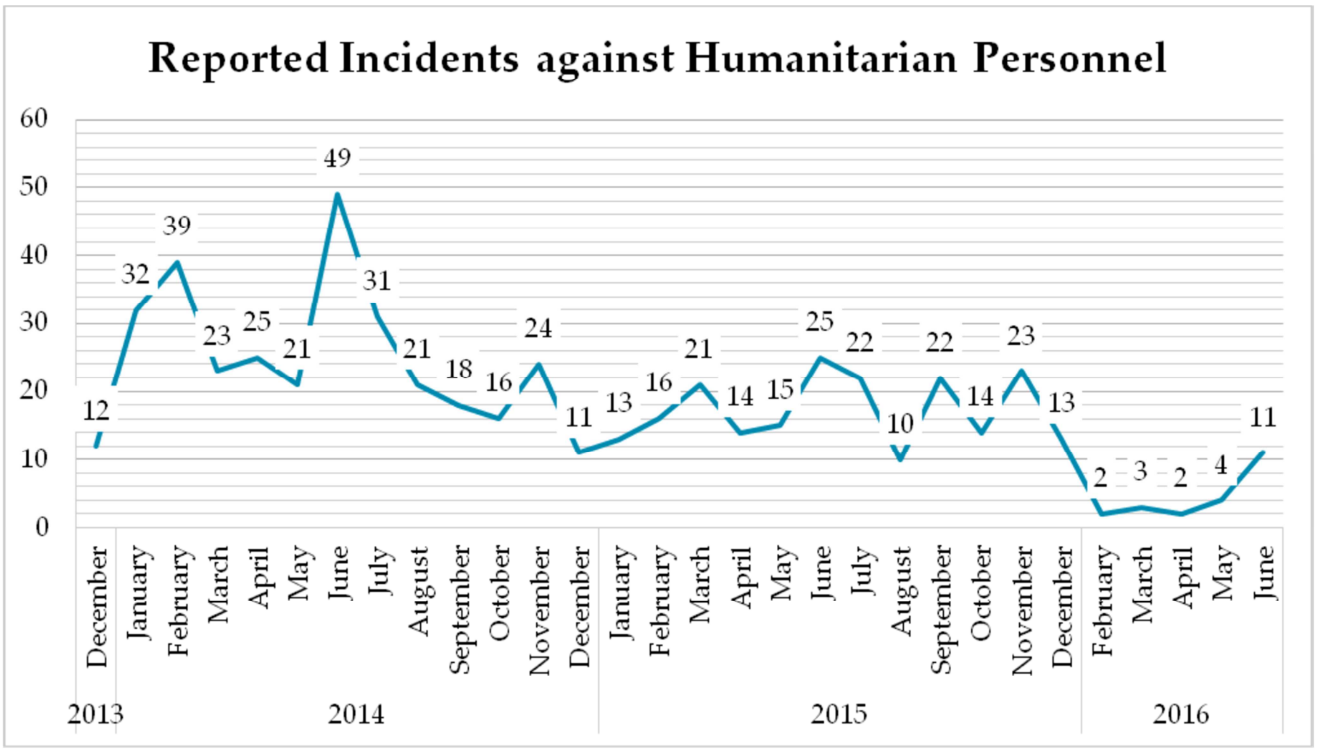


2. Panel of Experts database, December 2013-June 2016.

**Annex 15**: Ali Darassa's order to the State tax collection office for agricultural products (ORCCPA) to deposit 50 % of tax revenues on coffee to his 'security forces'. Obtained
by the Panel from confidential source in Douala on 29 April 2016.

MINISTERE DE LA DEFENSE
NATIONALE DE LA RESTRUC-
TURATION DE L'ARMEE
DES ANCIENS COMBATANTS
DES VICTIMES DE GUERRES
*************
REGION MILITAIRE N°5
*************
N°044/MDNRAACVG / RMN05 /014

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité-Dignité-travail
********

## Attestation De Reconnaissance

Je soussigné, **Général Ali DARASSE** Commandant de la Région Militaire Zone Est à Bambari, ordonne par la présente à Monsieur le **Chef de Poste ORCCPA** à Bambari, le versement de 50% sur la Recette de l'ORCCPA pour chaque Dossier de Café, en vue d'entretenir les éléments de Force de Sécurité basés dans l'Est.

En foi de quoi, la présente attestation est établie pour servir et valoir ce que de droit.

Fait à Bambari, le 29 Janvier 2014

Le Commandant de la
Région Militaire

Général ALI DARASSE

GENERAL
ali DARRASSA mahamat

**Annex 16:** The newly discovered goldmine under control of UPC armed elements in Labekeze

*Photograph taken by the Panel in Labekeze on 15 December 2015*

**Annex 17**: Security incidents at mining sites in the east of the CAR[3]

| Date | Location | SUMMARY |
|---|---|---|
| 09/01/2016 | Konon/ Nzako | On 9 January 2016, a group of seven unidentified armed elements in military attire (most probably the same) attacked two mining sites around Konon village (15km from Nzako) where they abducted 21 people. |
| 11/01/2016 | Limpoutou/ Bria | On 13 January 2016, Human Right's Division (HRD) was informed by a local official in Bria, Haute Kotto Prefecture that six minors including three girls in the mining site of Limpoutou were abducted on 11 January by the LRA. These elements also looted large quantities of rice, manioc, sugar and goats from the mining site. |
| 20/02/2016 | Nzako | From 20 to 26 February 2016, in Nzako, the UPC presence (to allegedly protect its community) is fuelling tensions with the local populace while FPRC/RPRC elements would be planning to oust it from this lucrative mining area. MINUSCA will deploy elements in town until UPC withdraw. |
| 5/03/2016 | Nzako | On 5 March 2016 in Nzako (185km north of Bangassou), Mbomou prefecture, MINUSCA police were informed that three men working in the diamond mines were kidnapped and held captive by UPC elements. The victims were accused of mobilizing local youth against the UPC and of providing information to MINUSCA. The abductees were released after paying CFA 150,000 (approx. USD 250) and agreeing to pay another CFA 150,000 the next day. The original price demanded by the UPC was reported to be CFA 3 million (approx. USD 1,650). |
| 12/03/2016 | Nzako | As reported between 12 and 18 March 2016, UPC elements still refuse to leave the mining town of Nzako, despite MINUSCA pressure, and children in the town still do not attend school as a result. |
| 23/03/2016 | Gale/ Rafai | On 27 June 2016, HRD was informed by local sources and its civil society partners that 19 civilians - men, women and children - were abducted by LRA elements on 23 June around 12.00 p.m. at a gold mining site in Gale (Located approximately 45 kilometres north of Dembia in Karmadar village on the Dembia-Derbissaka axis in Rafai sub prefecture which is located 150 kilometres east of Bangassou), Karmadar village. The LRA members reportedly pillaged food, some gold, manufactured goods and personal property. The civilians were forced to serve as porters in order to transport the looted goods to a forest area north of Dembia-Berbisaka axis. In the later hours of the day, two men managed to escape while 15 others were released on 24 June. The LRA members were reportedly around 40 and some were dressed in military fatigue. They were equally armed with Kalashnikov rifles. The sources reported that civilians in this village live in constant fear of further attacks from the LRA as these elements have been observed in a forest area close to Derbissaka, in Rafai sub prefecture. |
| 1/04/2016 | Kono/ Nzako | On 1 April 2016, in Kono village (15km south of Nzako), Mbomou prefecture, MINUSCA was informed that a Fulani encampment near a mining site was allegedly attacked on 31 March by seven former Séléka elements based in Nzako. Two cattle were reportedly stolen. No casualty reported. |
| 13/04/2016 | Trombeki/ Nzako | On 13 April 2016, in Haute-Kotto prefecture, two armed men with AK-47 rifles arrived at a gold and diamond mining site near Trombeki village (80km north east of Nzako), asking for medicine and food. When asked to pay, the intruders reportedly refused and started shooting, killing one and injuring two other people. They fled after taking two radios and some gold. |

3. Panel of Expert's database, January-June 2016.

| | | |
|---|---|---|
| 17/04/2016 | Karmador/ Rafai | On 19 April 2016, MINUSCA was informed about another LRA attack on 17 April, against Kaoufoura gold mine in the vicinity of Karmador (about 85km north east of Rafai), Mbomou prefecture. Reportedly, three persons were injured by bullet and three others momentarily abducted to transport looted goods but released thereafter. Reportedly houses were burnt in the proximity of the mining site and Karmador. MINUSCA is ascertaining more information. |
| 22/04/2016 | Nzako | The activities of former Séléka elements continue to create concern throughout SE from 22 to 28 April 2016. Acting as de facto authorities, UPC elements reportedly arrested and tortured a man accused of stealing diamonds in Nzako. |
| 25/04/2016 | Kpangou/ Nzako | The body of a young resident of central Bakouma was found by the roadside by merchants who were returning from Nzako on 27 April. According to the available information, the boy had left on Monday, April 25 2016, to work in a diamond site at Kpangou. Afraid, the merchants did not have time to check the body for more details as to the causes of death, and they fled to alert the authorities and his family in Bakouma. |
| 26/04/2016 | Bria | On 26 May 2016, HRD was informed by a local partner about the death threat reportedly made against a 40-year old man by former Seleka/UPC in Bria, Haute Kotto Prefecture. According to the source, the former Seleka threatened the victim with death and also accused him of buying a diamond stolen from the mine in Aigbando. The perpetrators threatened to kill him if he did not return the diamond which had been already sold. They confiscated his motorbike and requested him to pay one million CFA. Fearing for his life, the man agreed to pay this amount. He subsequently informed the *Comité de sensibilisation* in Bria which organized a meeting between him, the President of the Committee and the former Séléka/UPC to find an agreement on 24 May. However, the parties did not reach any agreement. The victim has already paid 300 000 CFA, and his motorbike remains confiscated. He has not filed any complaint with local authorities as yet. |
| 27/04/2016 | Mbagou mining site/ Bakouma | The discovery of a corpse near Mbagou mining site (50km north east of Bakouma) on 27 April 2016, may renew fear of LRA or other armed groups' attacks. |
| 18/05/2016 | Karmadar/ Rafai | On May 18 2016, five people, including a woman, were leaving Dembia by bicycle for the Gali mining site. Upon arriving at Karmadar, one of the bicycles broke down. While it was being fixed, a member of the convoy went looking for mangoes and surprised a band of suspected LRA, and he returned alert others. As they were fleeing, the woman was captured. The exact number of her abductors is unknown, as are the language they spoke, the clothing they wore, and the types of weapons used. |
| 7/06/2016 | Labageze/ Bangassou | On 7 June 2016, MINUSCA (HoO Bangassou) received unconfirmed reports that former Séléka (UPC) are controlling a diamond mining site in Labageze, 7 km from Bema town. The allegation will be verified by field missions to the areas. |
| 8/06/2016 | Kombala/ Bria | On 8 June 2016, MILOB reported that during their patrol to KOMBALA village (14 km north east of Bria), the villagers confirmed the presence of former Séléka (RPRC) base in KALAGA Village (40 km ahead of Kombala village) on same axis. There is a presence of former Séléka check point 10 km short of Kalaga, which villagers are forced to pay money, diamonds, or even animals if they don't have anything to make payment. |
| 23/06/2016 | Karmadar/ Rafai | On 23 June 2016, in the mining site of Galé near Karmadar village (45km north of Dembia) Mbomou prefecture, presumed elements of the LRA kidnapped 19 persons but released them the following day. |

**Annex 18:** UPC establishing checkpoints, levying taxes and occupying government buildings in Mbomou prefecture

The UPC established checkpoints to levy taxes and loot commercial trucks and other travellers on roads between major towns of the Mbomou and Basse-Kotto prefectures two prefectures. On the road from Bangassou to Béma the Panel observed four checkpoints manned by between two and ten heavily armed fighters. On the road between Bangassou and Bambari, UPC has established up to thirty checkpoints, each responsible for levying taxes between 5,000 and 30,000 CFA, depending on the vehicle size.[4]

*Photographs of UPC occupation of government buildings taken by the Panel in Ouango on 8 June 2016*

4. Interview with Panel confidential source, Bangassou, 7 June 2016.

*Photographs of UPC set up of checkpoints taken by the Panel in Ouango, 8 June 2016.*

*Photographs of UPC combatants controlling the market in Béma, taken by the Panel in Béma on 8 June 2016.*

**Annex 19:** UPC combatants wearing FARDC uniforms in Bema and Ndassima
*Photographs taken by the Panel in Bema on 9 June 2016*

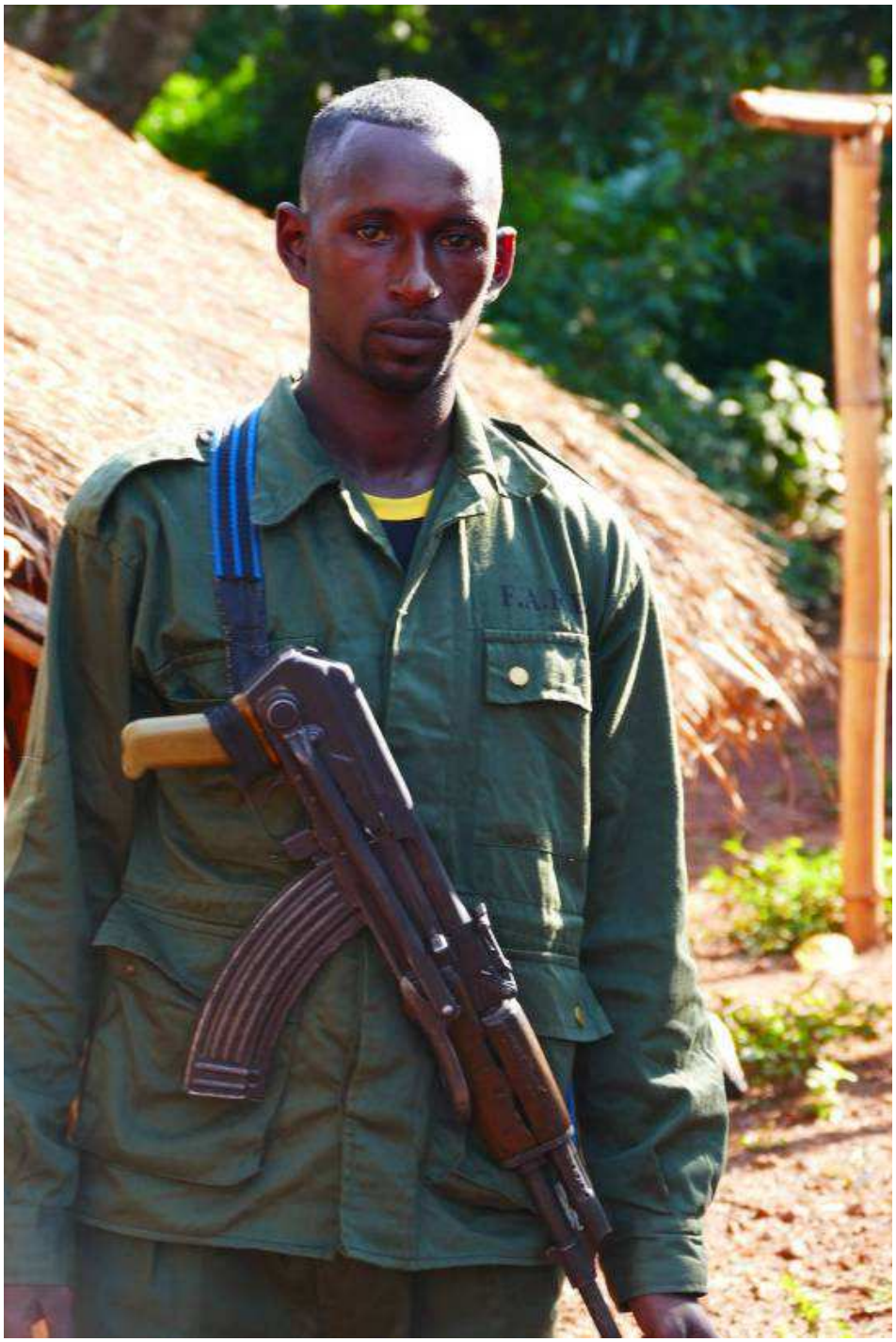

*Photograph taken by the Panel in Ndassima on 28 March 2016*

**Annex 20**: Young UPC armed fighters in Ouango. Photograph taken by MINUSCA in Ouango on 15 December 2015

**Annex 21**: LRA incidents in CAR from January 2015 to June 2016[5]

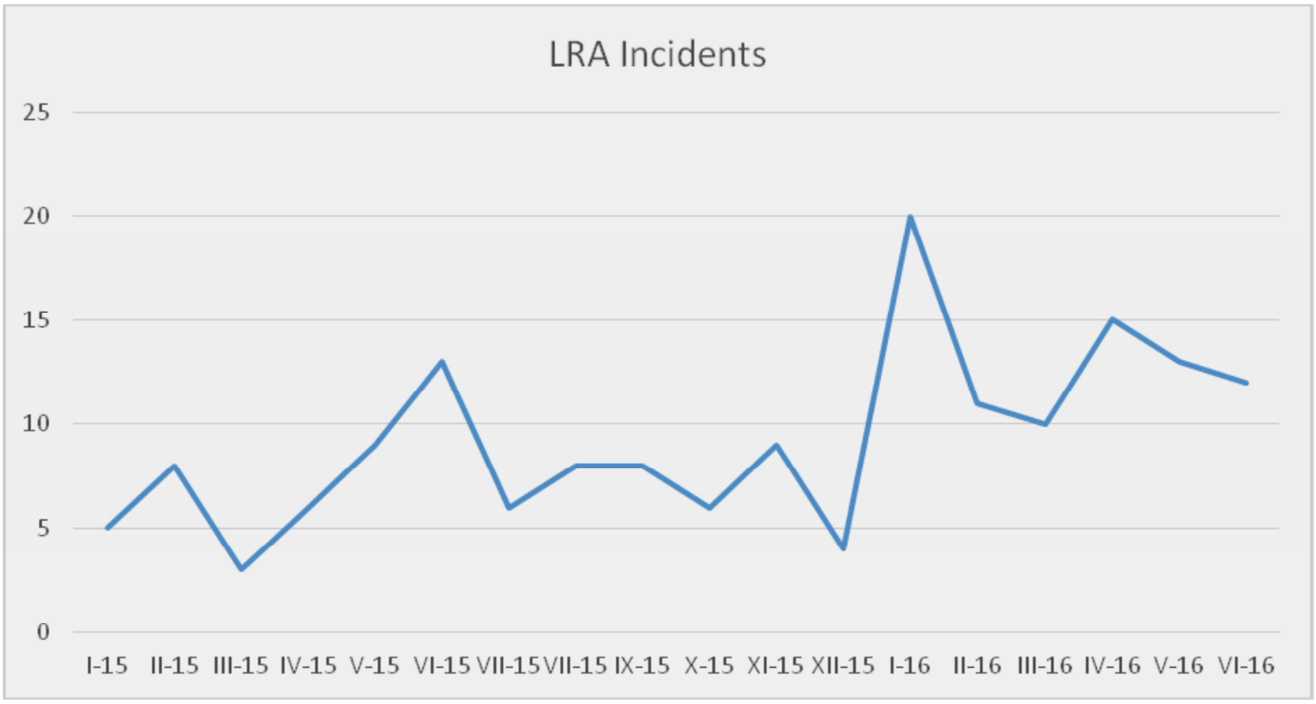


5. Based on Panel of Experts database, as of June 2016. The incidents include: attacks, abductions, killings, and looting. attacks, abductions, killings, looting.

**Annex 22**: LRA area of operations by alleged incidents in Eastern CAR from January-May 2016. Map obtained by the Panel from the UN Department of Peacekeeping Operations on 5 July 2016

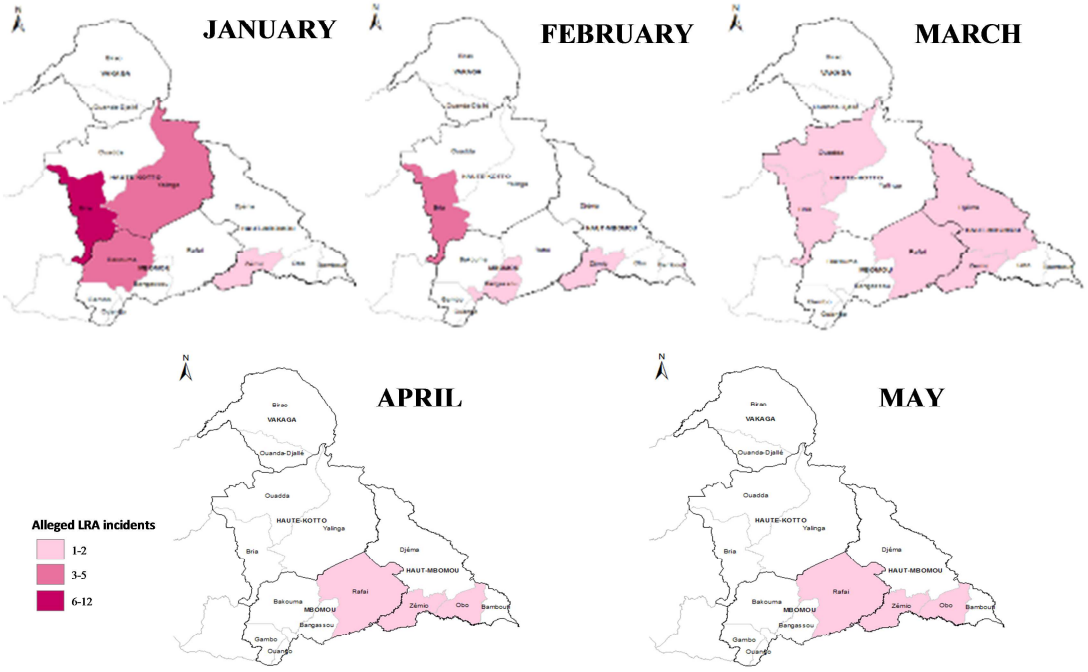

**Annex 23:** Local self-defence group in Agoumar with the Mayor of Rafai, Mr. André Selim (with blue shirt in the center)

*Photograph taken by MINUSCA during its 21 to 25 April mission to Agoumar and Rafai.*

**Annex 24:** Treatment of surrendered and captured LRA

1. In order to understand LRA's current *modus operandi* and the challenges victims face in returning to their communities, the Panel met with several former LRA abductees, and other relevant partners.[6] In its interviews the Panel observed that civil society networks dealing with this issue have clearly defined procedures concerning helping victims reintegrate their families. In comparison, MINUSCA needs to work on establishing clear rules of operation on this matter.

2. During a visit to the Camp des Roux prison on 3 June, the Panel met with an LRA combatant who had defected in Central African Republic and was trying to return home, in Uganda.[7] Following his defection, he was arrested by local authorities and transferred to Bangui, contrary to the national policy to encourage defections.[8]

3. The previously mentioned LRA fighter/abductee (para. 66 of the report) who was shot in Rafai was left paralytic. He received adequate medical attention by MINUSCA for several weeks. However, the non-availability of a proper mechanism to deal with the accountability, reintegration and/or repatriation of LRA fighters put MINUSCA in a delicate situation, not knowing where to transfer the person to.

6. Panel interviewed several victims in Obo, Bria and Bangui during May 2016.
7. Interview with LRA fighter in Bangui, June 2016.
8. At the moment of writing this report the person was still in prison.

**Annex 25:** Weapons handed over in Vakaga

The availability and circulation of weapons and ammunition remains an important issue in, amongst others, the Vakaga prefecture, as disclosed by the list of items voluntarily handed over by former Séléka MLCJ group in Birao. The list was received by the Panel from MINUSCA on 6 July 2016

*List of weapons and munitions handed over by former Séléka MLCJ:*

| SER | TYPE | SERIAL Nos. | QUANTITY | REMARKS |
|---|---|---|---|---|
| **WEAPONS HANDED OVER BY FORMER SELEKA MLCJ** | | | | |
| 1. | RPG | KP-25-15 | 01 | Serviceable |
| 2. | Rocket Launcher | UBGL 49IK 0456 | 01 | Serviceable |
| 3. | Light Machine Gun | 514858 | 01 | Serviceable |
| 4. | SKS Rifle | 80575 | 01 | Serviceable |
| 5. | 8mm PISTOL | 387 | 01 | Not Certain |
| 6. | Home Made Pistol | N/A | 01 | Not Certain |
| 7. | Muzzle Loaders (Home Made) | N/A | 04 | Not Certain |
| **AMMUNITION HANDED OVER BY FORMER SELEKA MLCJ** | | | | |
| 1. | Grenade (Type 82 Yugoslavia) | | 01 | Serviceable |
| 2. | Medium Machine Gun Rounds | | 24 | Serviceable |
| 3. | M54 Rounds | | 04 | Serviceable |
| 4. | Smoke Grenade | | 01 | Serviceable |
| 5. | RPG Rocket | | 01 | Drill Round |
| 6. | Grenades (36 Hand Grenade) | TRV-23/72 & T/252 | 02 | Serviceable |
| 7. | SKS Rounds | | 05 | Serviceable |
| 8. | Muzele Rounds (58 M) | | 03 | Serviceable |
| 9. | 14.5mm Gun Rounds | | 08 | Serviceable |
| 10. | 12.7mm Round | | 01 | Serviceable |

**Annex 26:** On 29 May 2016, an unexploded ordnance blew-up killing three children, severely injuring another and also killing four donkeys

*Photographs of the exploded device and victims in Birao taken by MINUSCA in Birao on 29 May 2016, obtained by the Panel on 6 July 2016.*

**Annex 27**: MPC press communiqué of 24 May 2016 rejecting attempts at reunifying former Séléka factions. Document obtained by the Panel from a confidential source on 28 May 2016

MOUVEMENT PATRIOTIQUE POUR LE CENTRAFRIQUE (MPC)
*******
PRESIDENCE
*******
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
*******
SECRETARIAT GENERAL
*******
N° __44__ /MPC/ PR/ BE/ SG / 2016

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
*******
Unité – Dignité – Travail
*******

# COMMUNIQUE DE PRESSE

Nous, **Mouvement Patriotique pour le Centrafrique (MPC)**, notons avec regret que des personnes malintentionnées et qui cherchent à saper les efforts que nous avons fournis pour la pacification du pays et pour une sortie définitive de la crisc, *ont publiées* ***le 21 mai 2016*** *sur les mûrs du quotidien en ligne* ***http//.www.takaparler.overblog.com*** *que nous nous sommes adjoint à eux pour remettre en scelle* « ***l'ex-coalition Séléka*** ».

Ce communiqué ne relève que du fantasme de ses auteurs car ne nous ne sommes ni de loin, ni de prés associés à une telle « **entreprise desperado** ». Nous ne saurons nous associés avec des « ***Partisans de la démocratie des cimetières*** » *qui persistent dans leur* « ***stratégie du chaos*** » *pour sacrifier inutilement des vies humaines sur l'autel du retour sur la scène politique nationale.*

Il est donc grand temps que ceux-ci comprennent que « ***l'heure*** » ***n'est ni pour « une logique guerrière», ni pour « des discours bellicistes*** » qui occasionneront forcement des pertes en vies humaines. Le peuple centrafricain a trop souffert et continue de payer le lourd tribut de cette crise. Par conséquent, ces déclarations sont nulles et non-avenues. Elles n'engagent que la responsabilité de ses auteurs. Et, le moment venu, nous instruirons notre Avocat pour les poursuivres en justice.

Fait à Kaga Bandoro, le 24 mai 2016
**Le Président Exécutif du MPC**

LE PRESIDENT

**M. Elbachar IDRISS AHMED**
**Economiste-Consultant**
**Tel: (+236) 75559292/ 77668471**
**Email:** aalwadabi@gmail.com/
idrissahmed@hotmail.com

**Annex 28**: Compensation agreement following the killing of three MPC elements by FPRC elements in Sangba, obtained by the Panel from FPRC sources on 29 May 2016

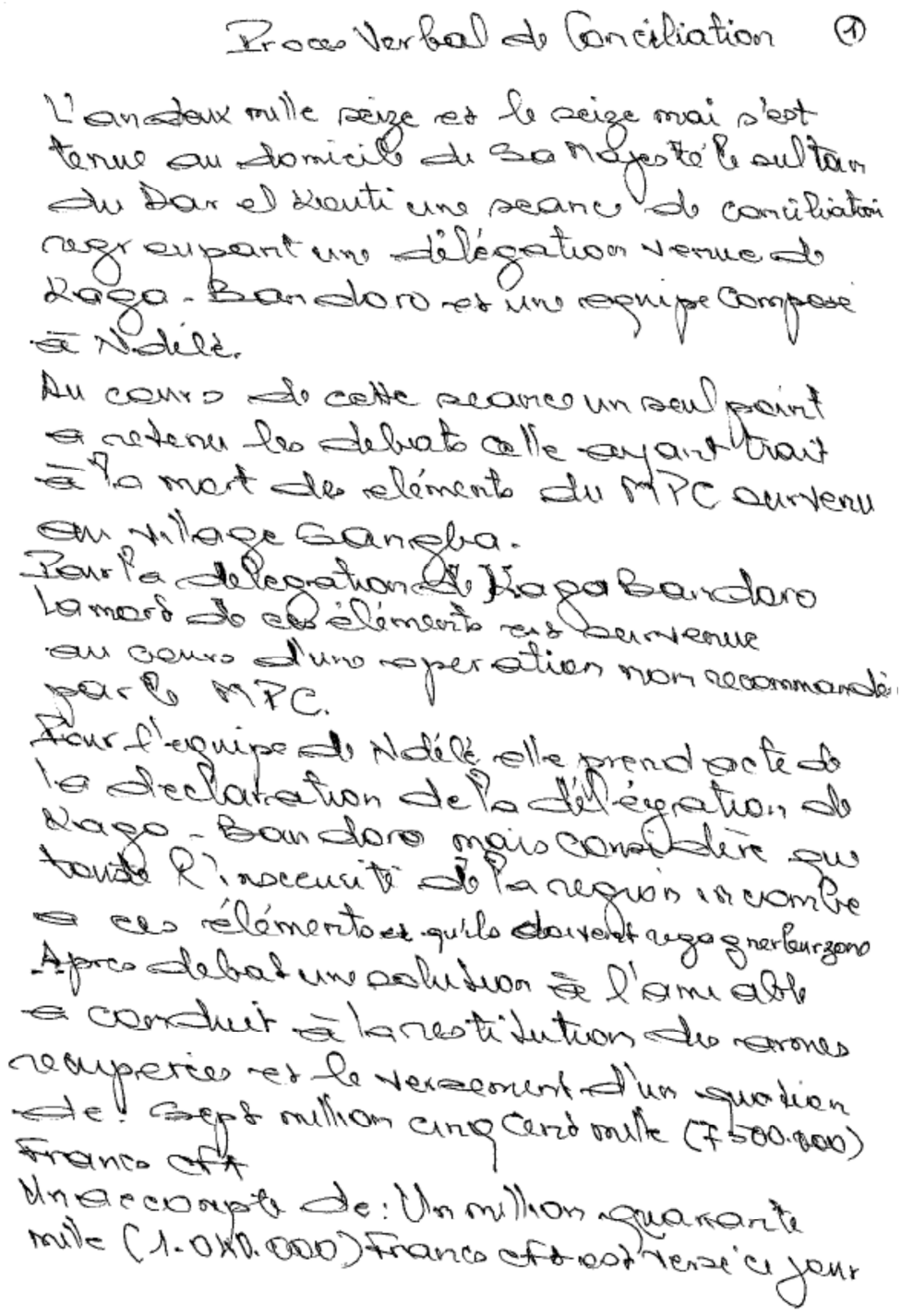

Procès Verbal de Conciliation ①

L'an deux mille seize et le seize mai s'est tenue au domicile de Sa Majesté le sultan du Dar el Kouti une seance de conciliation regroupant une délégation venue de Nzega-Bandoro et une equipe composée à Ndélé.

Au cours de cette seance un seul point a retenu les debats celle ayant trait à la mort de éléments du MPC survenu au village Sangba.

Pour la delegation de Nzega Bandoro la mort de ces éléments est survenue au cours d'une operation non recommandé par le MPC.

Pour l'equipe de Ndélé elle prend acte de la declaration de la délégation de Nzega-Bandoro mais considère que toute l'insecurité de la region incombe à ces éléments et qu'ils doivent regagner leur zone

Apres debat une solution à l'amiable a conduit à la restitution des armes recuperées et le versement d'un montant de: Sept million cinq cent mille (7.500.000) Francs CFA

Un acompte de: Un million quarante mille (1.040.000) Francs CFA est versé ce jour

le reste en accompte de deux (2) tranches de trente (30) jours.

- Trois millions deux Cents trente mille (3.230.000) Francs CFA le 15 juin 2016 et
- Trois millions deux Cents trente mille (3.230.000) Francs CFA le 14 Juillet 2016

Fait à N'Djamena

Pour la delegation de Kaga Bandoro
MDC
- General BACHAR [illegible]
- colonel MOUSSA OUSMAN

Pour l'equipe de N'Djamena
- General ADAM KANTO YACOUB
- [illegible] ABDRAMAN DOGO
- IMAM ABDELHAFIS ISMAEL

Pour Sa Majesté le Sultan Maire de la Commune du Dar el Kouti

Le Conseiller au Maire Youssouffa Zakki

Note explicative

Le FPRC ayant pris part à la discussion sur la mort des éléments du MPC de nuit au domicile du Sultan déclare n'pas envoyé des éléments dans la zone de Sangba-Carrière.

La mort des éléments du MPC est survenue au cours des malheureux entre le groupe d'auto défense de Sangba-Carrière et eux

En Conséquent le FPRC ne se reconnait pas dans le versement des guerriers affilié au MPC

Fait à N'Dele le 17/05/16
Pour le FPRC le
Coordonateur du Bamingui-
Bangoran

**Annex 29**: Agreement between FIT Protection (Davy Gaba), FPRC (General Kanton), and the MPC (General Moussa). Obtained by the Panel from a confidential source on 20 May 2016

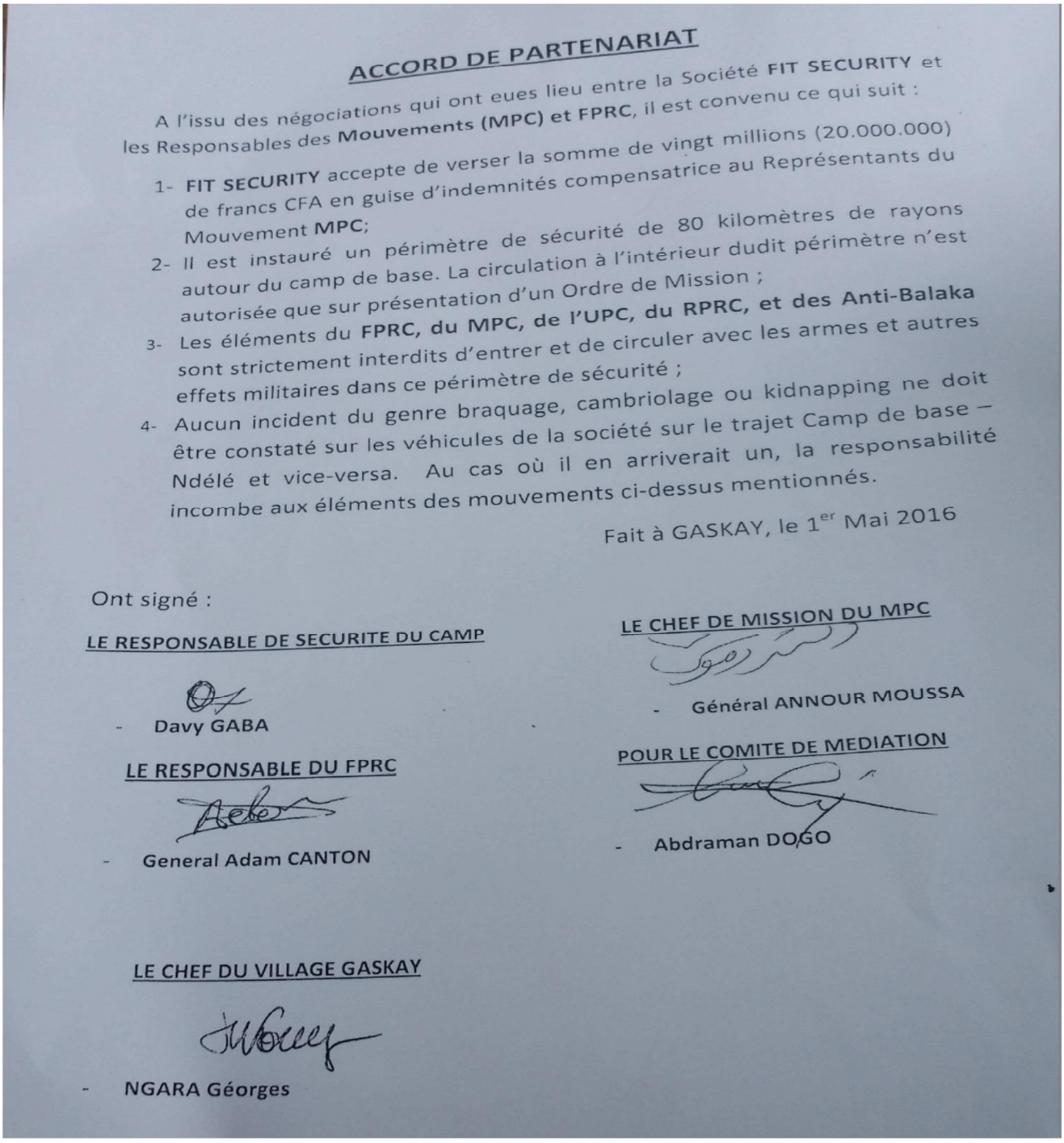

## ACCORD DE PARTENARIAT

A l'issu des négociations qui ont eues lieu entre la Société **FIT SECURITY** et les Responsables des **Mouvements (MPC) et FPRC**, il est convenu ce qui suit :

1- **FIT SECURITY** accepte de verser la somme de vingt millions (20.000.000) de francs CFA en guise d'indemnités compensatrice au Représentants du Mouvement **MPC**;
2- Il est instauré un périmètre de sécurité de 80 kilomètres de rayons autour du camp de base. La circulation à l'intérieur dudit périmètre n'est autorisée que sur présentation d'un Ordre de Mission ;
3- Les éléments du **FPRC, du MPC, de l'UPC, du RPRC, et des Anti-Balaka** sont strictement interdits d'entrer et de circuler avec les armes et autres effets militaires dans ce périmètre de sécurité ;
4- Aucun incident du genre braquage, cambriolage ou kidnapping ne doit être constaté sur les véhicules de la société sur le trajet Camp de base – Ndélé et vice-versa. Au cas où il en arriverait un, la responsabilité incombe aux éléments des mouvements ci-dessus mentionnés.

Fait à GASKAY, le 1er Mai 2016

Ont signé :

**LE RESPONSABLE DE SECURITE DU CAMP**

- Davy GABA

**LE RESPONSABLE DU FPRC**

- General Adam CANTON

**LE CHEF DE MISSION DU MPC**

- Général ANNOUR MOUSSA

**POUR LE COMITE DE MEDIATION**

- Abdraman DOGO

**LE CHEF DU VILLAGE GASKAY**

- NGARA Géorges

**Annex 30**: FIT Protection authorization issued by the Minister of Defence to carry weapons, obtained by the Panel from Christophe Gazam Betty (FIT Protection's General Manager)

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
DE LA RESTRUCTURATION DE L'ARMEE,
DES ANCIENS COMBATTANTS ET
VICTIMES DE GUERRE
*******
DIRECTION DE C A B I N E T
*******
SECRETARIAT PARTICULIER
********

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
*************

N° 102/MDNRAACVG/DIRCAB/SP-

Bangui, le 22 MAR 2016

*Le Ministre*

# AUTORISATION DE PORT D'ARMES

Son Excellence, Monsieur le Ministre de la Défense Nationale, Chargé de la Restructuration de l'Armée, des Anciens Combattants et Victimes de Guerre, autorise aux 30 (trente) chinois de la Société **PTIAL International Petroleum Ltd** à porter 20 (vingt) fusils et 20 (vingt) pistolets pour la sécurisation des ingénieurs pour l'exécution des travaux sismiques.

**Copie**
- MSPEI
- DGGN
- DGPC

**Joseph BINDOUM**

**Annex 31:** MPC and UPC letters

*UPC information letter of 22 June 2016 to MINUSCA on the events in Ouandago and Batangafo. Document obtained by the Panel from a confidential source on 24 June 2016*

MOUVEMENT DE
L'UNITE POUR LA PAIX
EN CENTRAFRIQUE
COORDINATION MILITAIRE
SECRETARIAT GENERAL

REPUBLIQUE
CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité Travail

Bambari, 22/06/2016

**A**
**L'ATTENTION DU COMMANDANT DE FORCE DE LA MISSION MULTIDIMENSIONNELLE INTEGREE DES NATIONS UNIES POUR LA STABILISATION EN REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE (MINUSCA)**
**LE GENERAL KEÏTA**
**A BANGUI**

**Objet : lettre d'information sur l'évolution de la situation de Ouandago et Batangafo.**

En date du 05 juin, le Chef d'Etat-major général du mouvement de l'Unité pour la Paix en Centrafrique, Général de Division ALI DARRASSA MAHAMAT a nommé une Brigade patrouillant dans le Secteur de l'Ouam, Bamingui Bangoran et autres afin d'appuyer à la sécurisation des mouvements de transhumance, avec à la tête le Colonel ABAKAR SAÏDOU.

Quelques jours après, la Brigade a été saisie de cas de rackets massifs de bœufs au niveau de NDELE par les éléments du MPC et du FPRC sur les éleveurs Peulhs. Suite à ces informations, le Colonel ABAKAR et ses éléments ont reçu l'ordre de l'Etat-major de descendre sur le terrain pour vérifier.

Au cours de cette mission, la brigade est tombée sur ces racketteurs au niveau de OUANDAGO, accompagnés de plus de deux cent (200) têtes de bœufs et (93) quatre-vingt-treize autres têtes détournées vers KABO afin de les vendre.

C'est ainsi que le Colonel ABAKAR et ses éléments se sont interposés contre cette manière de faire en leur intimant l'ordre de remettre ces bœufs à leurs propriétaires qui ne cessent de se plaindre et de les réclamer.

Suite de quoi, les racketteurs se sont organisés pour s'en prendre à cette Brigade en date du 19/06/2016.

Le lendemain 20/06/2016 à 9h du matin, une autre mission des deux groupes armés ci-dessus cités a attaqué notre position qui se trouve sous les ordres du Général de Brigade Hassan GUINDEROU à BATANGAFO.

Toute porte à croire que ces deux mouvements se sont organisés pour déloger nos positions dans ce secteur afin de mieux racketter les pauvres éleveurs Peulhs.

Je demande à la MINUSCA de bien vouloir prendre ses responsabilités sur ces faits qui surviennent car la paix et la tranquillité du paisible citoyen centrafricain sont primordiaux.

Veuillez recevoir les expressions de ma très haute considération.

Le Chef d'Etat-major de l'UPC
**Général de Division ALI DARRASSA**

LE CHEF MILITAIRE

Unité pour la Paix en Centrafrique

Tél : 75 67 70 46 – 72 48 25 12

Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un faux.

*MPC letter of 20 June 2016 to MINUSCA on events in Ouandago, Gondawa, Kabo and Batangafo. Document obtained by the Panel from a confidential source on 20 June 2016*

MOUVEMENT PATRIOTIQUE POUR
LA CENTRAFRIQUE (MPC)
*******
PRESIDENCE
*******
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
*******
SECRETARIAT GENERAL
*******
ETAT-MAJOR GENERAL DES ARMEES
*******
N° __46 /MPC/ PR/ SG/ EMGA/ 2016

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
*******
Unité – Dignité – Travail
*******

***Au Chef de Bureau***

***de la Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la stabilisation de la Centrafrique (minusca),***

*OBJET : Lettre a titre d'information sur la situation qui prévôt dans les zones* ***(Wandago, Gondava, Kabo, et Batangafo).***

*Nous Mouvement Patriotique pour la Centrafrique, venons par la présente lettre informer la MINUSCA sur les contextes sécuritaires actuels.*

*En effet, dans la journée du 19 / 06/ 2016 une équipe composée d'éléments du MPC et l'FPRC ont été dépêché dans les zones précités* ***afin de mettre la main sur des bandits opérant depuis un certain temps dans ladite zone.*** *Ces bandits agissant sous l'autorité d'un certain* ***M.HASSAN GUINDEROU*** *sèment la terreur et la désolation au sein de la population en commettant des actes de (****braquages, vols et confiscations des biens et vols de bétails****).Ils ne se reconnaissent nullement en l'autorité des deux chefs d'état major des mouvements MPC et FPRC, et se réclamant appartenir a l'UPC qui d'ailleurs n'est pas ca zone de commandement respectif.*

*Cependant nous avons dans un premier temps envoyer une note a ces derniers leurs demander des explications sur tout ce qui se passe dans ces zones dite prétendument sous leur contrôle.*

*Force est de constater que* ***la lettre a été déchirer tout en précisant que tous les peuls ne se reconnaissent que dans la structure de l'UPC****, et qu'ils n'ont pas de compte à rendre a qui que su soit.*

*Les éléments envoyer pour la mission ont été surpris par des attaques coordonnées mener par le colonel ABAKAR ,qui s'est soldé par des pertes en vies humaines .**Le bilant des combats de wandago et gondava s'élève a (13) treize morts coté adversaire et (02) deux morts dans les rangs des alliées.** Nos éléments ont par la suite convergé vers kabo mais la y'a aucun incident majeur à signaler, l'adversaire à déposer ses armes. A leur actuel le combat est engager et les éléments dite UPC ont abandonné leur base, une parti à trouver refuge dans la base de la MINUSCA et d'autres sont évaporer dans la nature dont leur chef M.HASSAN GUINDEROU. Les opérations continues et les populations civiles sont en sécurité, aucune victime à déplorer coté civile ni dommages collatéraux sur les infrastructures de la ville.*

Fait à Kaga Bandoro le 20 /06/2016

Le Porte-parole du MPC

MOUVEMENT PATRIOTIQUE POUR LE CENTRAFRIQUE
LE PORTE-PAROLE
MPC

SAAD AHAMAT ALI
TEL:75876667/77359194

**Annex 32:** Galil rifles seized in the CAR

1. Galil assault rifles are not known to be part of the national arsenal. In 2014 the Panel traced two Galil rifles (serial number 2066204 and 2063423) to a batch sold in 2008 and 2009 to the Ministry of Defence of Chad with an end-user certificate certifying that the weapons would not be transferred to another country (S/2014/762, paragraph 159).[9] In 2015, following new requests for information, Israel informed the Panel that three additional Galil assault rifles (serial number 2019313, 2065145, 2070357) seized in the CAR were sold to the government of the Republic of Chad in 2008 and 2009.[10] The Permanent Mission of Chad to the United Nations informed the Panel that these assault rifles were previously affected to the Chadian embassy's security service in the CAR, the Chadian security service to Bozize and the Chadian MISCA troops.[11]

2. In 2015, the Panel also traced back to DRC eight Galil assault-rifles (serial number 2093715, 2093804, G2087182, G2087859, G2087867, G2088061, G2088680, G2088766) that were seized from armed groups, including former Séléka and the LRA. Seven of these Galil assault rifles were sold to the government of the Republic of Zaire, by Israel Military Industries Ltd. (IMI), prior to 1995[12] (S/2015/936, para. 65 and Annex 9.33).

9. Reply from Israel Weapon Industries, 25 May 2014.
10. Reply from Israel Weapon Industries, 4 August 2015.
11. Meeting with the Permanent Representative of Chad in New York, 18 November 2015.
12. Reply from Israel Weapon Industries, 4 August 2015.

**Annex 33:** FDPC combatants occupying Zoukombo primary school. Photograph taken by the Panel on 7 June 2016.

**Annex 34:** Meeting with FDPC leadership in Zoukombo. Photograph taken by the Panel on 7 June 2016

*ID cards for Gustav Guingi and Edouard Bossian. Retrieved by MINUSCA at FDPC base camp near Zoukombo on 21 June 2015*

13. Panel of Experts database, Jan-June 2016.

**Annex 35:** Incidents during the first half of 2016 targeting Muslims, including returning IDPs and refugees in the western diamond production zone CAR[13]

| Date | Summary |
|---|---|
| 17 April | A Muslim returnee at Berberati was attacked by an unknown assailant who was occupying his house. |
| 18 April | Two Muslims returnees were about to be lynched by suspected Christian population in Poto Poto, Berberati. MINUSCA intervened and rescued them. |
| 23 April | An increase in Muslims returning to check on their properties has led to some incidents in Nassole where a Muslim trader was robbed by an anti-balaka element. |
| 1 May | A Muslim was stabbed in the back by an unidentified man in Berberati. |
| 3 May | A Muslim was attacked as he was asked for some money at Berberati. The victim was taken to the local hospital. |
| 11 May | Several Muslims returnees were harassed at Poto Poto, Berberati by a group of 7 former anti-balaka led by someone called Mr. Eto. |
| 20 May | The Muezzin from the Central Mosque in Berberati, was attacked by a group of presumed anti-balaka elements inside the Mosque while he was getting ready to call Muslims to prayer. The attackers fled. He was later transported to the hospital. |
| 1 June | MINUSCA was informed of threats against the Imam of Poto Poto, Berberati |
| 5 June | Three armed men assaulted a Muslim merchant at Poto Poto, Berberati. |
| 7 June | The local population demonstrated at Gamboula, Berberati against Muslim IDP returnees. |
| 20 June | Village youngsters armed with artisanal weapons threatened to attack Muslim traders returning from Cameroon if the traders attempted to claim their former positions at the local market, at Sasso-Nakombo (about 50km south west of Berberati). |
| 20 to 21 June | Five houses belonging to members of the Muslim community were looted by alleged anti-balaka members in Carnot, Mambere-Kadéi prefecture. During the attack, a Muslim was reportedly hacked with a machete. An unconfirmed number of houses were torched and at least 20 persons were injured. |
| 22 June | Nine men armed with knives and AK-47 rifles went to the market and attacked two Muslims at Poto Poto, Berberati. |
| 22 June | MINUSCA reported that while patrolling the area of the market at Poto Poto, Berberati a group of persons, presumably anti-balaka members, looted two houses belonging to Muslims. MINUSCA intervened to rescue the victims. The aggressors fired at MINUSCA peacekeepers and the patrol returned fire. Three suspects were arrested and kept at the gendarmerie. |
| 22 June | Two Muslims were attacked in Berberati by a group of six armed men. One of the victims sustained serious injuries and was transferred to the hospital for surgery. Three of the six aggressors have been identified by the local police. The situation was reported very tense. |
| 23 June | Ten Muslims were threatened by former anti Balaka elements in Sosso Nakombo. The Muslims were placed under the protection of the local gendarmerie. |
| 24 June | Following up on the intercommunal tensions in Berberatiand Sosso Nakombo during the night of 22 to 23 June, an undetermined number of Muslims sought refuge at the local gendarmerie due to alleged threats by former anti-balaka members who subsequently surrounded the area. MINUSCA Force was deployed on site to ensure the safety of those threatened. |

**Annex 36:** Update on sanctioned individuals and entities

A. Asset freeze violations, Alfred Yékatom

1. The Panel has been informed that, in spite of his resignation from the FACA and subsequent requests for payment termination from the Human Resources unit of the Defence Ministry, Alfred Yékatom still received his salary as a FACA chief-corporal in June 2016.[14] Yékatom had resigned from the army, which was necessary, in order for him to participate in the legislative elections.

B. Travel ban violations, Nourredine Adam

2. The Panel had previously reported on Nourredine Adam's travel ban violations (S/2015/936) during the Nairobi talks in the first half of 2015, and his movement from Chad into Central African Republic in October 2015. Continuing its investigations on these travels, the Panel obtained Adam's flight records from Ethiopian Airlines affirming Adam's travel from Ndjamena to Nairobi on 14 July 2015, and back to Ndjamena on 2 September 2015, on both occasions via Addis Ababa.

3. The tickets for the flights were booked through a travel agent in Dubai. On 26 April the Panel requested payment details from the company in question, copying the Permanent Mission of the United Arab Emirates (UAE). On 4 May the company in question responded saying it had to clear information with UAE authorities. To date no information has been transmitted to the Panel.

4. Adam's travel, based on the flight records from Ethiopian Airlines, was booked under his alias Mahamat Nouradine Adam, and using his Central African diplomatic passport with the number D00001184 and an expiry date of 9 April 2018. Although these details are contained in his United Nations Security Council/INTERPOL special notice, his entry and exit did not generate an alert in the INTERPOL system. Chadian officials from the Ministry of Public Security and Immigration have expressed surprise at this.[15] An alternative explanation, provided by Chad, for Adam's passing border control at Ndjamena airport is that he may have used another passport (apart from his Central African passport) to enter Chad. The same officials mentioned the possibility of Nourredine Adam having Chadian citizenship – and therefore a passport – and family connections in Ndjamena, which he could have used to enter the country without their notice.

5. After FPRC's march on Sibut in October 2015, Nourredine Adam travelled back Chad where he met the Special Envoy of the Organisation of Islamic Cooperation (OIC), Dr. Cheikh Tidiane Gadio in Ndjamena on 21 December 2015. The Chadian intelligence service was aware of Adam's arrival to Chad in December, and the Chadian Presidency had facilitated the meetings.[16] Chadian authorities said they did not seek an exemption to the travel ban from the Committee for Adam's travel, due to time constraints.[17] The Chadian intelligence service was also aware of Adam's entry on 2 September 2015.

C. Exemptions and notifications to the asset freeze: BADICA

6. On 20 June 2016 the CAR Ministry of Budget and Finance transferred a notification to the Committee, guaranteeing BADICA accounts remained frozen; and notifying of the government's approval for the addition of rental payments to one of its accounts at a commercial bank in Bangui; and BADICA's reimbursement of loans engaged with the same bank. The concerned rental contracts and loans predate BADICA's listing on 20 August 2015. Admission of funds and debt repayments are therefore in line with paragraphs 10 and 11 of Resolution 2262 (2016) respectively.

14. Email correspondence with confidential source, 5 July 2016.
15. Meeting with officials from the Ministry of Public Security and Immigration, Ndjamena, 4 May 2016.
16. Meeting with an official from the National Security Agency, Ndjamena, 4 May 2016.
17. Meeting with an official from the Ministry of Foreign Affairs, Ndjamena, 4 May 2016.

D. Modification to the sanctions list: Death of Oumar Younnous

7. Information provided by various media sources suggest that FPRC "General" Oumar Younous, listed by the Committee on 20 August 2015, is dead. He reportedly met his death during confrontations between international forces and the FPRC at Sibut on 10 and 11 October 2015. On 9 June 2016 the Panel obtained photographic evidence of his death. The Panel notes that based on Section 7 (f) of the Committee's Guidelines, a de-listing request, with an official document confirming the demise of the individual would have to be submitted before the individual can be removed from the Committee's sanctions list.

*Oumar Younnous' corpse*

*Oumar Younnous (middle) next to Nourredine Adam (left) and Fadoul Albachar (right)*[18]

*Oumar Younnous (left) next to Fadoul Albachar*[19]

18. Photograph posted on 12 June 2014 on Fadoul Albachar's facebook profile accessed on 17 October 2014 at https://www.facebook.com/fadoul.albachar/posts/1433981236872040.
19. Ibid.